

ابن فسيم الجوزي

جهوده في درست اللغوى

الدكتور طاهر سليمان صموده
مدرس العلوم اللغويه
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

الناشر

دار الجامعات المصرية
تأليفون ٢٢٤٦٩ بالاسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا
محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فقد دفعنى إلى كتابة البحث الذى أقدم له بهذه السطور أنى لم أجد باحثاً
من قبل تناول الجانب اللغوى عند ابن القيم على الرغم من خصوصية هذا الجانب
إذ انصرف عناية الباحثين إلى دراسة جوانبه الأخرى غير اللغوية التى حظيت
بشمرة أوسع .

وابن القيم فقيه أصولى مجتهد ، وللأصوليين فى درس اللغة نشاط متميز ليه
إلى أهميته الأستاذ أمين الخولى بقوله : إنه « ليعجل أن تتبع ما عند هؤلاء
الأصوليين من البحث اللغوى الملم بكثير من مباحث علوم العربية قد يكون
أجدى من بحث أصحاب علوم اللغة أنفسهم » (١) .

والا كنت أريد دراسة الجانب اللغوى عند ابن القيم ، وهو شأن سائر
ألوان النشاط العقلى يتأثر بالبيئة العامة والخاصة لصاحبها ، رأيت أن أبدأ
بتعريف هذه البيئة زماناً ومكاناً ونشاطاً حضارياً فجعلت الباب الأول من
البحث لدراسة عصره وحياته وثقافته ومنهجه الفكرى ، وهذا الباب بمثابة
مقدمة للبحث ، وهى مقدمة ضرورية لأن المنهج الفكرى لابن القيم الذى حددت
معاله فى نهاية الباب قد اعتمدت فى رسم صورته على مكونات عقلية وإبوع

(١) مشكلات حياتنا اللغوية ص ٢٧

ثقافته ، وقد استصعبت هذه النتيجة في دراسي لمنهجه اللغوي وثمين لي التوافق التام بين المنهجين اللذين يصدران عن عقلية واحدة مستقيمة واعية.

كما أنني في بحثي في هذا الباب لم أعتمد على ما توصل إليه بعض الباحثين المحدثين من نتائج ، بل ابتدأت البحث من جذوره ومظاهره الأولى ، ولذلك لم يكن ما توصلت إليه متأثراً بهم ولم يكن متفقاً معهم في مواطن غير قليلة .

وعلى الرغم من ذلك فقد حاولت ألا أطيل في هذا الجانب غير اللغوي لأنه مما كان شأنه فهو في هذا المقام بمثابة مقدمة .

وقد خصصت الباب الثاني والأساسي من البحث لدراسة الجوانب اللغوي وقسمته إلى فصلين أولهما جعلته للنحو بالمعنى العام الذي يشمل المباحث الصرفية وقد حاولت أن أعرض جهود ابن القيم وآراءه من خلال القضايا والموضوعات مقارنة بدراسة الأصوليين واللغويين السابقين مشيراً قبل ذلك أو بعده إلى جهود المحدثين وما توصل إليه علم اللغة الحديث ، وذلك لكي تدرس القضية دراسة متكاملة ، مع عنايتي ببيان دور ابن القيم وليتضح من المقارنة مكانه بين القدماء والمحدثين .

اتبعت هذا المنهج في تناول جموده اللغوي فبدأت الفصل الخاص بالنحو بدراسة بعض الفصائل النحوية كفصيصة الجنس والعدد والزمن والشخص (المتكلم والمخاطب والغائب) ، ثم رأيت أن أنتقل إلى دراسة الجملة ووأيت أن أمثل لها من خلال موضوعين تناولهما ابن القيم هما « المبتدأ والخبر » و « الشرط » وحرصت على مقارنة جموده وآرائه بجهود وآراء النحاة والأصوليين من سابقه ومعاصريه ، ثم أشرت بإجمال إلى بعض الموضوعات التي تناولها ابن القيم ولها صلة بدراسة الجملة ولا يتسع المقام لتناولها بالتفصيل .

واختتمت الفصل الخاص بالنحو بتناول الإعراب أى التحليل النحوى للنص وقد بيّنت منهج ابن القيم فى هذا النوع من التحليل وهو منهج يميزه من جميع الدارسين ، وبيّنت كيف أن ابن القيم يستثمر نتائج السياق وقرائن الحال التى تحدّد المعنى فى الوصول إلى تحليل دقيق للنص ، ولا يكتفى بمجرد التحليل الشكلى الذى قد لا يتفق مع المعنى . وقد أشرت أيضاً إلى بعض آرائه ومواقفه النحوية التى تميز مذهبه النحوى الذى يتفق فيه مع منهجه الفقهى حيث يسر وراء الدليل ولا يتعصب لمذهب معين ، ولا لرأى عالم منها كان قدره ؛ وإنما يدافع عما يمسك بأدله ففى بعض الأحيان ينحاز إلى البصريين ، وفى أحيان أخرى يدافع عن رأى الكوفيين ، وتارة نجده يهاجم النحويين جميعاً ويبتكر رأياً جديداً يدافع عنه ، وقد أشرت فى هذا الصدد إلى بعض آرائه النحوية .

وفى الفصل الثانى تناولت دراسة المعنى ، وهى قمة الدراسات اللغوية وغايتها فقدّمت لهذه الدراسة بطرح أبعاد المشكلة التى واكبت البشرية جميعاً فى حياتها ثم خلصت أهم المناهج الغربية الحديثة فى دراسة المعنى ، ثم أشرت إلى قضية المعنى عند الأصوائيين وكيف يتناولون دراسته وأشرت إلى جهد ابن القيم فى تناول هذه المشكلة وبيّنت دوره من خلال قضيتين هامتين من قضايا المعنى هما : العام والخاص وحدود الدلالة ، واختتمت الفصل ببيان منهج ابن القيم فى دراسة المعنى وهو منهج متميز رأيت أنه يتفق مع كثير من المبادئ التى وضعها فيرث وفادت بها المدرسة الاجتماعية الإنجليزية الحديثة ، وقد اعتمدت فى توضيح منهجه على نصوص واضحة صريحة من كتبه يعبر عن هذا المنهج فى مواطن متفرقة بالإضافة إلى النصوص الكثيرة التى تناولها بالتحليل والدراسة وهى تصور جوانب كثيرة من منهجه . وكل ذلك يكشف عن منهج أصيل وفكر مستقيم .

فلعلنى بما قدمت أكون قد رفقت فى إلقاء الضوء على جانب غامض له أهمية
فى درسنا اللغوى لدى عالم كبير له قدره ودوره فى تاريخنا الحضارى .
والله أسأل أن يوفقنا لما فيه الخير والسداد والصواب .

د . طاهر سليمان حموده

الاسكندرية : رجب ١٤٩٦ هـ

يوليه ١٩٧٦ م

الباسبب الأول

عصره وحياته وثقافته
ومنهجه الفكرى

يشتمر ابن القيم بكونه فقيها أصوليا مجتهدا وهى صفاته التى يثبت بها فى معظم تراجمه ، وقد نتج عن ذلك ضمور شهرته نحويًا لغويًا صاحب موهبة متميزة فى دراسة اللغة ، وإن كانت بعض التراجم لا تغفل نعتة بأنه نحوى (١) ، على حين تجمع كلها على تفوقه وتبحره فى جميع علوم الدين واللغة .

وابن القيم هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن سعد بن جرير الزرعى الدمشقى ، ويشتمر بأبن القيم أو ابن قيم الجوزية ، والجوزية اسم مدرسة بدمشق كان أبوه قيا عليها (٢) .

عاش ابن القيم فى الفترة ما بين عام ٦٩١ هـ - ٧٥١ هـ التى توافق (١٢٩٢ - ١٣٥١ م) ، أى أن زهرة حياته كانت فى النصف الاول من القرن الثامن الهجرى .

ويبدو أنه قضى معظم حياته بالشام ، وقد ارتحل عنها للحج مرات كثيرة ، وجاور بمكة فترة من الزمن (٣) ، كما انتقل إلى القاهرة فى بعض الأحيان (٤) ، والمحقق أنه مات ودفن بدمشق .

وقد كانت الشام فى ذلك العصر المعروف بعصر سلاطين المماليك (٦٥٦ هـ - ٩٢٣ هـ) تابعة لمصر وكان يحكمها نائب من قبل السلطان بالقاهرة يعرف بنائب الشام ، وقد امتد ذلك العصر قرابة ثلاثة قرون مبتدئًا بسقوط

(١) ابن الماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

(٢) دائرة المعارف الإسلامية «ترجمة ابن القيم»

(٣) ابن الغاد : شذرات الذهب ج ٦ ص ٦٩٩

(٤) ابن حجر العسقلانى : الدور الحكامنة فى أعين المائة الثامنة ج ٤ ص ٢٩

يذكر ابن حجر أنه «كان له حظ عند الأمراء المصريين»

بغداد على أيدي التتار ، وانتصار المالك عليهم في « عين جالوت » وديسان ،
وتنتهى بدخول السلطان سليم إلى الشام ومصر عامي ٩٢٢ و٩٢٣ هـ .
تميز العصر بانتقال مركز الثقل في العالم الإسلامي عسكريا وثقافيا
وحضاريا إلى القطرين (مصر والشام) ، واحتلت القاهرة منزلة بغداد على عهد
العباسيين .

الخصائص العلمية للعصر :

تميز العصر بكثرة مؤلفاته التي انسم كثير منها بالموسوعية ، ذلك بأن
العلماء كانوا يحسون بعد الخراب الذي حل ببغداد أن عليهم واجب إحياء
علوم الدين واللغة ، ومحاولة سد ما حدث بهما من نقص ، وقد أنتج العصر
آلاف الكتب والرسائل ، وعرف كثير من رجاله بكثرة التأليف فابن يثية -
مثلا - وهو أستاذ ابن القيم أرت مؤلفاته على خمسمائة ، وابن حجر العسقلاني
وهو من علماء القرن الثامن الهجري زادت مؤلفاته على مائة وخمسين فيها مؤلفات
مطولة كشرح المشهور على البخاري والمعروف باسم فتح الباري ، ولو لم يؤلف
غيره لكفاه .

وكثرة التأليف لم تكن ناتجة عن رغبة في إحياء مدارس بغداد فحسب ،
بل كانت لها عوامل كثيرة منها فضج كثير من العلوم ، واحتراق بعضها من كثرة
ما ألفت فيه ووضع من متون وشروح .

وقد كانت ظاهرة « المتون والشروح » غالبة وواضحة ، وكثرت المنظومات
التعليمية ، وأشهر منها ألفية الخافض العراقي في علوم الحديث وألفية ابن مالك
في النحو وغير ذلك ، كما كانت هناك موسوعات تنظم في بعض العلوم .

لقد اشتمل التأليف لذلك العصر على جميع الأشكال الممكنة ما بين متن نثرى وشرح له وحاشية على الشرح ، ومنظومة شعرية وشرح لها وموشح بالإضافة إلى الكتب التي توضع مبسوطه فلا تحتاج إلى شروح أو لا تشرح لقلة عناية الدارسين بها .. إلى آخر هذه الأشكال التصنيفية.

ولعل طابع الزخرفة والتنسيق الذي ظهر في فنون العصر وغلب عليها ، وأثر في الشعر والنثر فصبغه بمنعة لفظية متكلفة في الغالب ، هذا الطابع ظهر أثره في المؤلفات العلمية وفي طريقة وضعها وتصنيفها ، بحيث نجد اهتمام المؤلف الأول منصرفاً إلى التنظيم والتجويد في مصنفه ، وهو يحاول جاهداً أن يتشكر في التنسيق والشكل ما لم يسبق إليه ، لأن الابتكار في جوهر العلم غداً عسيراً بعد أن كثرت المؤلفات وكثرت المناقلا وغلب طابع التقليد وقتلت كثير من الموضوعات بحثاً ،

معاهد الدرس :

تميز العصر بكثرة معاهد الدرس ، فهناك المساجد التي درج كبار العلماء على أن يلتقوا في حلقاتها ودروسهم المتخصصة ، بالإضافة إلى المدارس التي كانت تلحق بالمساجد في أحيان كثيرة ، وكانت لها أوقاف ينفق منها على عمارتها وشيورها وطلبتها ، كذلك وجدت الزاوية والخرافق التي قد يقيم فيها جماعات من الصوفية الذين يتعلمون العبادة والعلم وتجري عليهم الأرزاق من أوقافها ، وقد اشتهر منها بالقاهرة - على سبيل المثال لا الحصر - مدرسة السلطان حسن ، التي أشاد المؤرخون والرحالة الأجانب بعظمتها ، ولا تزال رسومها شاهدة على ذلك ، والخانقاه البيهرية والخانقاه الشينخونية .

وقد حظيت المدن الكبرى غير القاهرة بهذه المؤسسات العلمية من مدارس

وخوافق فضلا عن المساجد ؛ ولكن النشاط العلمى بالقاهرة كان - بطبيعة الحال - أكبر ازدهارا وحيوية .

وكان يعين لكل مدرسة أو خانقاه شيخ يقرره السلطان بالقاهرة أو من ينوب عنه فى المدن الأخرى ، ويكون الشيخ مشرفا على أوقافها وأوجه نشاطها ويراقب النواحي العلمية والإدارية والمالية ، والمدرسة الجوزية بدمشق تعد مثلا المدارس التى نتحدث عنها وقد كان القيم عليها أبو بكر بن أيوب والد عالمنا الذى نتحدث عنه وقد غلب عليه نعته الوظيفى فعرف بالقيم ومن ثم عرف ولده بـ ابن القيم .

وبصف ابن خلدون (٨٠٨ هـ) حالة العلم والتعليم بالقاهرة التى كانت تعد عاصمة القاطنين مصر والشام فيقول . وهو مؤرخ عاصر هذه الحقبة وشهد معالمها : « ونحن لهذا العصر نرى أن العلم والتعليم إنما هو بالقاهرة من بلاد مصر لما أن عمرانها مستبهر وحضارتها منسحكة منذ آلاف السنين ، فاستحكمت فيها الصنائع وتفننت ، ومن جعلتها تعليم العلم ، وأكد ذلك فيها و فظلمة مارعة لهذه العصور منذ مائتين من السنين فى دولة الترك من أيام صلاح الدين بن أيوب وهلم جرا ، وذلك أن أمراء الترك فى دولتهم يخشون عادية سلطانهم على من يتخلفونه من ذريتهم لما له عليهم من الرق أو الولاء ، ولما يخشون من معاطب الملك ونكبانه ، فاستكثروا من بناء المدارس والزوايا والرباط (١) ، ووقفوا عليها الأوقاف المغلة يجعلون فيها شركا لولدكم بنظر عليها أو نصيب منها ، مع ما فيهم غالبا من الجفوح إلى الخير ، والتباس الأجور فى المقاصد والأفعال ،

(١) الربط : جمع «رباط» ولرباط المكان الذى كان ينشئ الفقراء المفترين أو للصوفية ويجمع كما ينشأ على « ويط » بضمين .

فكثرت الأوقاف لذلك ، وعظمت الغلات والفوائد ، وكثر طالع العلم ومعلمه بكثرة جراتهم منها . وارتمل إليها الناس في طلب العلم من العراق والمغرب ، ونفقت بها أسواق العلوم ، وزخرت بحارها ، (١) .

هذا النشاط العلمي الذي شهدته القاهرة كانت له أصداء في جميع العالم الإسلامي ، فابن خلدون يسمع عن القاهرة ويكتب عنها قبل أن يحضر إليها فإذا ما حضر لم يغير ما كتب شيئاً . ومدن مصر والشام على وجه الخصوص كانت تنعم لذلك العهد بنشاط علمي وافر ، ولعل دمشق كانت أوفر المدن حظاً بعد القاهرة من النشاط العلمي .

دمشق في عصر ابن القيم :

يبدو أن دمشق كانت على درجة عالية من الازدهار العمراني في القرن السابع الهجري وما بعده وقد وصفها ياقوت بإعجاب قائلاً : « ومن خصائص دمشق التي لم أر في بلد آخر مثلها كثرة الأنهار بها ، وجريان الماء في قنواتها فقل أن تمر بمحاط إلا والماء يخرج منه في أنبوب إلى حوض يشرب منه ، ويستقى الوارد والمصادر ، وما رأيت بها مسجداً ولا مدرسة ولا خانقاهاً إلا والماء يجري في بركة في صحن هذا المكان ، ويسح في منتهه » (٢) .

ويمضي ياقوت في وصف ما بلغته المدينة من حضارة وازدهار وكثرة سكان ، كما يذكر أن بها جبل قاسيون الذي يأوي إليه كثير من العباد ، يضاف إلى ذلك وفرة غلاتها وفواكهها حتى يقول : « وجملة الأمر أنه لم توصف

(١) ابن خلدون : المقدمة ص ٤٠٠ .

(٢) ياقوت : معجم البلدان المجلد الثاني ص ٥٩٠ (ط ليزج) .

الجنة بشيء إلا وفي دمشق مثله، ومن الخيال أن يطلب بها شيء من جليل أعراس الدنيا ودقيقها إلا وهو فيها أوجد من جميع البلاد (١).

ولاشك أن الازدهار العمراني الذي تمتعت به المدينة كان مقترفاً بنشاط علمي واسع كانت معاهده المدارس والمساجد والخواقن الكثيرة التي عرفتها المدينة.

ويبدو أنه لا مبالغة فيما ذكره القلقشندي (٨٢١ هـ) عن كثرة المدارس بمدن مصر والشام إذ يذكر أن السلاطين قد أقاموا منها ما ملأ الأخطاط وشحنها (٢)، ويؤيد ما ذكره عنها ياقوت حين يصفها هو بأنها مدينة حسنة الترتيب، جميلة الأبنية، ذات حواجر بنيت من جهاتها الأربع، وغوطتها أحد مستنزهات الدنيا العجيبة المفضلة على سائر مستنزهات الأرض، وكذلك الربوة وهي كهف في فم واديها الغربي، عنده تنقسم مياهها... وبها الجوامع والمدارس والخواقن والربط والزوايا والأسواق المرتبة، والديار الجالية المذهبة السقف، المفروشة بالرخام المنوع، ذات البرك والماء الجاري، وربما جرى الماء في الدار الواحدة في أماكن منها، والماء يحكم عليها من جميع نواحيها بإتقان محكم... ودورها أصغر مقادير من دور مصر لكنها أكثر زخرفة منها، وإن كان الرخام بها أقل وإنما هو أحسن أنواعه (٣).

ولم يقتصر بناء المساجد والمدارس على قلب مدينة دمشق بل تجاوزها إلى

(١) ياقوت : معجم البلدان المجلد الثامن ص ٥٩٠

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ (ط : المطبعة الأميرية

١٩١٣ - ١٩١٩)

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٤ ص ٩٢ ، ٩٣

ضاحيتها القريبة المسماة بالصالحية ، وهى مدينة على سفح الجبل بإزاء المدينة
(أى دمشق) فى طول مسدى يشرف على دمشق و غوطتها ، ذات بيوت
ومدارس وربط واسواق وبيوت جميلة ، وبأعالها مع ذيل الجبل مقابر دمشق
العامة ، (١).

وقد قسمت بلاد الشام — لذلك العهد — من الناحية الإدارية إلى نيابات
ست هى دمشق وحلب وطرطوس وحماه وصفد والكرك ، وهذا التقسيم كان
يراعى الطبيعة الجغرافية ، وكانت هذه النيابات خاضعة للحكومة المركزية فى
القاهرة ، وكان لكل منها ما يشبه الاستقلال الذاتى فى النواحي المالية
والإدارية . (٢)

وكانت نيابة دمشق أكبر نيابات الشام بحيث إذا أطلق اسم نيابة الشام
كان المقصود دمشق ، وقد وسفت بأنها دأجل نيابات المملكة الشامية وأرفعها
فى الرتبة ، ونائبها يضاهى النائب الكائن بالحضرة السلطانية فى الرتبة والألقاب
والمكانة ... وهو قائم فى دمشق مقام السلطان فى أكثر الأمور المتعلقة
بنيابته . (٣)

وكان يتبع نيابة دمشق عدة نيابات صغرى وولايات تشمل المدن والقرى
والأعمال المحيطة بالمدينة وكان أهمها القدس وصرخد وعجلون وبعبك وحمص

(١) الفلتشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ٩٤، ٩٥

(٢) دكتور سيد عاشور : العصر المملوكى فى مصر والشام من ١٩٧، ١٩٨ (الطبعة
الأولى — القاهرة ١٩٦٥)

(٣) الفلتشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٨٤

ومصيف والرحبة وبيروت وغزة والرملة وبيسان وصيدا ودارا
وغرها . (١)

وكانت هناك دواوين في كل نيابة من نيابات الشام وأهمها ديوان الإنشاء
وديوان النظر وديوان الجيش ، واختص ديوان الإنشاء بجميع المراسلات
التي ترد إلى النائب أو تصدر عنه ، ويسمى رئيسه بكاتب السر ، وكان السلاطين
بالقاهرة يتخذون من كاتب السر بدمشق عيناً لهم على النائب يطلعهم على أحواله
وأسراره حتى يضمنوا ولاءه وعدم خروجه عليهم . (٢)

ولعناية السلاطين بربط الشام بمصر غفافة خروج نائب الشام عن طاعتهم
كما حدث في أحيان غير قليلة رتبوا لذلك د خيل البريد بسبب سرعة أخبار
البلاد الشامية (٣) ، وكان أول من رتبها الظاهر بيبرس عام ٥٦٩ هـ ، فكانت
أخبار البلاد الشامية ترد عليه في الجمعة مرتين ، وقبل إنه أنفق على ذلك جملة
مال حتى تم له ترتيب ذلك ، وكان خيل البريد عبارة عن مراكز بين القاهرة
ودمشق وفيها عدة خيول جيدة ، وعندها رجال يعرفون بالسواقين ، ولا يقدر
أحد أن يركب من خيل البريد إلا بمرسوم سلطاني وكان عند كل مركز ما يحتاج
إليه المسافرين من زاد وعلف وغير ذلك ، وهذا كله لاجل سرعة بحى أخبار
البلاد الشامية وغيرها من البلاد واستمر هذا الأمر باقياً بعد الملك الظاهر بيبرس
مدة طويلة ثم تلاشى أمره قليلاً قليلاً حتى بطل في دولة الملك الناصر فرج بن برقوق عندما
قدم تيمورلنك إلى الشام وخرب البلاد الشامية وذلك في سنة ثلاث وثمانمائة . (٤)

(١) القلقشندي : مبيع الأعشى ج ٤ ص ٩٧-١١٦ (حيث يذكر جميع نواحي دمشق
وأعمالها وما يدخل تحت حكم الولايات)

(٢) د. سعيد عاشور : العصر المماليكي ص ٢٠٣

(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٠٨

(٤) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٠٨

وكانت هناك وظائف كثيرة بكل نيابة وكانت تنقسم إلى قسمين رئيسيين :
وظائف يختص بها أرباب السيف وتمثل في النسابات والولايات وأمرام
الجند والجند ، وأخرى تكون من نصيب أرباب القلم الذين يكونون غالباً
من العلماء والفقهاء .

وأهم وظائف أرباب القلم تتمثل في القضاة الذين كانوا يمثلون المذاهب
الستة الأربعة ، وكان لكل طائفة منهم رئيس يعرف بقاضي القضاة وكان بدمشق
أربعة قضاة من المذاهب الأربعة . . . وأعلام الشافعي وهو المتحدث على
المواضع الحكومية والأوقاف وأكثر الوظائف، ويختص بتولية النوات في النواحي
والأعمال بجميع أعمال دمشق حتى غزوة ، ويليه في الرتبة الحنفى ثم المالكي ثم
الحنبلية ، . (١)

نظام الدراسة

كانت وظائف التدريس بالمدارس بملكية القدر ، وكان السلطان هو الذي
يقرر صاحبها في وظيفته ويخلف عليه (٢) ، وكان نائب السلطنة بالشام يقوم بمقام
السلطان في ذلك ، وهذه الوظائف بالطبع تكون بقدر من يتولاها ولذا وصفت
من معاصريها بأنها تختلف باختلاف حال من يتولاها في الرفعة وغيرها ، (٣)

ولم بجانب المدارس توجد المكاتب الملحقة بها أو غير الملحقة وتعنى بتعليم
الصغار . يادى هذه الأتراء والكتابة وتحفيظ القرآن وطرفاً من العلوم الأولية ،

(١) الفلقشندي : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٩٢

(٢) المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك ج ١ ص ٥٠٤

(٣) الفلقشندي : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٩٣

وكانت هذه المكاتب تهمد الالتحاق بالمدارس الكبيرة .

وكانت المدارس تختلف في درجاتها من قبل من يتولون مشيختها والتدريس بها من الأعلام المشهورين أو من دونهم ، بالإضافة إلى مقدار ما رصد لها من أوقاف وأرزاق ينفق منه على القائمين بالتدريس والمعيدين والطلبة المنقطعين للدرس فضلا عن النفقات الانشغرى التى تحتاجها مرافق المدرسة والمكتبة الملحقة بها .

والدراسة بهذه المدارس أشبه ما تكون بالدراسة الجامعية النظرية من حيث طريقة التدريس ومستوى الدراسة ونظم التلقى ، بل إنها تمتاز عن النظم الحديثة بأن طلابها كانوا لا يجدون من العقبات والعوائق ما يحول بينهم وبين تحصيل العلوم وإنما كانوا يجدون ألوانا من التيسير والمساعدة .

وقد روعى في تصميم المدارس الأغراض التعليمية وعدد المذاهب ومساكن الطلبة والمعيدين فضلا عن خزائن الكتب والمصاحف ، ولم يكن بناء المدرسة مستقلا - فى كثير من الأحيان - بل كان يلحق به قبة يبيت فيها منشىء المدرسة لتكون مشوى له يدفن فيه بعد موته طلبيا للرحمة وإخلاصا فى المقاصد ، وكان بالمدرسة مسجد وله عدد من المؤذنين ، وكانت يؤم المصلين بها أحد القائمين بالتدريس أو المعيينين (١) .

أما فيما يخص بالتلقى فكان الطالب يحضر دورس أحد المدرسين حتى يأخذ عنه كفايته ثم ينتقل إلى الآخر ، وكلما كان عدد الشيوخ الذين لقيهم الطالب

(١) استخلصت ذلك من مصادر متعددة ويمكن مراجعة بدائع الزهور لابن أبياس ج ١ ص ٢٠٤ ولأما كن أخرى متفرقة ، والانتصار بواسطة عقد الأمصار لابن دقاق فى الحديث عن المدرسة الطبرسية ج ٤ ص ٩٦

وشهدوا له أكثر كان ذلك أدعى لفضله وعلو قدره ، وكذلك الحال بالنسبة لشهرة الشيوخ الذين يتلقى عنهم الطالب ويشهدون له فقدر الشهادة قدر الشهود .

وقد وصل بعض من يتلقى عنهم بعض الطلاب عليه إلى وضع مناس ونجده أمثلة غير قليلة لذلك في تراجم علماء ذلك العصر . . . وكثيرا ما تطلبت هذه الطريقة من طائب العلم أن يرحل إلى مختلف المدن ليلقى مشاهير العلماء ويأخذ عنهم ، فإذا ما أتم الطالب دراسته وتأهل للفتيا والتدريس أجازته شيخه وكتب له وثيقة بالاجازة يذكر فيها اسم الطالب واسم شيخه ومذهبه وتاريخ الاجازة وغير ذلك .

ولا شك أن لهذه الطريقة مزايا متعددة تتمثل في حرص الطالب على حضور درس أكبر عدد من الشيوخ لاسيما ذوى الاصاله والشهرة منهم ، أضف إلى ذلك عنايته بالتحصيل وأخذ نفسه بالجد حتى يشهد له شيوخه بالحصول على الاجازة يستلزم من الطالب إقتان مادرسه على الشيخ واستيعابه وتفهمه أو حفظه في بعض الأحيان ، فإذا ما قام بذلك استوجب أن يمنح إجازة بتدريس كتاب ما ، أو علم من العلوم ، أو الافتاء في مذهب من المذاهب الفقهية في جميع فروع الفقه أو في بعضها دون بعض . ولقد كانت هذه التقاليد مرعية متعارفا عليها لذلك العصر .

وقد عرفت هذه المدارس - في مصر والشام - نظام المحاضرات ، ولم يكن حضور الدروس - في أحيان كثيرة - مقصورا على الطلبة المتفرغين بل كان عاما لمن يبتغى العلم ، لاسيما دروس مشاهير العلماء ، وقد عرفت المحاضرات باسم المجالس ، وعلى طريقة قديمة في التعليم يقوم فيها المدرس بإملاء مجالسه

على طلبته ، وقد ذكر السيوطي عن الحافظ العراقي أن الله تعالى أحياه سنة
الاملاء فأمل أكثر من أربعائة مجلس (١) ، وأن الحافظ ابن حجر أمل أكثر من
ألف مجلس (٢) ، وكان الحافظ ابن حجر مثلاً بمصر - يجتمع حوله آلاف من
المستمعين لدرسة والمستمعين .

وقد كانت المساجد وخوانق الصوفية - كما قدمنا - تعد من معاهد التعليم
وكانت تجرى عليها الأرزاق من الأوقاف الموصوفة لها ، بيد أن وظائفها التعليمية لم
تكن رئيسية ، أما المدارس فوظيفةها الرئيسية تدريس العلوم وإيواء الطلبة
والمعبدین .

وكان لكل خانقاه شيخ يعين من قبل السلطان أو نائبه ، وبها جماعة من
الصوفية ، وكان أكبر شيوخ المتصوفة يلقب بشيخ الشيوخ ، وفي العادة يكون
شيخنا لأكبر الخوانق ، وقد عرفت هذه الوظيفة بدمشق كما عرفت نظيرتها في
مصر وموضوعها هو الحديث على جميع الخوانق والفقراء بدمشق وأعمالها
والعادة أن يكون متوليها شيخ الخانقاه الشميصاتية بدمشق ، (٣)

مدارس دمشق :

ويمكن أن نشير هنا إلى بعض المدارس التي عرفت بدمشق على عهد
ابن القيم لاسيما الصدرية التي درس بها ، والجوزية التي كان أبوه قيما عليها
والتي أم هو للصلاة بها .

(١) السيوطي : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ج ١ ص ٢٠٤

(٢) السيوطي : حسن المحاضرة ج ١ ص ٢٠٦

(٣) النلقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٩٣

أ — المدرسة الظاهرية : (١)

بناها الظاهر بمدرس عام ٦٧٠ هـ ، وكان بها فقراء الخنقية والشافعية ، وأول من درس بها الشيخ صدر الدين سليمان من الخنقية ، وكان معروفاً بجرأته ونزاهته وكان لا يحابي أحداً في الحق ، وقد أمي أن ينتمي السلطان بمسا يومه ووقف منه موقفاً شجاعاً ؛ وقد مكثت هذه المدرسة تؤدي رسالتها فترة طويلة .

ب — المدرسة العادلية : (٢)

وهي بداخل دمشق تجاه باب الظاهرية ، وكان يفصل بينهما الطريق ، بديء في إنشائها في عهد نور الدين محمود بن زنكي ، وبني بعضها في عهد الملك العادل وإليه تنسب ، وقد أنما ابنه الملك المعظم ، ورصدها أوةافاً كثيرة ، وكان يلى الدريس بها مشاهير العلماء فمظم من ولى تدريس الفقه بها كانوا من قضاة القضاة ، وعن درس بها على عهد ابن القيم قاضى القضاة تقى الدين السبكى ثم ولده قاضى القضاة أحمد ثم درس بها أخوه قاضى القضاة تاج الدين عبد الوهاب ثم قاضى القضاة بهاء الدين أبو البقاء السبكى .

ج — المدرسة الجوزية : (٣)

بناها محى الدين بن الحافظ أبى الفرع بن الجوزى بسوق القمح بدمشق ، ويبدو أنها كانت عامرة تؤدي دورها على عهد ابن القيم الذى كان والده

(١) النيمى : المدارس فى تاريخ المدارس ج ١ ص ٣٥٩

(٢) النيمى : المدارس فى تاريخ المدارس ج ١ ص ٣٥٩

(٣) راجع هامش كتاب روضة المحبين لابن القيم الذى نشره الأستاذ أحمد عبيد
صفحة ف

قيما عليها وكان هو بلى إمامة الصلاة بها ، وقد آل أمر هذه المدرسة أخيرا إلى أن صارت محكمه عام ١٢٢٧ هـ ، أى أن رسومها كانت باقية إلى وقت قريب ثم حولت إلى مدرسة لتعليم الأطفال ، ثم احترقت في الثورة السورية .

د — المدرسة للصدرية : (١)

كانت مدرسة بدمشق يدرب يقال له درب الریحان ، وقد بحيث آثارها الآن تماما وهى تنسب إلى منشئها الذى وقف عليها ما يفى بحاجتها وهو صدر الدين أسعد بن المنجاة بن بركات بن مؤمل التتوخي المغربي الدمشقي الحنبلي .

الحياة السياسية :

بعد أن بينا صورة الحياة الحضارية والثقافية بدمشق في عصر ابن القيم ، وكشفنا عن أهم وخصائص الحركة العلمية لذلك العهد بصفة عامة نرى إكالا لتصوير البيئة أن نعال — في سرعة وإقتضاب — بعض ملامح الحياة السياسية المعاصرة له ، فالرجل باعتباره فقيها مجتهدا مشهورا لا بد أن تؤثر فيه نظم الحياة التى يعيشها ، وأن يصدر عنه ما يكون انعكاسا لبعض ملامحها ؛ ولا بد أن يكون له موقف مؤيد أو معارض بالنسبة للمجتمع الذى يعيش فيه والذى تحكمه أطر سياسية واجتماعية وثقافية معينة .

أما عن شكل الدولة فقد كان أمراء المماليك حكام البلاد ، وكان هناك الخليفة العباسى بالقاهرة ، وكانت الخلافة متوارثة فيهم منذ أن انتقلوا من بغداد وقادهم المماليك منصب الخلافة بالقاهرة ليكونوا مظهرًا من مظاهر شرعية حكمهم ، وكان منصب الخلافة شكليا إلى حد كبير ، فالخليفة ليس له حل

(١) هامش كتاب روضة الخبير صفحة ٢٦

ولا عقد بجانب السلطان الذى يكون دائما من المماليك ، واقتصر دور الخليفة على تولية كل سلطان جديد مراعاة للشرعية شكلا لأن المفروض أن يستمد الولاية جميعا سلطتهم من الخليفة الذى يمثل قمة الحكم فى النظام الإسلامى .

كان مقر السلطان بالقاهرة ، وكانت بلاد الشام - كما ذكرنا - مقسمة إلى نيبات ست لكل منها نائب يعينه السلطان ، وكان أكبر هؤلاء هو نائب دمشق ، وكان يطلق عليه - فى كثير من الأحيان - نائب الشام .

وقد كان التنافس بين أمراء المماليك على السلطة واضحا طيلة هذه الفترة ، ولذلك تميز العصر بعدم الاستقرار السياسى ، بيد أن الفترة التى كانت فيها حياة ابن القيم تميزت بنوع الاستقرار النسبى لأن معظمها كان فى حكم الناصر محمد بن قلاوون ، وهو من أشهر سلاطين المماليك وأكثرهم قوة وآثارا وأطولهم فى مدة الحكم .

شهدت حياة ابن القيم من سلاطين المماليك الملك الأشرف بن قلاوون الذى قتل عام ٦٩٣ هـ ، ثم تولى السلطنة بعده أخوه الملك الناصر محمد بن قلاوون وكان له من العمر تسع سنين ، ولكن أحد مماليكه ثار عليه وخلعه وتولى مكانه وهو السلطان دكتيغا ، الذى تولى عام ٦٩٤ هـ ، وتولى من بعده حسام الدين لاجين عام ٦٩٦ هـ بعد أن خلع سلفه (١) .

وفى عام ٦٩٨ هـ عاد الناصر محمد بن قلاوون إلى مصر من منفاه بناء على رغبة أمراء المماليك الذين اجتمعوا على توليته ، وكان بالكرك فعاد وتولى السلطنة المرة الثانية (٢) .

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٦

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٤١

وفي عهد الناصر محمد (عام ٦٩٩ هـ) حدث هجوم غازان ملك التتار حفيد هولاكو الذي زحف إلى الفرات في جموع كثيفة ، فخرج إلى قتاله الناصر محمد وحدثت بين الفريقين معركة انتصر فيها التتار ، وهزم السلطان وجنوده ، ولكنه استطاع الهروب والعودة إلى مصر ، وجدير بالذكر أن غازان زحف على ضياع الشام ونهب ما فيها وسلب أهلها فقتلوا أهل الشام مع جماعة من العلماء الذين كانوا بدمشق على أن يخرجوا في طلب الأمان من ملك التتار ، وكان من بين هؤلاء العلماء نقي الدين بن تيمية الحارثي شيخ ابن القيم (١) .

وقد استجمع الناصر قوته ، فجمع عددا كبيرا من مماليك مصر والشام ومن العربان وغيرهم وعادوا مهاجمة غازان وحدثت معركة كبيرة بين الفريقين في مرج راهط ، أسفرت عن انتصار كبير للناصر وجنوده (٢) .

بين أن الأمور لم تستقر للناصر فقد انفرد دونه بالسلطة فأنهى سلار وبيبرس الجاشنكير حتى اضطروا إلى أن يخلع نفسه من السلطنة مرة ثانية بعد عشر سنين من ولايته (٣) . وتولى بعده بيبرس الجاشنكير (عام ٧٠٨ هـ) ، وقد حاول بيبرس أن يضيق على الناصر محمد بعد خلعها فما كان من الأخير إلا أن دعا نواب الشام بعد أن رحل إليها لمساعدته وذكرهم بصنيع أبيه وماله عليهم من حق العتق والتربية ، فتهمس له النواب واجتمعوا حوله وجمعوا مماليكهم وسائر جندهم وفي نفس الوقت كان كثير من مماليك مصر يقدون إليه لمساعدته ، ولما رأى بيبرس كثرة أنصار للناصر محمد لم يجد بدا من خلع نفسه ، فتم بذلك

(١) ابن أبياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٤١

(٢) ابن أبياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٤١

(٣) ابن أبياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٤٩

للناصر محمد تسلم مقاليد الحكم للمرة الثالثة عام ٧٠٩ هـ ، واستتب له الأمر وامتدت فترة حكمه حتى عام ٧٤١ هـ تاريخ وفاته .
وقد تميزت هذه الفترة بشيء من الاستقرار النسبي في ذلك العصر الذي حفل بكثير من المغامرات السياسية التي قام بها أمراء المماليك الطامعون في السلطة .

وبعد وفاة الناصر محمد تولى أبنائه من بعده واحدا بعد الآخر وسط مؤامرات قام بها أمراء المماليك كانت تنتهي بقتل السلطان أو خلعه وتولية أخيه مكانه وهو ما يعطى صورة لعدم الاستقرار السياسي إذ كان بعض هؤلاء السلاطين لا يبقى في حكمه بضعة أشهر . وآخر السلاطين الذين شهدتهم حياة ابن القيم هو السلطان حسن الذي تولى عام ٧٤٨ هـ .

أما نيابة الشام فقد كان نائبيها يعين - كما ذكرنا - من قبل السلطان ، ويقال إن أحد هؤلاء النواب وهو « قفجق » هرب مع جماعة من المماليك خوفا من السلطان لأجبن وذهبوا إلى غازان ملك التتار وحرضوه على غزو الشام ، وكان هروبه عام ٦٩٧ هـ (١) .

وقد تولى بعده مملوك يعرف باسم « أقوش الأفرم » خلعه السلطان عام ٧١١ هـ وولى مكانه « كراى » المنصورى فترة يسيرة ثم قبض على « كراى » وأعاد (أقوش) إلى نيابة الشام (٢) .

يبد أن أكثر قواب الشام شهرة هو (تفكر الحسامى) الذى عينه الناصر محمد عام ٧١١ هـ (٣) ، وقد كان هذا النائب مقربا من السلطان ، وتزوج

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٣٧

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٧

(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٧

السلطان بابهنته ، وامتدت نيابته ثمانية وعشرين عاما حتى خلع السلطان عام ٨٧٤٠ هـ بعد أن ساءت العلاقات بينهما .

والجدير بالذكر أن هؤلاء الحكام جميعا كانوا يمثلون طبقة أرستقراطية متميزة عن سائر طبقات الشعب ، فكان الأمراء يعيشون في نعيم وترف باذخ يدل عليه ما يخصصه المؤرخون لهم من الأملاك والمقتنيات فقد بلغت أموال تنكز حين صادرها السلطان (من الذهب العین ثلثمائة ألف دينار وستون ألف دينار ، ومن الفضة النقدية ألف ألف درهم وخمسمائة ألف درهم ، ووجد له من الفصوص الباقوت والباخش والأواؤ الكبار ثلاثة صناديق ، ووجد عنده من الطراز الزركش والخواتم الذهب والخلع الأطلس مائة وخمسون بقجة الخ) (١) .

ومهما تكن المبالغة في التقدير فإن ذلك يعكس صورة الثراء الفاحش الذي عاش فيه الحكام وهو ثراء مقترن بالظلم واستغلال السلطة وبالرغم من ذلك يصفه ابن إياس بأنه (كان شديد الرأي حسن السياسة دينا خيرا كثير البر والخير وله معروف وآثار للخير بمصر والشام ، وكان طاهرا الذيل عقيما عن الزنا واللواط .. وكانت أهل دمشق عنه راضية في مدة ولايته) (٢) .

وعلى مدى خمس سنوات تقريبا بعد ذلك تولى نيابة الشام خمسة من

(١) أحصى ابن إياس مقتنيات هذا الملوك وأملاكه وضياعه وتقدر ما كانت تدره هذه الضياع في السنة بمائة ألف دينار ، هذا غير الأموال التي ذكرها .

انظر ابن إياس بدائع الزهور ج ١ ص ١٧١ ، ١٧٢

(٢) ابن إياس ج ١ ص ١٧٣

الولاية كان مصيرهم الخلع السريع وكان مصير اثنين منهم القتل (١) . وعلمت
رأس أحدهم على باب زويلة بالقاهرة وصودرت أمواله وكان على جانب كبير
من الثراء (٢) .

ويعين السلطان نائبا على الشام (عام ٧٤٧ هـ) بدعى (أرغون) لكنه
يتعرض للقتل على يد نائب طرابلس الذى هاجمه مدعيا أنه ينفذ أمر السلطان ،
ولكن السلطان ينتقم من نائب طرابلس ويأمر بشنقه بعد القبض عليه .

هذا العرض يعطى صورة للحياة السياسية غير المستقرة وهذه الفئة المتميزة
من الحكام الذين تسلطوا على مقدرات الناس ، وكانوا يعيشون حياة مترفة
باذخعة .

أما العوامل الخارجية المؤثرة فى الحياة السياسية فتتمثل فى أمرين رئيسيين:
أولهما: الحروب الصليبية التى انتهت عام ٦٩٠ هـ ، لكن آثارها فى إذكاء الروح
الدينية وتنشيط همم المسلمين كان قويا وفعالا ، وكأنت سببا فى أن يعكف
المسلمون على دراسة دينهم مدافعين عنه داعين إليه مهاجمين خصومه من أصحاب
الاديان الأخرى وهو ما نجد أمثلة له عند ابن تيمية وابن القيم فى موقفهما من
اليهود والنصارى .

والأمر الثانى يتصل بالحروب ضد التتار الذين أسقطوا بغداد عام ٦٥٦ هـ
بعد أن اكتسحوا شرق العالم الإسلامى وهم كفار وثنيون ، وقد صدهم المماليك
فى معركتين قاسيتين بالشام هما (عين جالوت) و (بيسان) ، لكن هؤلاء التتار

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٨٠ - ١٨٢

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٨٨

أخذوا معاودون الزحف بعد ذلك بالرغم من أنهم دخلوا في الإسلام، وقد دعا ذلك سلاطين المماليك إلى استنفار الهمم لمقاومتهم ، وقد هزم المماليك أمام التتار في موقعة الخزندار وفي موقعة حمص ، وخرج العلماء ومنهم ابن تيمية يطلبون الأمان من غازان قائدهم ، لكن السلطان الناصر جمع عدته ورجاله والتقى بهم في المريج ، وكان بالجيش ابن تيمية يحرض المقاتلين ويرغبهم في الجهاد ، وقد هزم التتار هزيمة منكرة ، ولم تقم لغازان بعدها قائمة ، وقد حضر الموقعة الناصر محمد والخليفة وبعض الفقهاء ، وكانوا يسرون بين الجنود يحشونهم على الجهاد .

هذه الحروب أثرت في الحياة العامة ، فالناس بعد الانتصار يعتمدون بأنفسهم ، ويطلبون إلى مزيد من الحرية السياسية وحرية الفكر ، وتظهر الحرية السياسية في طبيعة علاقة الحكام بالمحكومين ، فالمحكومون لا يستسلمون دائما لما يمليه الحكام ، بل يناقشونهم ويراجعونهم ، والمعبرون عن رغبات الشعب لذلك العهد هم الفقهاء بما هم حملة شرع الله الذي هو ميزان عادل لجميع أنواع العلاقات ، وكثيرا ما كان الفقهاء يمتنعون عن إفتاء الحكام بما يرغبون فيه ، عندما يرون ذلك مخالفا للشرع أو للمصلحة العامة التي هي من الشرع بسبب .

والحرية الفكرية ظهر أثرها في بعض الأبحاث العلمية - وإن كان ذلك قليلا نسبيا - عند بعض العلماء الذين هاجموا التقليد ودعوا إلى الاجتهاد ، وانتقدوا التعصب لمذهب من المذاهب الفقهية دون تبصر أوروبية أو متأثرة موضوعية للمذاهب الأخرى ودون الاستناد إلى الأدلة المعتبرة .

ولعل خير من يمثل حرية الفكر في دراسته - لذلك العهد - ابن تيمية وتلميذه

ابن القيم اللذان كلفتهما هذه الحرية بتوعيمها السياسى والفكرى كثيرا من العناية فى حياتهما ، فتعرض ابن تيمية للطرد من وظيفته حين امتنع عن إفتاء السلطان بما يهواه ، وتعرض للحبس أكثر من مرة بسبب آرائه المخالفة لآراء فقهاء عصره ، كما حبس مع تلميذه فى حبسه الأخير ، وتعرض ابن القيم من بعده بسبب هذه الآراء لضروب كثيرة من العنف والتضييق .

حياة ابن القيم وثقافته

تجمع كتب التراجم على أن مولد ابن القيم كان في السابع من صفر عام ٦٩١ هـ (١)، الموافق عام ١٢٩٢ م، ويكنى بأبي عبد الله ويلقب بشمس الدين واسمه محمد واسم أبيه أبو بكر، وهو الذي كان قديماً على المدرسة الجوزية، وكان أبوه نقيباً أخذ عنه ابنه علم الفرائض (٢).

شيوخه

نشأ ابن القيم بدمشق وهي على النحو الحضاري والثقافي الذي حددنا معالمه وبها العديد من المدارس من بينها الصدرية والجوزية اللتان كان له صلة بهما. وما كان أبوه نقيباً حنبلياً بارعاً في الفرائض أخذ عنه ابنه هذا الفرع من فروع الفقه، وذلك - بطبيعة الحال وكما هي العادة - بعد حفظ القرآن ومعرفة القراءة والكتابة وطرف من العلوم الأولية.

وقد درس أيضاً على أبي إسحق شافعي - ليلى - ، وأبي بكر بن عبد الدائم ، والمنطعم ، وابن الشيرازي . وإسماعيل بن مكتوم والنبطية ، وقرأ لعربية على ابن أبي الفتح والمجد القزويني ، وقرأ الفقه على المجد الحارثي ، وابن تيمية (٣)، كما سمع من الشهاب النابلسي (٤)، وقرأ الأصول على للصفى الهندى

(١) انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ج ٤ ص ٢١ ، شذرات الذهب لابن العماد ج ٦ ص ١٦٨ ، البدر الطالع يمعن من بعد القرن السابع للشوكاني ج ٢ ص ١٤٢ ، دائرة المعارف الإسلامية (ابن قيم الجوزية) .

(٢) الدرر الكامنة لابن حجر ج ٤ ص ٢١ ، البدر الطالع للشوكاني ج ٢ ص ١٤٢ (٣) المصادر السابقة

(٤) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١

وابن تيمية (١) ؛ ومن بين شيوخه أبو محمد بن تيمية شقيق أبي العباس وقد أشار إليه في كتبه ونعته بقوله (شيخنا) (٢) .

يبدو أن أكثر شيوخ ابن القيم أثرًا فيه هو تقي الدين أبو العباس بن تيمية وقد لازمه تلميذه أطول مدة ممكنة ، وتعلق به حتى وحف بأنه قد (غلب عليه حب ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله ، بل ينتصر له في جميع ذلك وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه . واعتزل مع ابن تيمية بالقلعة (بدمشق) بعد أن أمين وطيف به على جمل مضروها بالدرة فلما مات أفرج عنه ، وامتحن مرة أخرى بسبب فتاوى ابن تيمية . وكانت مدة ملازمته لابن تيمية منذ عاد من مصر سنة ٧١٣ هـ إلى أن مات ، (٣) أي أن هذه الملازمة استمرت إلى عام ٧٢٨ هـ أي نحو ستة عشر عامًا .

وسنقتصر من شيوخه في حديثنا على ابن تيمية نظرا لآثره الكبير في تفكير تلميذه ومنهجه وحياته وثقافته .

ابن تيمية : (١)

يعلم ابن تيمية أشهر فقهاء الحنابلة في القرنين السابع والثامن الهجريين ، وهو من أشهر مفكري الإسلام قاطبة ، وأغزرهم إنتاجا ، وهو متكلم فقيه عربي ولد بحران القريبة من دمشق في العاشر من ربيع الأول عام ٦٦١ هـ ؛ وقد فر أبوه

(١) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

(٢) انظر : اعلام الموقعين لابن القيم ج ٤ ص ١١٤

(٣) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١

(٤) رجعت في الترجمة له إلى : الشوكاني : البدر الطالع ج ٨ ص ٦٣-٧٤ ، وكذلك دائرة المعارف الإسلامية ، وكذلك شذرات الذهب لابن العماد .

من بهور التتار ولجأ بأسرته إلى دمشق في أواسط عام ٦٦٧ هـ ، واسمه أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن القاسم بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي ويلقب بـ تقي الدين ويكنى بأبي العباس .

وكان انتقال أبيه إلى دمشق مفيداً له فقد عكف منذ حداثة على الدرس والتجسس فسمع عن مجموعة من أعيان عصره منهم والده الذي كان فقيها حنبلياً ومنهم زين الدين أحمد بن عبد الله المقدسي ونجم الدين بن عساكر، وزينب بنت مكي وخيرهم .

وقد أتم دراسته ولما يبلغ العشرين، ولما توفي أبوه عام ٦٨١ هـ، أخذ يدرس الفقه الحنبلي مكانه ، وكان يفسر القرآن من حفظه على كرسي بالمسجد يوم الجمعة من كل أسبوع ، وقد برع في علوم القرآن والفقه والحديث والكلام وغير ذلك وكان يتمتع بذكاء مفرط وذاكرة قوية مكنه من الحفظ وسرعة الاستحضار والتوسع في المنقول والمعتقود ، والاطلاع على مذاهب السلف والخلف ، وكان ينافس عن سنن السلف الصالح من المسلمين بأدلة لم يسبق لإيها من القرآن والحديث ، ولكن حريته في الجدل والمناظرة جابت عليه عداوة الكثيرين من فقهاء المذاهب الأخرى ، وقد تحدث عنه الشوكاني وعن براعته في الجدل بإعجاب فقال : « أنا لا أعلم بعد ابن حزم مثله ، وما أظنه سمع الزمان ما بين عصر الرجلين بمن شابهها أو يقاربها ، (١) ، كما أنني عليه الذم وأشاد بعلمه وخلقه وذكائه وبراعته في الجدل وتمسكه بالسنة ، بالاعتنافة إلى ما تحلى به من شجاعة وترفع عن الدنيا ، وقول للحق بصراحة لا تأخذه فيه لومة لائم حتى قال : « ومن

(١) الشوكاني : البدر الطالع ج ١ ص ٦٤ .

خالطه وعرفه قد ينسبني إلى التعمير فيه ، ومن نابذه وخالفه قد ينسبني إلى التغالي فيه (١).

ويدرك صدق ما ذهب إليه الذمى من يتقرب حياة ابن تيمية فيرى ما لقيه من اضطهاد ، وما عرف عنه من عزوف عن عرض الحياة وزخرفها ، وقد كانت هذه الأخلاق سببا في إعجاب تلاميذه به ، وكان ابن القيم من أشدهم إعجابا به وملازمة له ، وتأثرا به في علمه وخلقه على السواء ، فقد كان - بالنسبة له - قدوة صالحة حسنة ، والمتتبع لسيرة الرجلين يدرك مدى الإشعاع بينهما .

وقد جلبت عليه قوة عارضيه في الجدل وحدته في المناقشة والجدل عداوة كثير من فقهاء عصره ، وقد اتهم بميله لمذهب المجسمة ، وكلفه الاتهام وظيفة التدريس التي كان يتمتع بها ، وبالرغم من ذلك اشترك في الحوض على جهاد التتار وصحب الجيش الذاهب إلى القتال ، وكان له ولاخيه دور هام ، وقد حارب ابن تيمية كثيرا من الفرق الإسلامية الخارجية كالاسماعيلية والنصيرية والحاكية ، وكان في ذلك منافحا عن عقائد أهل السنة .

واتهم ابن تيمية (عام ٧٠٥ هـ) وهو بالقاهرة بمشاهدة مذهب النجسيم واعتقل بقلعة الجبل ومعه أخواه ، وبقي فيها عاما ونصف عام ، وفي عام ٧٠٨ هـ فوَّش في مسأنة كتبها في الرد على مذهب الاتحادية ، بيد أن الحجج القوية التي جاء بها جردت خصومه من أسلحتهم ، وانقصر عليهم انتصارا عظيما .

ومكث بالقاهرة حتى عام ٧١٢ هـ يعتقل حينما وُفِّرج عنه حينما آخر ، وهو مع ذلك لا يتخلل عن آرائه وعن مهاجمته لأصحاب البدع . وفي عام ٧١٢ هـ كاف

(١) الشوكاني : البدر الطالع ج ١ ص ٦٤ .

صعبة الجيش القصد بلاد الشام، وقد عاد إلى دمشق ثافية بعد أن غاب عنها أكثر من سبع سنوات، بيد أنه - بالرغم من اعتواله أعمال الدريس - أمر من قبل السلطان بالأيافى فى مسألة الطلاق (١)، وأوغر خصومه صدر الحاكم فسهجنه بقلعة دمشق (عام ٧٢٠ هـ) وأخرج عنه بعد خمسة أشهر وثمانية عشر يوما بأمر السلطان، لاسكنه كان مستمسكا بالحق مصر جابه لا يخشى أحدا، وقد ظفر أعداؤه بفتواه التى حرم فيها شد الرحال إلى قبور الأنبياء والصالحين التى أصدرها عام ٧١٠ هـ، وقد انتصر له فيها ابن القيم فى كتبه، وقد نتج عن ذلك اعتقاله بأمر من السلطان عام ٧٢٦ هـ بقلعة دمشق، وفى محبسه ظل عاكفا على التأليف وتفسير القرآن وتدوين الرد على المخالفين، وقد جرد من كتبه وأوراقه بكيد أعدائه وكان هذا الحادث صدمة قوية له، وما لبث أن وافته المنية فى ذى القعدة من عام ٧٢٨ هـ بحبسه، واحتفل أهل دمشق بجنائزته احتفالا رائعا لحسن اعتقادهم فيه، وقد شهد جنازته عدد كبير قدير بمائتى ألف رجل وخمسة عشر ألف امرأة.

وابن تيمية فقيه حنبلى، لكنه كان يعد بجهدا فى المذهب أى بجهدا منتسبا، ويرى بعض دارميه أنه بجهد مطلق غير متيد بمذهب، وهناك بعض المسائل لا يتلد فيها المذهب الحنبلى، وشأنه - كشأن الحنابلة - أن يعتمد على النصوص

(١) خالف ابن تيمية الفقهاء فى يمين الطلاق، وذهب إلى أنها لا يلزم منها حكم الطلاق، وذهب إلى أنها لا يلزم منها حكم الطلاق، وأبطل الطلاق المعلق بشرط، وكتب فى ذلك كثيرا من الفتاوى فتألب عليه خصومه من فقهاء المذاهب وشكوه إلى السلطان، وقد كتب فى الرد عليهم بأسهاب وأبطل حججهم، وانتصر له تلميذه ابن القيم فى مواضع كثيرة من كتبه وأشار إلى هذه المسألة انظر لإسلام الموقين لابن القيم ج ٤ ص ١١٤-١١٦

أكثر الاعتماد وألا يلجأ إلى القياس إلا نادراً ، ولذلك فهم يعتمدون على الحديث أكثر من غيرهم من فقهاء المذاهب الأخرى ، وابن تيمية يصرح في جل مؤلفاته بأنه يتبع القرآن والحديث بحرفيتهما .

ولسنا هنا صدد الحكم لابن تيمية أو عليه فالخلاف فيه ظهر في حياته ولا يزال باقياً إلى اليوم به بب موافقه من الصوفية وهجومه عليهم وتقده لآراء بعض الصحابة ، وجنوده إلى المغالاة في محاربة البدع ، بيد أن أنصاره أكثر من خصومه وأرسخ قداماً في العلم ومن بينهم تلميذه ابن القيم والذهبي وابن قدامة وابن الوردي .

وجدير بالذكر أن المواقف التي عرضت الشيخ للاضطهاد والسجن في حياته عرضت لتلميذه الوفي ابن القيم للاضطهاد والإغاثات في حياة شيخه وبعد وفاته .

المذهب الحنبلي :

وفرى لاجل الحديث أن نتناول المذهب الحنبلي الذي اتبعه ابن القيم وأبوه من قبله ، ويهمننا الإشارة إلى الخصائص المنهجية في الاستنباط التي يتميز بها المذهب ، وكيف يعتمد فقهاؤه على المصادر التي يستنبطون منها الأحكام ، وموقفهم من لغة هذه المصادر التي هي في الغالب القرآن والسنة .

ولمقام المذهب هو أحمد بن حنبل الذي ولد ببغداد عام ١٦٤ هـ ، ودرس العلم بها جاب العراق وبلاد الشام والحجاز واليمن ومصر وغيرها طلباً للعلم ، وكانت عنايته منصرفة إلى الحديث ، ومسنده مشهور معروف ، وبسبب العناية الغالبة عليه بالحديث لم يعده بعض الفقهاء كالطبري من الفقهاء ؛ وهذا هو سبب

محمامل الحنابلة على الطبرى (١) .

ولسنا مع القائلين بأن الإمام لم ينشئ مذهباً خاصاً به فى الفقه وأن ما قام به هو المسائل الفقهية التى أشرت عنه ، ذلك بأن فتاواه الفقهية التى جمعها ابن القيم بلغت أكثر من ثلاثين مجلداً ، وعلى أساس من مواقف ابن حنبل وأنظاره الفقهية استطاع تلاميذه استنباط التعاليم والأصول الخاصة بمنهج الاستنباط فى مذهبهم ، وقد أجمع أهل السنة على أن المذهب الحنبلى أحد المذاهب الفقهية المعترف بها .

وقد حدد ابن القيم أصول المذهب الحنبلى فى الاستنباط حين ذكر أن فتاوى الإمام الفقهية مبنية على خمسة أصول (٢) . أحدها النصوص والمقصود بها نصوص الكتاب والسنة ، والمذهب الحنبلى يعتمد اعتماداً كبيراً على النصوص على حساب الأصول الأخرى فهم يقدمون الحديث الضعيف على رأى أى على القياس ، ولذا فإن ابن حنبل لم يلتفت إلى خلاف عمر رضى الله عنه فى التيمم للجنب إذ اعتمد ابن حنبل على حديث عمار بن ياسر ، وكذلك اعتمد ابن حنبل على حديث عائشة رضى الله عنها فأوجب الغسل عند الإكسال ولم يلتفت إلى خلاف على وعثمان وطاحه وأنى أيوب وأبى بن كعب رضى الله عنهم .

والذى تلفت إليه أن مذهب الحنابلة يقدم الحديث فى الاستنباط ويوسع فى الاعتماد عليه وذلك لعناية ابن حنبل القديمة بالأحاديث وجمعها ودرأيته بمراتبها وهم لعنايتهم بالاستنباط من النصوص وابتعادهم ما أمكن عن القياس .

(١) ترجمة الامام أحمد بن حنبل من دائرة المعارف الاسلامية .

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين عن رب العالمين ج ١ ص ٢٩ - ٣٣ .

إلى توسيع الدلالات اللغوية للألفاظ (١) ، محاولين استهلاك عساقيات النص
القشري حتى بحيث يشمل بحكمه أكبر عدد من الأنواع فيه يمكن بذلك أن تفي الأحكام
المستتمة من النصوص بالحاجات المتجددة المتنوعة دون حاجة إلى استخدام
القياس .

والحديث عندهم مقدم على الإجماع لأن الإجماع كما قالوا مبني على عدم العلم
بالمخالف ، وربما وجد المخالف ولم يعلمه الفقيه .

والأصل الثاني ما أفتى به الصحابة ففتوى الصحابي حجة عند ابن حنبل إذا
لم يعرف له مخالف من الصحابة ، فيها فضلاً عما يشترط أساساً فيها وهو ألا تكون
مخالفة للنصوص السابقة .

والأصل الثالث الاختيار من فتاوى الصحابة إذا اختلفوا ويكون الترتيب
بحسب أقرب الفتاوى إلى الكتاب والسنة ، فإذا لم يتبين ذلك فيها حكمي الخلاف
ولم يجزم برأي ، والأصل الرابع الأخذ بالحديث المرسل والضعيف إذا لم يكن
في الباب شيء يدفعه ، وهو مقدم عنده على القياس فإذا لم يوجد ما يدفعه من أثر
أو قول صاحب أو إجماع كان العمل به أولى من القياس ، والأصل الخامس ،
القياس عند الضرورة وذلك إذا لم يوجد في المسألة نص ولا قول صاحب ولا
أثر مرسل أو ضعيف .

وكان الإمام شديد الكرامة والمنع للافتاء بمسألة ليس فيها أثر عن السلف
كما قال لبعض أسعابه : إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام (٢) ، كما أنه

(١) سنن هذا الموضع في حديثنا عن «دراسة المصنف» الفصل الثاني من الباب
اليساني .

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص ٣٢

كان « يسوغ استفتاء فقهاء الحديث وأصحاب مالك ويدل عليهم ويمنع من استفتاء من يعرض عن الحديث ولا يبنى مذهبه عليه » (١).

الاعتماد على النص وتقديم الحديث والاعتداد به وتأخير القياس وعدم الاستنباط بطريقه إلا عند الضرورة هي أهم الخصائص التي تميز بها المذهب الحنبلي، وسنجد أثر ذلك عند ابن القيم وهو أحد مجتهدي المذهب، وسنرى أثر هذا المنهج في دراسته للغة (٢).

وأتباع المذهب الحنبلي - الذين لا يمثلهم الآن إلا نفر قليل - كانوا إلى القرن الثامن الهجري منتشرين في بلاد الإسلام، وقد كانت لهم ببغداد « صولة وكثرة حتى كانوا يتواقفون مع الشيعة في نواحيها، وعظمت الفتنة في بغداد من أجل ذلك، ثم انقطع هذا عند استيلاء النصار عليها ولم يراجع، وصارت كثرتهم بالشام » (٣).

فالحنبلة في عهد ابن تيمية وتلميذه ابن القيم كانوا كثيرين بالشام، وكان أتباعهم أيضا من الكثرة بمكان، وقد ظلت المذاهب الأربعة يمثلها أئمة رسميون - كما بينا من قبل - في جميع الأمصار الإسلامية إلى قيام الدولة العثمانية التي تضاءل في ظلها المذهب الحنبلي.

ثقافة ابن القيم

كان ابن القيم فقيها حنبليا يتنصر لمذهبه الفقهي، وهو الذي جمع فتاوى

(١) ابن القيم : اعلام للوقفين ج ١ ص ٣٣ .

(٢) انظر أثر ذلك على سبيل المثال في الفصل الثاني من الباب الثاني الذي خصصناه لدراسة للنص وانظر منه موضوع « حدود الدلالة » .

(٣) ابن خلدون : المقدمة ص ٤١٣ ، ٤١٤ .

الإمام أحمد فبلغت عنده أكثر من ثلاثين سفراً (١) ، وقد كشفنا عن الخصائص المنهجية للمذهب وميله إلى الاعتماد على النصوص ما أمكن واحتفاله بها ولهذا المنهج أثره في تناولهم اللغة كما سنبينه فيما بعد .

وابن القيم تلميذ ابن تيمية الذى قدمنا صورة من حياته المليئة بالنشاط العلمى والحركة غير العادية والمليئة بالحن والمحافل القوية فى أوقات الشدة التى تكشف عن معدن صاحبها الأصيل ، وهو محب لشيخه معجب بمواقفه مدافع عن آرائه فى أغلب الأحيان ، وقد شاركه بنفسه سراء حياته وحضراءها .

أتم ابن القيم دراسته فى وقت مبكر ، وتفقه فى المذهب الحنبلى ، وبرع وأقوى فى حياة شيخه ابن تيمية ، وبلغ مبلغاً كبيراً فى حياة كثير من شيوخه وقد وصفه تلميذه ابن رجب بأنه ، كان عارفاً بالفسر لا يمارى فيه وبأصول الدين وإليه فيه المنتهى ، وبالحدِيث ومعانيه وفقهه ودقائق الاستنباط منه لا يلحق فى ذلك ، وبالفقه وأصوله ، والعربية وله فيها اليد الطولى ، وبعلم الكلام ورغـير ذلك ، وعالمنا بعلم السالك وكلام أهل التصوف وإشاراتهم ، ومتولاه وبعض رجاله . وما رأيت أوسع منه علماً ولا أعرف بمعانى القرآن والحديث والسنة وحقائق الإيمان منه ، وليس هو بالمعصوم ولكن لم أر فى معناه مثله ، (٢) .

تصدر ابن القيم للتدريس ونشر العلم فدرس بالصدرية ، وأم بالجوزية مدة طويلة (٣) ، وكان د شديد المحبة للعلم وكتابه ومطالعاته وتصنيفه ، واقتناء كتبه

(١) ابن القيم : إعلام اللوقين ج ١ ص ٢٩ .

(٢) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨ .

(٣) ابن حجر : الدرر السكامة ج ٤ ص ٢١ ، للشوكانى : البدر الطالع ج ٢

واقضى من الكتب ما لم يحصل لغيره (١) ، وما لا يحصر حتى كان أولاده يبيعون منها بعد موته دهرأ طويلا سوى ما اصطفوه لأنفسهم منها » (٢) .

وقد أخذ العلم عنه خلق كثير من حياة شيخه وإلى أن مات ، وانفعوا به ، وكان الفضلاء بعظمونه وبسلون له كابن عبد الهادي وغيره ، (٣) .

آثاره :

والحديث عن آثاره متصل الأسباب بالحديث عن ثقافته ، إذ يمكن عن طريق ماخلف منها أن نتعرف على عقليته ومنهجه الفكرى ، فالآثار مرآة صاحبها تحفظ صورته رغم تعاقب السنين ، وتبين اتجاهاته وميادين فكره .

ويعد ابن القيم من المكثرين فى التأليف ، فكتبه كثيرة ، وجانب غير قليل منها مبسوط ضخم الحجم ، ولكن ابن القيم لا يبلغ مبلغ شيخه ابن تيمية فى كثرة التأليف ، فقد بلغ ابن تيمية فى ذلك مبلغا كبيرا لا يسكاد يصل إلى طبقة المؤلفين الإسلاميين جميعا إلا عدد قليل لا يجاوز أصابع اليد الواحدة .

صنف ابن القيم فى الميادين التى بينا دراسته لها ، وكانت غالب عنايته منصرفة إلى الفقه وأصوله والتصوف وما يتصل بالتوحيد وعلم الكلام ، كما ألف فى السير مصنفات متنازعا (٤) غلب عليه الطابع الفقہى وسلك فيه منهجا لم يسبق إليه

(١) ابن العباد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٩٦ .

(٢) الشوكاني : الدرر الطالع ج ٢ ص ١٤٣ .

(٣) ابن العباد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩ .

(٤) هو كتابه « زاد للعاد فى هدى خير العباد » . لم يتم فيه على تناول أحداث السيرة وإنما عنى بها باعتبارها الجانب العملى من السنة واستنبط من أحداثها كثيرا من الأحكام الفقهية ، فضلا عن الدراسة التاريخية الممتازة .

ومعظم كتابه « بدائع الفوائد » متصل بالدرس اللغوى .

وقد أورد له ابن حجر على سبيل التمثيل لا الحصر ثلاثة عشر مصنفًا ، وذكر الشوكاني أسماء ستة عشر ، أما ابن العميد فقد أحصى ثلاثة وأربعين مصنفًا له وصرح بأن له غيرها فكأنه - برغم ذلك - لم يحصرها حصرا شاملا وقد اقتصرت دائرة المعارف الإسلامية على ذكر ستة عشر منصفًا مما طبع من كتبه .

والنظرة العابرة في أسماء مصنفاته تدل على الميادين الكثيرة المتنوعة التي استطاع أن يغطيها ومقدار الجهود التي بذلها .

وسنورد في نهاية البحث بيانا بأسماء كتبه وآثاره استخلصناه من كتب التراجم المختلفة ومقابلتها بعضها ببعض ، فضلا عما نعرفه له ورجعنا إليه في بحثنا

خصوصية وأخصاره :

من كان في منزلة ابن القيم فلا بد أن تختلف فيه أقوال معاصريه وخالفيه بحسب الاتجاهات العقيدية والفكرية لهم ، بيد أن اختلاف المترجمين له في شأنه أقل وأيسر من اختلافهم في شأن أستاذه ابن قيمية ، فقد كان أستاذه أكثر ثروة وعرفا منه ، وكان هو أميل إلى الهدوء ، كما أن سلوك ابن القيم في حياته مسلكا صوفيا خاصا جعله أقل عنفا في مواجهته للتصوف ، وقد كان شيخه مغاليا في الهجوم عليهم . ومهما يكن من شيء فإن أكثر المترجمين لابن القيم تحسدهوا عنه بإعجاب وامتدحوا عليه وخلقه ، منهم تلميذه ابن رجب ومعاصره القاضي برهان الدين الزرعى الذى قال عنه : « ما تحت أديم السماء أوسع علما منه » (١) كما امتدحه ابن كثير ، أما الذهبي - وهو معاصر له - فقد أخذ عليه أنه « معجب

(١) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩ .

برأيه جرىء على الأمور ، (١) ، وقد انتصر له الشوكاني بعد حين ورد على الذهبي قائلا : « بل كان متقيدا بالأدلة الصحيحة معجبا بالعمل بها ، غير معول على الرأي ، صادعا بالحق ، لا يحابي فيه أحدا ، ونعمت الجراءة » (٢) .

تلاميذه :

أخذ عن ابن القيم خلق كثير من حياة شيخه وإلى أن مات ، وأشهر من تتلمذ عليه الحفاظ زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب صاحب طبقات الحنابلة ، فقد ذكر أنه لازم مجالسه قبل موته أكثر من سنة كما سمع عليه قصيدته النونية في السنة ، وأشياء من تصانيفه (٣) ، كما تتلمذ عليه شمس الدين محمد بن عبد القادر النايلسي صاحب مختصر طبقات الحنابلة ، وابن كثير صاحب « البداية والنهاية » ، وقد أثنى ابن كثير على شيخه ونقل ذلك عنه أصحاب التراجم ، ومن تلاميذه ابن عبد الهادي الذي وصفه ابن رجب بأنه أحد الفضلاء العلماء الذين كانوا يسلمون له ويأخذون عنه (٤) ، كما تتلمذ عليه ابنه عبد الله الذي تولى منصب التدريس بالصدرية بعد موت أبيه (٥) .

مخلقه وشخصيته :

في حياة ابن القيم مواقف عظيمة جديرة بالتأمل لما تحمله من دلالات على

-
- (١) ابن حجر : الدور الكامنة ج ٤ ص ٢١ .
 - (٢) الشوكاني : البدر الطالع ج ٢ ص ١٤٣ ، ١٤٤ .
 - (٣) ابن الماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩ .
 - (٤) ابن الماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩ .
 - (٥) ابن كثير : البداية والنهاية ج ١٤ ص ٢٣٥ .

صفات خاصة لرجل من نوعية خاصة ، هذه المواقف شبيهة بما تعرض له شيخه ابن تيمية ، وبعضها كان مشتركا بينهما ، والأعجب من ذلك أن هذه وتلك شبيهة من بعض الوجوه بما تعرض له أحمد بن حنبل إمام المذهب في محنته المشهورة إذ تعرض للأذى والتعذيب من قبل السلطة الحاكمة وهو يدافع عن عقيدة أهل السنة ، وأظهر من الثبات والشجاعة والصراحة ما سجله له المترجمون مما هو مشهور ، وقد تعرض هذان الفقيهان الحنبلان لمحن شبيهة جرت عليهما أذى أرباب السلطة ، وإن كان ابن تيمية أكثر تعرضا للبطش والتنكيل من تلميذه لأنه كان حاد الطبع عنيفا في ثورته على البدع لا يميل إلى مهادة خصومه من أصحاب الديانات المخالفة أو الفرق الإسلامية الخارجية كالجمية والصوفية القائمين بالحلل والاتحاد ، وقد كان ابن تيمية شجاعا جريئا وقد أشرقا من قبل إلى موقفه المشهود في حرب التتار ، وقد قاتل مع الجيش بنفسه وكان معه أخوه وانتهت المعركة بهزيمة التتار .

هذا الموقف الشجاع لابن تيمية يتسق مع مواقفه الأخرى من خصومه في الفكر والاعتقاد ومع مواقفه من أصحاب السلطان إذ كان دائما شجاعا جريئا حادا عنيفا لا يهادن في الحق ، ولا يلين ولو كان السلطان في أدنى الأمور ولذلك تعرض للحبس مرات كثيرة فكان يرضى به ولا يقبل أن يرجع عما يرى أنه الحق .

كان ابن القيم كشيخه داعيا إلى الرجوع إلى ما كان عليه السلف من تحكيم الكتاب والسنة دون تعطيل أو تشويه ، وقد حارب كشيخه الفرق المختلفة ، كما وقف موقف الخصومة من أصحاب الديانات المخالفة من اليهود والنصارى وغيرهم ، ولكن هناك فرقا بينهما يتمثل في هدوء ابن القيم وميله إلى الهجاء

البعيد عن الحدة والعنف فلم يبلغ من العنف والثورة مبلغ شيخه ، ومرد ذلك راجع إلى الاختلاف الفطري بين طبيعة كل منهما ، فأحدهم ثائر عنيف والآخر يميل إلى الهدوء كما أن ابن تيمية هو الذى شهد بداية الصراع وعنفوانه وقوة الخصوم ومعاذتهم ، أما ابن القيم فقد شهد الصراع بعد أن أبلى شيخه في ميدانه بلاء وفر عليه كثيرا من الجهد ، كما أن الصراع نفسه قد فترت حدته ، ومن ثم كان ابن القيم أكثر ميلا إلى الهدوء وأبعد عن العنف في حجاجته ولذلك كان خصومه أقل من خصوم شيخه .

وعلى الرغم من تأثر ابن القيم الشديد بشيخه فإنه كان حذر التفكير مستقل الشخصية يعمل فكره ولا ياتزم رأى غيره ولو كان شيخه وكثيرا ما خالف شيخه في الآراء والفتاوى الفقهية ورجح منها ما آسنده الأدلة وضعف ما ليس له دليل قوى .

تعرض ابن القيم مع شيخه لللاذى فاعتقل معه بقلعة دمشق بعد ، أن أهين وطيف به على جبل ضروبا بالدرة ، (١) ، وكان هذا الاعتقال هو الأخير بالنسبة لابن تيمية ، وقد حبس تليذه بنفس « القلعة » منفردا عن شيخه ولم يفرج عنه إلا بعد موت الشيخ ، (٢) .

وقد تعرض ابن القيم للحبس مرة أخرى بسبب إنكاره شد الرحيل لزيارة قبر الخليل (٣) ، وهى نفس التهمة التى حبس من أجلها ابن تيمية عام ٧٢٦ هـ بسبب الفتوى التى أفتى بها عام ٧١٠ هـ وأبى الرجوع عنها وأنكر فيها شد

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١

(٢) ابن العباد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

(٣) الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١ ، شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

الرحال لزيارة قبور الأنبياء والصالحين ، واعتمد على حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا » ، وهو لم يحرم زيارة قبر المسلم إلا إذا كانت هذه تقام في يوم معين وتحتاج لرحلة خاصة (١) .

هذه المحن تدلنا على ما تميز به ابن تيمية وتلبذه من ثبات على أقوالهما التي يسودى إليها الاجتهاد الصحيح وتسندها الأدلة العقلية والعقلية ، فلقد كان في إمكان كل منهما أن يرجع عن هذه الفتوى - ولو ظاهرياً - إذا كانا ممن يفضل حياة العافية على التمسك بالمبادئ ، ولكن موقفهما ظل صلباً ثابتاً منذ أصدرها ابن تيمية عام ٧١٠ هـ وحبس بسببها عام ٧٢٦ هـ وكذلك ابن القيم حينما حبس بسببها بعد وفاة ابن تيمية .

وتعرض ابن القيم لمحن أخرى بسبب فتاواه أو فتاوى شيخه ، وكان د ينال من علماء عصره وينالون منه ، (٢) ، وقد أنكر عليه قضاة عصره فتواه بمحوان المسابقة بغير محال وهي التي ومنع فيها رسالة خاصة سماها « بيان الدليل على استغناء المسابقة عن التحليل » ، وأنكر عليه السبكي ذلك وطلبه فأمسك عن الإفتاء بها (٣) .

(١) دائرة المعارف الإسلامية ترجمة ابن تيمية

(٢) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١

(٣) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٣ ص ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ويوضح ذلك أن الشافعية والحنفية وأحمد يرون أنه إذا تسابق شخصان وبذل أحدهما الرهن ، كان الباقي جائزاً ، فإن يذل كل منهما رهناً لم يحز الباقي إلا إذا أدخل بينهما محلاً ، ذلك أن السياق بدونه بعد خمار في الحالة الأخيرة ، لأن كلا منهما عرضة لأن يأخذ إذا سبق ويؤخذ منه إذا صار مسبوقة فلو أدخل بينهما ثالثاً للتحليل جاز الرهن وذلك بأن يأخذ الثالث بقرس كفاء لفرسهما =

وكان يقصد كذلك للافتاء بمسألة الطلاق و د جرت له بسببها أمور يطول بسطها مسح ابن السبكي وغيره ، (١) ، ويبدو أنها نفس المسألة التي أودى بسببها ابن تيمية وحبس بسجن قلعة دمشق عام ٧٤٠ هـ أكثر من خمسة أشهر حتى أفرج عنه بأمر من السلطان ، وعلى خاصة بالخلف بالطلاق معاتما بشيء أو غير معلن وقد خالف فيها ابن تيمية ما درج الفقهاء على أن يفتوا به (٢) وقد ناصره في نفس الفتوى تلميذه ابن القيم وتعرض مثل شيخه للأذى .

ويهمنا مما قدمنا أن نستخلص ما يدل على خان الرجل وشخصيته فهو رجل منحرف في فكره يدم التقليد ، ويناقش الأئمة ولا يتعصب لمذهب على حساب المذاهب الأخرى ، وإنما يسير تبعاً للأدلة التي تتضح له غير مكابر أو مغالط وهو لذلك شديد التمسك بآيه الذي أداه إليه اجتهاده لا يعبأ في سبيله بأذى أو سجن أو محن أو محاسبة أو تضيق .

ويتصل بمحديثنا عن خلقه ما يمكن أن يذكر عن تدينه ، فالعقيدة أساس لكل خلقية أخرى ، والإيمان مصدرها وموجهها ، والدين أساس كل الأخلاق الكريمة إذ به تغرس التقوى في النفوس ، والتقوى أساس الضمير الحى المحاسب

ولا يدفع شيئاً فإن سبقهما أخذ مادفعاه ، رأت سبق المحلل مع أحدهما اشترك مع السابق في مال المسبوق ، وإن سبقاه أحرز ما أخرجاه ولم يفرم المحلل شيئاً ، وقد خالف ابن القيم في ذلك إذ رأى جواز المسابقة دون محلل ومال إلى عدم جواز المحلل واحتج لقوله بالأدلة النقلية والعقلية ، وقد حجج خصومه وبين ما يترتب على القول بجواز الحل من مفسدات تأباه مقاصد الشريعة . أنظر ابن القيم : الفروية الشرعية ص ١٩

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ترجمة ابن القيم ، لإعلام اللوقين لابن القيم في أكثر

من موضح .

في السر والعلان ، وحين تكلم نقدة الرجال عن العدالة جعلوا مدارها على أمرين هما التقوى والمروءة ، أما التقوى فلا تكون إلا عن تدين صالح وإيمان صادق وأما المروءة فالدين يهذب خلالها ويقومها ويذكما وينمي فروعها.

وينضافر الذين رأوا ابن القيم في الحديث عن صلاح دينه وتقواه إذ يذكرون مظاهر ذلك فيصفه ابن كثير بأنه « كان ملازم الاشتغال ليلا ونهاراً ، كثير الصلاة والتلاوة ، حسن الخلق ، كثير التودد لايحسان ، ولا يحقد... لا أعرف في زماننا من أهل العلم أكثر عبادة منه ، وكان يطيل الصلاة جدا ويمد ركوعها وسجودها وكان إذا صلى الصبح جلس مكانه يذكر الله حتى يتعالى النهار ويقول : هذه غزوقي لو لم أقعد بها سقطت قواي ، وكان يقول : بالصبر والفقر مال الإمامة في الدين ، وكان يقول : لا بد لئسا لك من همة تسييره وترقيته ، وعلم يبصره ويهديه (١) .

ويصفه تلميذه ابن وجب أيضاً بأنه كان « ذا عبادة وتهجد وطول صلاة إلى للغاية القصوى ، وتأله ولهج بالذكر وشغف بالمحبة والإنابة والافتقار إلى الله تعالى ، والانعكاس له ، والاطراح بين يديه على عتبة عبوديته لم أشاهد مثله في ذلك ، ولا رأيت أوسع منه علماً ، ولا أعرف بمعاني القرآن والحديث والسنة وحقائق الإيمان منه ، وليس هو بالمعصوم ولكن لم أر في معناه مثله ، (٢) ، كما ذكر عنه أيضاً أنه « كان في مسعدة حبسه مشغلاً بتلاوة القرآن والتدبر والتفكير ففتح عليه من ذلك خير كثير ، وحصل له جانب عظيم من الأذواق والمواجيد الصحيحة ، وتسلط بسبب ذلك على الكلام في علوم أهل المعارف ،

(١) ابن حجر : الدور السكمانية ج ٤ ص ٢١ ، ٢٢

(٢) ابن الماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

والخوض في غوامضهم ، وتصانيفه ممتلئة بذلك ، وحجج مرات كثيرة ، وجاور بمكة ، وكان أهل مكة يذكرونه من شدة العبادة وكثرة الطواف أمراً يتعجب منه (١) .

ولا أحسبنا بعد هذين الشاهدين اللذين عاصراه بحاجة إلى غيرهما ممن يشهدون بعدلته وتقواه وحسن خلقه، ولا نكاد نجد لدى غيرهما قدماً في عدالته حتى من قبل خصومه ، وإن يكن الذهبي قد أخذ إعجابه برأيه وجراته على الأمور فليس في هذا التقدم من قدح في العدالة ، وبالرغم من ذلك فقد وجد من يدفع عنه هذه التهمة ويبين أنها إحدى فضائله ومزاياه ، إذ أنه كان « منقيداً بالادلة الصحيحة معجبا بالعمل بها ، غير معول على الرأي ، صادقاً بالحق ، لا يحابي فيه أحد ونعمت الجرأة » (٢) .

فما نال الرجل كان قائماً من هذه التقوى ، ومحددأ بما تمليه تعاليم الاسلام وما تندب إليه من المكارم والفضائل، وكان فهمه الصحيح للتصوف على أنه علم وعمل متمثلاً في مسلكه العملي اليومي ، فهو ليس واحداً من الذين يعلنون يبتغون علمهم عرض هذه الحياة وزخرفها قانعين بمنصب أو رتبة أو وظيفة ، وليس سائضاً واحداً من الناسك الجاهلة الذين يمكن للشيطان أن يلبس عليهم أو يخدعهم عن حقائق الأمور ، وإنما هو رجل قد جمع بين الفضيلتين فضيلة العلم وفضيلة الحسن به ، وهذا هو المسلك الأمثل وهو الذي دعت إليه الشريعة السمحة .

لقد كان لهذه الخلال التي اتصف بها ابن القيم أثرها في منهجه العلبي من أمانة

(١) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٤٨، ١٦٩

(٢) الشوكاني : البدر الطالع ج ٢ ص ١٤٣، ١٤٤

في العلم والفن ، وإنصاف للخصم ، وتعمق في البحث وإخلاص فيه لوجه الله ، ومتابعة الأدلة بدون تعصب ، وذلك لا يملكه إلا من خلق صبغ باليقوى والورع ، ونهى على مكارم الدين وفضائله .

ولعل مما يدل على تقوى ابن القيم وورعه وتواضعه وانكساره لحسابه هذه الآيات التي قالها والتي تدل على نقس خائفة من الله ، مستعظمة للذنب ، محترقة لئامها ولما قدمته من أعمال ، وهذا هو مقام الخوف بشاعره التي لا تترى إلا قلب المؤمن الصادق العارف لربه المراقب له المستيقن من لقائه وحسابه المتمثل لذلك ، بقول في صفة نفسه (١) :

بنى أبى بكر كثير ذنوبه	فليس على من نال من عرضه إثم
بنى أبى بكر غدا متصدراً	يعلم علما وهو ليس له علم
بنى أبى بكر جهول بنفسه	جهول بأمر الله أنى له العلم
بنى أبى بكر يروم ترقباً	إلى جنة المأوى وليس له عزم
بنى أبى بكر لقد خاب معيه	إذا لم يكن فى الصالحات له مسم
بنى أبى بكر كما قال ربه	هلوع كنود وصفه الجهل والظلم
بنى أبى بكر وأمثاله غدت	بفتواهم هذى الخليفة تأتم
وليس له فى العلم باع ولا تقى	ولا لزمه الدنيا لديهم هى الهم
بنى أبى بكر غدا متمنيا	وصال المعاني والذنوب له هم

منهجه :

نتناول هنا خصائص المنهج وأسس بصفة عامة أى ما يميز بحثه ودرسه فى سائر كتبه على اختلاف منازعها وميادينها ، ليكون ذلك ممهداً لحدیثنا فى الباب

(١) ابن حجر : الدرر السكينة ج ٤ ص ٢٢ .

الثاني عن منهجه في الدرس اللغوي ، فالمنهج الفكري العام للباحث الاصيل ينهكس على جميع مايكتب على اختلاف أنواع المكتوب .

والصفة التي نعرفها لابن القيم أنه فقيه حنبلي ، ومن هذا المنطلق سندسك بأول خيوط منهجه ، ثم تستصحب صفاته الأخرى الخلقية والعلمية التي هيئتاها آتفاً لتعين على بيان خصائص منهجه وحتى لا نقرضنا الأوصاف العامة إلى ما يخالف الواقع فهو لم يكن يتعصب لمذهبه الحنبلي بل كان يذم التقليد والتعصب المذهبي ، ويرى أن المنهج الصائب للفقهاء أن يتبع الأدلة الصحيحة لا أن يتقاد المذاهب والرجال دون دليل ، وكان مسلكه العمل بمصدق لقوله النظري ، وقد أجاد الشوكاني حين وصفه بأنه ليس له على غير الدليل معول في الغالب ، وقصد يميل نادراً إلى المذهب الذي نشأ عليه ، واستكنه لا يتجاسر على الدفع في وجوه الأدلة بالمحامل الباردة كما يفعل غيره من المتهذبن ، بل لابد له من مستند في ذلك ، وغالب أبحاثه الانصاف والميل مع الدليل حيث مال ، وعدم التحويل على القيل والقيل ، (١) .

هذه الصفات تعد معالم على طريق تحديدنا لمنهج ابن القيم الذي نستوضحه من خلال مصنفاته المتنوعة ، فحنبليته تجذبه إلى العناية بالنصوص الشرعية من قرآن وسنة وأقوال صحابة غاية العناية ، فهو يعتمد على النصوص ويوردها في أبحاثه ويعنى باستقصائها وتبويبها ، وهو يخالف بذلك فقهاء عصره الذين استهوتهم الأدلة المنطقية والمناقشات الجدلية فأبعدوا عن النصوص واعتمدوا على الآراء المختلفة مرجعين بينها بمنطوق الفعل ، ولا يعنى ذلك إغفال ابن القيم

(١) الشوكاني : البدر الطالع ج ٢ ص ١٤٤ ، ١٤٥

للادلة العقلية ولا إغفال غيره للنصوص تماما ولـ كنهنا قصد ما يغلب على الطرفين ويميز بين الفريقين .

ومع عنايته بالنصوص الشرعية وبحثها واستقصائها يجعل الحكم المستنبط خاضعاً لهذه النصوص ، ويرجح بينها إذا تعارضت ويقوى الجانب الذى تؤيده نصوص أكثر أو أقطع فى الدلالة ، ويورد بالإضافة إلى ذلك كثيراً من الأدلة العقلية التى يأتى بها لمساندة الأدلة العقلية وتوضيح ما تنفذه النقول الشرعية ، فى الدليل العقلى عنده ليس مستقلاً بذاته بل لا بد من اعتماد - فى الأغلب - على الدليل النقلى ، أى أن العقل تابع للنص الشرعى وليس العكس .

وفى ثنايا المباحث الفقهية لابن القيم يورد آراء الفقهاء السابقين ، ولا يعول على هذه الآراء إلا إذا كانت الأدلة مؤيدة لها ، وهو فى ذلك لا يتعصب لحنبليته ولا لشيخه إلا إذا اقتنع بما قالوا بوجه الأدلة المعتمدة أى اقتناعاً تسوق اليه الأدلة لا التقليد .

لقد ذم التقليد فى أكثر من موضع وحمل عليه حملة قاسية فلا بد أن يكون تطبيعاً للعمل مصداقاً لقوله النظرى . وكذلك فعل ، ومثال ما خالف فيه مذهبه - وهو كثير - إجازته شهادة الأصول للفروع ، والفروع للأصول ، وقد هاجم موقف الماندين وبين ضعفه ، والمذهب الحنبلى والشافعى لا يجيزان ذلك (١) .

تلك أهم سمات المنهج الذى اتبعه ابن القيم فى بحثه الفقہى ، وفى غيره من صنوف البحث الأخرى تكاد تطرد هذه السمات المميزة ، فإذا كان صدد البحث

(١) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص ١١١ وما بعدها

الفقهى وجدت نصوص القرآن والسنة منه عناية كافية ، وبعد كتابه « زاد المعاد » خير دليل على اعتقاله بالسنة وجعلها بما احتوته من أعمال الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرته وأقواله مناط البحث الفقهى ، وبها يحاول مناقشة الآراء الفقهية المختلفة ويرجح ما كان منها قرب إلى السنة أو أكثر اعتماداً عليها أو أقطع استدلالاً ، وهو بذلك يتفق مع دعواته ودعوة شيخه في ضرورة الرجوع إلى الإسلام كما كان عند السلف ، والاعتماد على الكتاب والسنة ، وتنحية للرأى البعيد عنهما في العقائد ، والفشريع لشيئ مناحى الحياة ومشكلاتها .

ويمكن بنا أن نمثل لما ذكرنا بما يوضح ما جردنا فيه القول ، فهو مثلاً يختار الحكم على الزانى الذى أقر بالزنا بامرأة معينة سماها بعد الزنا دون حد القذف وذلك ، إذا أنكرت المرأة وقد اعتمد ابن القيم في ذلك على حديث سهل بن سعد (١) أن رجلاً أتى النبى صلى الله عليه وسلم فأقر عنده أنه زنى بامرأة سماها ، فبعث رسول الله (ص) إلى المرأة فسألها عن ذلك فأنكرت أن تكون زنت فجلده الحد وتركها ، وقد استدله ابن القيم بهذا الحديث على أمرين : أحدهما : وجوب الحد على الرجل المقر وإن كذبت المرأة وهو هنا يخالف أبا حنيفة وأبا يوسف اللذين رأيا أنه لا يحد والثانى : أنه لا يجب عليه حد قذف المرأة التى اتهمها ، وقد أنكر ابن القيم الحديث الذى اعتمد عليه من يرى الجمع بين حدى الزنا والقذف ، وهين أن ذلك الحديث منكر يبطل الاحتجاج به . وما أورده ابن القيم صدد هذا الموضوع يبين كيف يعتمد على السنة وكيف يرجح بين الأحاديث المتعارضة ولا يقبل إلا الأحاديث الصحيحة ، فلا يعنى ما ذكره من احتفاله بالحديث تساهله في قبوله ولكن يعنى العناية به تمحيصاً واستنباطاً منه .

(١) ابن القيم : زاد المعاد في هدى خير العباد

وفي أحكام الأسرى اعتمد على ماورد في السنة من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه أنه قتل بعضهم ومن على بعضهم ، وفادى بعضهم بمال وبعضهم بأسرى من المسلمين ، واسترق بعضهم ، ولم يسترق رجلاً بالغاً ، وهذه أحكام لم تدرج ولذا رأى ابن القيم أن الإمام تخير بين هذه الأحكام بحسب المصلحة (١) . فالمصلحة العامة للجماعة هي المرجحة لانتخاب حكم من هذه الأحكام التي تثبت كلها بأدلة مقساوية عن طريق السنة .

ويتضح أثر عناية ابن القيم بالنصوص الشرعية في طريقة عرضه للأبحاث الفقهية حيث يعنى غلبة العناية بمحشد النصوص الشرعية المتصلة بالموضوع ويتحرى صحة ماورد منها من السنة ، ويقوم بالترجيح بينها إذا كان ثمة تعارض ، ويبدو عرضه شيقاً قريب المأخذ وثيق الصلة بالموضوع ، وهو يخالف في ذلك كثيرين من فقهاء عصره الذين كانت تستلزمهم لتفريعات العقلية المنطقية والفروض الذهنية التي قد تبعد عن الواقع فضلاً عن بعدهما عن النصوص ، ولذلك كانت تبدو أبحاثهم معقدة وعسيرة في جوانب غير قليلة منها .

كان ابن القيم يعنى بإيراد النصوص التي يعتمد عليها ، ولم يكن يعنيه ما اشتهر في عصره . من آراء فقهية ولم يكن يعنى بمخالفتها لإذ رأى النصوص تؤدي به إلى ذلك وكذلك المصلحة . ومن ذلك موقفه في مسألة الطلاق التي عنيق عليه بسببها ، وجرت بينه وبين السيكي وغيره من الفقهاء مناقشات طويلة ، ويقال إنها كانت سبباً في حبسه مدة (٢) ، فقد ذهب ابن القيم إلى أن من طلق زوجته ثلاثاً بكلمة واحدة أي بكلمة الثلاث ، أو في مجلس واحد لم يلزمه إلا طلاق واحدة وكان

(١) ابن القيم : زاد المعاد : ج ٣ ص ٢١٥

(٢) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١

هذا الطلاق رجعياً له مرتان بعده لإحداهما رجعية والاخرى بائنة (١) . وقد خالف بذلك الحكم ما اشتهر عند أصحاب المذاهب جميعاً في عصره وما كانوا يفتون به من أن الطلاق بانظ الثلاث أو أكثر من الثلاث تبين به الزوجية بنيونة كبرى ، وقد تناول ابن القيم الأدلة التي اعتمد عليها فقهاء المذاهب وفندوها وبين فساد استدلالهم ، وضعف بعض الأحاديث التي اعتمدوا عليها ، واستدلوا لهم ببعضها مبتوراً بإيراده ناقصاً أو على غير الوجه الذي ورد به في السنة الصحيحة ، وقد حمل حملة شديدة بين فيها فساد استدلالهم ، واتضح منها مقدرته العارمة في علم الحديث ، ثم أتبع ذلك بالأدلة الواضحة التي اعتمد عليها من السنة وإجماع الصحابة على عهد أبي بكر رضي الله عنه ، وبين أن ما قام به عمر رضي الله عنه من إلزام الناس ثلاث تطليقات إن ذكر لفظ الثلاث أو أكثر إنما كان رأياً منه رأى به أن يجعل ذلك عقوبة لمن فعله لما رأى الناس قد تتابعوا فيه وهذا وسائق اللائمة أن يلزموا الناس ما ضيقوا به على أنفسهم ، ولم يقبلوا فيه رخصة الله عز وجل وتسمي له (٢) .

ويذهب ابن القيم إلى أن ، الله لم يجعل اللامة طلاقاً بائناً قط إلا في موضعين أحدهما طلاق غير المدخول بها والثاني العاقلقة الثالثة ، وما غداه من الطلاق فقد جعل للزوج فيه الرجعة (٣) .

وقد بين أن ما عرف على عهد عمر رضي الله عنه كان خاصاً بالمطلقة غير المدخول بها ، وأورد لذلك حديثاً عن ابن عباس بأسناد صحيح ، وعقب عليه راداً على خصومه بما يوضح منهجه الذي يتبع فيه الأدلة الصحيحة إذ يقول : وهو لا يحتمل

(١) تفصيل هذه المسألة في كتاب ابن القيم : زاد للمعاد ج ٤ ص ١٠١-١٠٣

(٢) زاد للمعاد ج ٤ ص ٦٢

(٣) زاد للمعاد ج ٤ ص ٥٤

ما ذكرتم من التأويل بوجه ما ، ولكن هذا كله عمل من جعل الأدلة تبعاً للمذهب فاعتقد ثم استدل ، وأما من جعل المذهب تبعاً للدليل واستدل ثم اعتقد لم يمكنه هذا العمل ، (١) .

كان موقف ابن القيم بالإضافة إلى اتباعه للسنة الصحيحة واعتماده على النصوص الشرعية أكثر مراعاة للصراحة . وقد أخذت التفتيشات الحديثة بهذا الاتجاه لما فيه من تيسير ومراعاة للصراحة .

هذا المنهج الذى اتبعه ابن القيم والذى مثلنا له بأمثلة فقهية منهج مطرد فى سائر فروع البحث الأخرى بنفس المميزات والخصائص ، وسنرى أنه فى البحث اللغوى يسير على نفس هذا المنهج مع اختلاف تقاضيه طبيعة كل ميدان ، فآدلة الفقه تشمل فى النص الشرعى كتاباً أو سنة يقابلها فى البحث اللغوى ما يصح من مادة لغوية معتمدة فى الاحتجاج قرآناً أو شعراً أو ثراً صدر عن العرب وفق حدود زمانية ومكانية معروفة ، إلى غير ذلك مما تقتضيه طبيعة البحث فى كل ميدان ، وما سنشير إليه فى موضعه ، لكن روح المنهج فى إيراد الأدلة واستلزامها مباشرة ، والترجيح بينها ، والاعتداد على النص والمحرر من التقليد ، إلى غير ذلك من خصائص منهجه المميزة له سنجدها مطردة فى بحثه اللغوى كما هى مطردة متبعة فى بحوثه القدية والفقهية والصوفية وغير ذلك من أنواع البحث التى تناولها واتقى فلاحظ فيها روح المنهج واضحة ، ولا يفتأ ابن القيم يدعو إلى العناية بالنصوص وينهى على فقهاء عصره الذين دفعوا بتقليد من اختصر لهم بعض المختصرات التى لا يذكر فيها نص عن الله ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (١) .

(١) زاد المعاد ج ٤ ص ٦١

(٢) إعلام الموقعين ج ٤ ص ١٧٠ ، وفى هذا الموضع هاجم ابن القيم الفقهاء الذين أهملوا النصوص هجوماً خفيفاً .

أسلوبه :

ونتناوله إكالا لحدیثا عن منهجه لارتباط الأسلوب بمنهج صاحبه ، فهو طريقة صاحبه فی التعبير والتفكير ، وله دلالة على بعض خصائص المنهج ، وللخصائص المنهجية أثر فی الأسلوب ، فبسبب ذمه للتقليد ، واعتاده على الأدلة مباشرة ودفاعه عن آرائه مخالفاً بذلك معاصريه كان محتاجاً إلى بیان قوى وأساليب مقنع واضح یبين به رأيه ، ویافح به عن فـكرته ویدحض آراء خصومه ، وهذه السمة وهی وضوح العبارة وتأكيدا أهم ما یميز أسلوبه ، وقد دفعتـه رغبة فی الإيضاح إلى الإسهاب والاطفاب ، والعزوف غالباً عن الإيجاز وعن الموم أو الایهم من العبارات ولذا وصفه ابن حجر فی مصنفاته بأنه « طویل النفس فیها ، یعانی الإيضاح جهده فیسهب جداً ، ومعظمها من كلام شـهـیـخه یتصرف فی ذلك ، وله فی ذلك ملـسـكة قوية ، ولا یزال یدندن حول مفرداته ینصرها ویحتج لها ، (١) ، وأضاف الیه الشوكانی أن له من حسن التصرف مع العذوبة الزائدة وحسن السیاق ما لا یقدر علیه غالب المصنفین بحيث تعشق الأفهام كلامه ، وتمیل الیه الأذهان ، وتحبب القلوب ، (٢) .

وإذا كان عصر ابن القيم قد عنی بالمحسنات اللفظية وجعل لها اعتباراً كبيراً فقد ظهر أثر ذلك فی أسلوبه ففيه السجع والتقسیم واثـر المحسنات ، لكن ذلك بقدر ، كما أنه لا یكون منه فی كل حال ، وإنما فی مقام مخصوص ، وهو بصورة واضحة لا یلجأ إلى الأسلوب الخافل بالمحسنات إلا فی مقدمات كتبه أو مقدمات بعض أبحاثه ، وتبدو هذه المحسنات فی معظمها غیر متكلفة أو مهیبة ، وقد تكسب بیانه جمالا ، وإذا مثلنا لذلك بمقدمة كتابه « زاد المعاد » وجدنا المقدمة جميلة رشيقة مناسبة للمقام الذى وضعت فیـه ، ففی لفظها عناية بالمعنى لا قـل

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢٢

(٢) الشوكانی : البدور الطالع ج ٢ ص ١٤٤

عن العناية باللفظ واختياره فتراه يحمده الله تعالى ويثني عليه قائلا : « مالك يوم الدين الذي لا فوز إلا في طاعته ، ولا عز إلا في التذلل لعظمته ، ولا غنى إلا في الافتقار إلى رحمته ، ولا هدى إلا في الاستدلال بنوره ، ولا حياة إلا في رضاه . ولا نعيم إلا في قربه ، ولا صلاح للقلب ولا فلاح إلا في الإخلاص له وتوحيد حبه ، الذي إذا أطيع شكر ، وإذا عصي تاب وغفر ، وإذا دعي أجاب ، وإذا عومل أثنى ، والحمد لله الذي شهد له بالربوبية جميع مخلوقاته ، وأقرت له بالالوهية جميع مصنوعاته » . الخ ، (١) .

على أن ابن القيم يتحور في أسلوبه تماما من قيود الصنعة اللفظية حين يناقش المسائل العلمية ، أو يتناول لب الموضوع ، وتسيطيل الجملة في أسلوبه العلمي ، ويغلب عليها أن تكون قصيرة قوية في مقام الإقناع حين ينافح عن وجهة نظره التي يخالف بها بعض معاصريه .

ويبدو في أسلوبه أثر ثقافته الواسعة ، وتدل اقتباساته على محفظاته للكثيرة وهو يقتبس من القرآن الكريم ومن الشعر والأمثال السائرة والأقوال المأثورة دون أن يشعر القارئ باضطراب في الأسلوب أو قلق في العبارة ، ومن أمثلة اقتباسه من القرآن الكريم قوله في معرض الحديث عن الذين تلقوا العلم عن رسول الله (ص) من الصحابة والتابعين ومن بعدهم : « ثم سلك تابعو التابعين هذا المسلك الرشيد ، وعدوا إلى الطيب من القول وعدوا إلى صراط الحميد ، وكانوا بالنسبة إلى من قبلهم كما قال أصدق القائلين : إله من الأولين وقليل من الآخرين » (٢) فقد تضمنت عبارته آيتين كريمين اقتبس الأولى وتمثل بالثانية ،

(١) ابن القيم : زاد المعاد ج ١ ص ٣

(٢) ابن القيم : إلهام الموقعين ج ١ ص ٦ ، ومقدمة الكتاب حافلة بالاقتباس من القرآن الكريم ، ففي معرض ذم الفقهاء المتأخرين من أصحاب المذاهب الذين يتمصبون

والاقتباس من القرآن كان معروفا شائعا في أساليب كثير من الفصحاء ابتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته والتابعين إلى أن صار سمة واضحة عند كثير من المؤلفين في عصر ابن القيم وبعده ، ويتمثل في استعمال آيات القرآن أو أجزاء منها في غير السياق الذي وردت به في القرآن 'تكريم أو بغير المعنى (١).

ويستشهد ابن القيم بالشعر في كلامه كثيرا ، ويبدو موفقا في استشهاده ، وقد ياتدبسه أحيانا ، ومن أمثله اقتباسه الشعرى قوله في وصف الرعيل الأول الذي حل عن الصحابة علوم الدين : « يسرون مع الحق أين سارت ركائبه ، ويستقلون مع الصواب حيث استقلت مضاربة ، إذا بدا لهم الدليل بأخذه طاروا إليه زرافات ووحدا ، وإذا دعاهم الرسول إلى أمر اتدبوا إليه ولا يسألونه عما قال برهانا » (٢) فهذه العبارة فضلا عما فيها من عناية بالمحسنات اللفظية والاستعارات فيها اقتباس من الشعر من قول الحماسي :

قوم إذا الشر أبدى فاجذبه لهم طاروا إليه زرافات ووحدا
لا يسألون أخاهم حين يندبهم في النائمات على ما قال برهانا

ومن أمثلة استشاده بالشعر ووضعه في مناسبات من عباراته توافقه وتليق به قوله في الحديث عن فضائل مكة : « والاختصاص في انجذاب الأفئدة

المذاهبهم يقول ج ١ ص ٧ : « ثم خلف من يدم خلوف فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون ، وتقطعوا أمرهم بينهم زبرا وكل إلى ربهم راجعون ، جعلوا التمسب للمذاهب ديانتهم التي بها يدنيون ... الخ »

(١) أورد السيوطي مبعثا رائعا عن الاقتباس سماه « رفع لباس وكشف الالتباس في ضرب المثل من القرآن والاقتباس » وهو بكتابه : الحاوى للفتاوى ج ١ ص ٣٩٩ وما بعدها .

(٢) ابن القيم : إعلام اللواتين ج ١ ص ٦٠٧

وهوى القلوب ، وانطافها ومحبتها لهذا البلد الامين ، فجذب به للقلوب أعظم من
جذب المغناطيس للحديد فهو الاولى بقول القائل :

حامنه هيولى كل حسن ومغناطيس أفئدة الرجال

ولهذا أخبر سبحانه أنه مثابة للناس ، أى يشوبون إليه على تعاقب الاعوام
من جميع الاقطار ، ولا يقعدون منه وطراً ، بل كلما ازدادوا له زيارة ازدادوا
إليه اشتياقا

لا يرجع الطرف عنها حين ينظرها حتى يعود إليها الطرف مشاقا

فله كم لها من قتيل وسليب وجريج ، وكم أفق في حبها من الاموال
والارواح ، ورضى المحب بمفارقة فلذ الاكباد والاهل والاحباب والاطوان
مقدما بين يديه أنواع المخاوف والمتالف والمطاطب والمشاق. وهو يستلذ ذلك
كله ويستطيبه ، ويراه لو ظهر سلطان المحبة في قلبه أطيب من نعم المتحلية وترفعهم
ولذا هم :

وليس محباً من يعد شقاءه عذابا إذا ما كان يرضى حبيبته

وهذا كله سر اضافته إليه سبحانه وتعالى بقوله : وطهر بيتى . . (١).

وعفدا ينكر ابن القيم على المقلدين أخذهم بأراء أئمتهم وتركهم ما جاء في
صريح الكتاب والسنة ويدخس موقفهم وحججهم في ذلك لا يفوته أن يتمثل
بالشعر لأن المقام مقام جدال وإقناع فيقول مخاطبهم : « فوالله لو كشف الغطاء
لكم ، وحقت الحقائق لرأيتهم نفوسكم وطريقكم مع الصحابة كما قال الاول :

أزولوا بمكة من قبائل هاشم ونزلت بالبليداء أبعد منزل

(١) ابن القيم : زاد المعاد ج ١ ص ٩

وكما قال الثاني :

سارت مشرقة وسرت مغربا شتان بين مشرق ومغرب

وكما قال الثالث :

أيها المنكح الثريا سمي سلا عمرك الله كيف يلتقيان
هي شامية إذا ما استقلت وسهيل إذا استقل يمانى (١)

فهو يريد أن يبين مدى الاختلاف بين موقف المتقليدين ومنهجهم وبين موقف الصحابة ومنهجهم .

وبالجملة تبدو عبارة ابن القيم جراحة قوية تمتاز بالوضوح والبعد عن الغرابة ويتميز بطول النفس والمقدرة الفائقة في الحجاج والرد والإفناع ، وإذا تناول مسألة يخالف فيها غيره بدأ بعرض وجهة نظر الخصم وسحبهم وأدللتهم ثم كر عليها بالتفنيد والإبطال مسألة مسألة وسجدة تلوحجة دون ملل أو سامة بصورة تكشف عن مقدرة العلمانية الفائقة وطول نفسه وبراعته في الجدل ؛ وكثير من الموضوعات التي كتبها سار فيها على هذا المنهج وخير الأمثلة لذلك ما أورده بصدد الحديث عن التقليد والمقلدين ورده العنيف عليهم وعلى تعصبيهم لمذاهبهم (٢) ، ودعوته إلى اتباع الدليل من القرآن والسنة وأقوال الصحابة حين كان دون تعصب لمذهب أو لإمام ، وكذلك ما أورده في الحديث عن الحيل وبطلانها ورده على المحتجين لها (٣) ، وغير ذلك من الموضوعات التي كانت تمثل دعوته التي يدعو إليها .

(١) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ٢ ص ٢٤٧ ، ٢٤٨

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ٢ ص ١٦٨-١٦٩

(٣) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ٣ ص ١٧١-١٥٤

وتتميل جملة - لاسيما في مقام الجدل والافتناع - إلى القصص ، وتكون بذلك أوقع في النفس وأبلغ ، وفي غير هذا المقام تتردد بين الطول والقصص وإن كان استعمال الجملة القصيرة أو المتوسطة هو الغالب على أسلوبه ، ولا يفتأ القارىء يرى له تعبيرات أدبية مجازية تكسب أسلوبه جمالا دون تكلف أو تصنع مبالغ فيه .

وفاته :

بعد حياة حافلة بالجد والنشاط العلمي الواسع وافته المنية في الثالث عشر من رجب عام ٧٨١هـ (الموافق ١٢٥٠م وليس ١٣٥٦ كما ذكرت دائرة المعارف الإسلامية وما ، فقد ذكرت التاريخ الهجرى الصحيح لعامى الميلاد والوفاة .

وكانت وفاته وقت العشاء ، وبذلك يكون قد عاش ستين عاما هجرية وشهرا وثمانية أيام ، وقد ذكروا أن جنازته كانت حافلة جدا ، (١) ، وهذا الاحتفال بالجنازة يدل على حسن اعتقاد العامة فيه ومحبتهم له ، وهو يذكرنا بجنازة شيخه ابن تيمية وإمام المذهب ابن حنبل الذى أثر عنه قوله لخصومه : « يمينا وبينكم أتباع الجنائز » فكانت هذه الجنائز غير العادية دليلا للناس على إخلاص هؤلاء الأئمة لأممتهم ونصحهم لها ، لاسيما أنهم ليسوا من أرباب الدنيا أو أصحاب السلطان الذين قد يكثُر أتباع جنائزهم بطريقة أو أخرى ، وإنما هؤلاء كانوا يشبهون بقلوب محبتهم ونفوس تعظيمهم وتجلهم ، فلم يسلطان على قلوب الناس أغلب وأبقى من سلطان الملوك والأمراء .

وقد صلى عليه من الغد بالجامع الاموى عقيب صلاة الظهر ثم بجامع جراح ودفن بمقبرة الباب الصغير ، (٢) .

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢٣

(٢) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٧٠

وقد ذكرت تراجمه أنه كان قد رأى قبل موته في منامه شيخه تقي الدين ابن تيمية وسأله عن منزلته فأشار إلى علوها فوق بعض الأكرام ثم قال له : وأنت كدت تلحق بنا ولكن أنت الآن في طبقه ابن خزيمة (١) .

والاحتفال بمنازل هؤلاء الأئمة يدل على ما كان لهم في نفوس الناس من سلطان قوى وأثر بالغ ، ويدل على ما كانوا عليه من إخلاص في دعوتهم وأنهم كانوا مثلاً طيبة للناس ، وأن ما ذكر عنهم من خير في سيرهم وتراجمهم كان معروفاً للناس في حياتهم .

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢٣ ، ابي العلاء : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٧٠ ، الشوكاني : البحر الطالع ج ٢ ص ١٤٥ .

الباب الثاني

جهوده في الدرس اللغوي

بينما أن شهرة ابن القيم الأصولية غلبت شهرته اللغوية ، والسبب في نظرنا أنه لم يخلف كتاباً في الدرس اللغوي على النظام المعمود في بيئة اللغويين ، وإنما تمثله اللغة وتصوره لها وجهه فيها يمكن ترسيمه من ثانياً مؤلفاته الكثيرة ، أعنف إلى ذلك أنه في تناوله لبعض القضايا اللغوية كان له منهج مغاير ومتميز عن منهج النحاة واللغويين وأسلوب آخر ، وهذا - في نظرنا - أهم خصائصه التي سادت بنا إلى للكتابة عنه ودراسة جموده .

وأهم مؤلفات ابن القيم التي تناول فيها كثيراً من قضايا اللغة كتابه « بدائع الفوائد » ، ويليه في الأهمية كتابه الذي كتبه في الفقه وأصوله وآداب الفقهية والمعروف باسم « إعلام الموقعين » ، والموقعون هم المفتون ، وكتبه الأخرى بعد هذين تجيء في تصوير جموده اللغوي في مرتبة لاحقة .

وأهم خصائص منهج ابن القيم في تناول اللغة - وهي الخصائص التي تميز بها عن اللغويين السابقين - أنه حاول وحل اللغة بالحياة ، بمعنى أن دراسة اللغة وتناولها ليس مقصوداً على الأبواب والنقائص التي تعارف عليها النحاة واللغويون وغلبت على مصنفاتهم ، وإنما نتجاوز ذلك باستخدام هذه الدراسة في العلوم المختلفة تؤثر فيها وتناثر بها ، بعبارة أخرى هي محاولة وصل الدرس اللغوي لاسيما الجوانب النحوي منه بغيره من العلوم ومحاولة الإفادة منه في دراسة النصوص .

هذا الانحياز - وإن كان أصيلاً في طبيعة الدرس اللغوي - فإن عصر ابن القيم لم يشهد إلا قلة من النحاة الذين تنبهوا إليه ، وكانت محاولاتهم العملية برغم ذلك - قليلة ، وقد نبه هؤلاء إلى أهمية النحو في فهم نصوص القرآن والحديث وسائر النصوص الفقهية والأدبية ، وهي إحدى الوظائف الهامة التي يؤديها النحو إذ ليس مقصوداً على مجرد حفظ اللغة ، سبب المعنى ، أو تعليمها .

اللبتذنين ، وإنما هو آلة من آلات الفهم وأداة من أدواته .

هذه المحاولة تعود على الدرس اللغوى بعامة والنحوى مته بمخاصة بفائدة كبيرة سنتبينها فيما نعرضه من أمثلة للمحاولات التى قام بها ابن القيم .

وثافية خصائصه المنهجية فى درس اللغة تتمثل فى إدراكه وجوب الربط بين فروع الدرس اللغوى والاستعانة بكل منها على فهم الآخر والاستعانة بها جميعا فى سبيل الوصول إلى المعنى وسنرى ذلك فى محاولاته التى درس فيها كثيراً من النصوص قصدا للوصول إلى المعنى وتحديداً للتحليل النحوى السليم المسعى بالاعراب ، إذ يستخدم التحليل النحوى والعرفى ويصل ذلك بقراءة السياق التى تحدد المعنى بالإضافة إلى التحليل الدلالى للألفاظ ، وكل ذلك يخدم به دراسة النص ، ويورده موصولاً ببعضه ببعض . على نحو ما سنبينه فى حديثنا عن « الإعراب » وعن « دراسة المعنى » .

وثالثة الخصائص تتمثل فى محارلته وصل أفكار الأصوليين - علماء أصول الفقه - بأفكار اللغويين والنسب المقضايا والتصورات اللغوية المختلفة ، وأحاطه على ذلك ثقافته الفقهية الأصولية الواسعة التى سبق لنا بيانها ، بالإضافة إلى ثقافته اللغوية .

والحق أن وصل الدرس اللغوى بعامة بما أنتجته البيئة الأصولية من جهود طيبة فى ميدان اللغة لم يحظ بالعناية التى يستحقها ، ولانجد هذا المزج إلا عند فقر قليل من العلماء للتأبين أمثال ابن القيم .

والدرس اللغوى عند الأصوليين له أهمية بالغة ، ذلك أنهم شعروا منذ وقت مبكر بحاجتهم إلى كثير من وجوه الدراسة اللغوية خدمة لغرضهم فى فهم القرآن والسنة لاستخلاص الأحكام منها ، فتناولوا ابتداء من الشافعى كثيراً من

القضايا اللغوية ، و تطور درس هذه القضايا بتطور الدرس الأصولي حتى ضم إلى علم الأصول وهدد حين ما يعرف باسم « المقدمة اللغوية » ، التي صارت تمثل جانباً هاماً من علم الأصول ، ووجدت من غناية المؤلفين والمتعلمين في العصور المتأخرة ما جعلهم يبدلون فيها من الجهد والوقت ما لا يبدلونه في مباحث العلم الأصلية كالاجتهاد والتقليد وما إليها .

وقد نبه الأستاذ أمين الخولي إلى أهمية هذه المقدمة وضرورة تتبعها والإفادة منها سداً لأوجه الفقه والقصور في الدرس اللغوي ، وذكر أن الأصوليين قد ألغوا في هذه المقدمة ، بمباحث لم يستوفها الدارسون اللغويون حتى ليتجلى أن تتبع ما عند هؤلاء الأصوليين من البحث اللغوي الملم بكثير من مباحث علوم العربية قد يكون أجدى من بحث أصحاب علوم اللغة أنفسهم ، (١) .

ورابعة المميزات أو الخصائص التي تميز بها ابن القيم في درسه اللغوي ترتبط بإدراكه الواعي لوظيفة النحو بخاصة واللغة بعامة وأهميتها في فهم النص ، لأنها تتمثل في تفسيره المعنى واستثماره في خدمة التحليل النحوي المسمى بالإعراب وصيةضح ذلك عندما ندرس الإعراب والعلة بينه وبين المعنى وكيف أفاد ابن القيم الإعراب باستثمار المعنى واستلزام سبله ليستعين بذلك على توجيه التحليل النحوي توجيهها سليماً توضح على أساسه الوظائف الصحيحة للألفاظ في التركيب وفي السياقات دون لبس أو غموض ، واختيار المناسب الصحيح وتفنيد أنواع التحليل التي لا يؤيدها المعنى الذي استعان على تحديده به رفة الموقف الكلامي بما يشمله من قرائن الحال بالإضافة إلى قرائن السياق اللفظي ، وبعبارة أخرى عن طريق خلق « مسرح » مناسب للنص يراهي الظروف الاجتماعية والثقافية التي

(١) أمين الخولي : مشكلات حياتنا اللغوية ص ٢٧

صاحبه وحال المتكلم والمخاطب وغير ذلك من القرائن والوسائل التى لها أهمية فى تحديد المعنى ، فإذا ما أمكن إدراك المعنى بهذه الوسائل أمكن توجيه التحليل النحوى توجيهها صائباً يتفق مع 'المعنى' ولا يختلف معه وكان 'الإعراب' عنده فرع المعنى ، بالرغم من كونه وسيلة من وسائل تحصيله .

وإذا كان ابن القيم - قبل كل شيء - أسولياً وفتياً فإن العناية بالمعنى التى هو محور دراسة الأصوليين تبدو عنده واضحة جلية ، لكنه يتميز بأنه يستخدم المعنى ويستثمره فى جوانب أخرى من جوانب الدرس اللغوى ، وفضلاً عن ذلك وتأكيده لا يفتأ يسخر المفاهيم النحوية واللغوية فى حجاجه العقائدية والصوفى ، فهو يقف موقف الخصم العنيف من كثير من الفرق الإسلامية كالجمعية والمعتزلة والقدرية والجبرية ، ويحاول ما أمكن أن يستدل بالتحليل اللغوى على صحة مذهبه الذى يمثل عقائد السلف ويفند آراء ومزاعم الفرق الأخرى .

والواقع أن درس النحو من خلال العلوم المختلفة ووصله به - بمنع الدرس اللغوى بعامة آراء وحقيقية وبحث فيه شيئاً من الروح والحياء فى هذه العصور المتأخرة التى جدد فيها الدرس النحوى التقليدى ، والدرس اللغوى بعامة حتى صارت همم النحاة منصرفة إلى العناية بالأشكال التأليفية والأقسام المنطقية أكثر من عنايتهم بالجواهر ، إذ لم يعد هناك تغير جوهري يستحق الذكر فى الدرس النحوى الذى وصف بأنه قد اضحج واحترق ، أو اضحج ولم يحترق على أحسن الظنون به ، وكانت العناية بالشكل متمثلة فيما عرف بالمتون والشروح ، سواء أكانت مثولاً منظومة أم منشورة بالإضافة إلى الحواشى والتقاريرات ، بل كانت هناك موشحات تنظم فى العلوم ، وكان الابتكار فى الغالب يتمثل فى شكل المصنف وتبويبه ، ولا يمس الجواهر إلا قليلاً . ونحن لانغض بقولنا من شأن هذه المؤلفات فقد بذلت فيها جهود حضنية . وقد استطاع أدباؤها أن يجمعوا ثمرات العلوم ،

وأن يختصروا الموضوعات الطويلة وأن يحصروا معظم النقول والآراء السابقة في مصنفاتهم ، وأن يوردوها بطريقة منظمة أمينة تعنى قارئها عن تتبع الأصول القديمة كما أنها قد حفظت كثير من النقول التي ضاعت أصولها بفعل عوادي الزمن بيد أننا نريد أن نقرر أن الدرس اللغوي بعامة ، والنحوي بخاصة قد جمد في بيئته التقليدية حتى وصفه بعضهم بأنه شاطئ واحترق ووصفه آخرون بأنه فضيح ولم يحترق ؛ ولكنه موصول بغيره من العلوم ومدرس من خلال النصوص المختلفة قد بعثت فيه الحياة ودب فيه النماء والازدهار ، إذ أشارت البيئات المختلفة كثيرا من المشكلات اللغوية التي تفتحت وظهرت من خلال تناول النصوص الوفيرة المتنوعة التي لم يكن في الامكان أن تظهر في البيئة النحوية التي اقتصرنا في الغالب على شواهد مسبوقة وإضافات قليلة إليها وعلى نقول مخصوصة وأمثلة قليلة مكررة .

وإذا كان النحو قد فهم في هذه البيئات العلمية على أنه علم يعين على «فهم» المعنى ليس مجرد ضبط اللسان وتمييز الصحيح من الخطأ فإن العناية به في هذه البيئات قد أضافت إليه جوانب هامة لا يعطيها العناية حقها من العناية بل قد لا يقبلون إليها بالمرّة في دروسهم التقليدي .

وإذا كان علم البيان قد عنى بالتصرف في فنون القول وضروره للتعبير عن الفكرة التي يراد أداؤها ، وكان اختلاف طرق التعبير وصورة يؤثر بالتالي على المعنى وضوحها أو خفاء ، وزيادة أو نقصانها وتأكيدها على بعض جوانبها دون بعض إلى آخر ما يدرك من صورة التعبير ، إذا كانت تلك هي وظيفة علم البيان فإن من المقيد مزجه بالدرس اللغوي ، وهو ما تدعو إليه المناهج الحديثة في الدراسة اللغوية إذ بات من المقرر فيها أو علم البيان في معظم أحواله يدخل

في نطاق الدرس اللغوي الحديث ، فالجواز بأنواعه والكناية في بعض صورها يعرض لها علم الدلالة أو السيمانتيك على أساس أنها أمثلة لتعدد المعنى وتنوعه أو على أساس أنها صور التميز الذي يصيب معاني الكلمات والعبارات^(١) ، وسنرى كيف كان لابن القيم دور هام في ذلك حيث أفاد من ثقافته اليبانية ومزجها بالقضايا اللغوية مزجا أثراها وأغادها .

والدرس اللغوي الحديث يرى أن وظيفة النحو أو ما يسمى بعلم التراكيب، لا تقتصر على البحث في الإعراب ومشكلاته وإنما تمتد لتشمل أشياء أخرى كالواقعية والارتباط الداخلي بين الوحدات المسكونة للجملة أو العبارة وما إلى ذلك من مسائل لها علاقة بنظام الكلام وتأليفه^(٢) ، إذا كان ذلك مفهوم وظيفة النحو حديثاً فإن عمل ابن القيم قد خطا في هذا السبيل خطوات مشكورة حيث تناول كثيراً من هذه الجوانب في بحثه اللغوي موصول الأسباب مترابطاً يستخدم كل جانب منه الجانب الآخر .

وما قيل عن علم البيان وعده فرعاً من فروع الدرس اللغوي الحديث يقال أيضاً عن علم المعاني إذ أن دراسة علم المعاني تدخل في إطار النحو بمعناه الدقيق وأبحاث القصر والفصل والوصل والتوكيد والخبر والإنشاء ألصق بالنحو .

ويتميز ابن القيم - لاسيما في كتابه بدائع الفوائد ، - بأنه وصل هذه العلوم التي تدخل في نطاق الدرس اللغوي وصلاً محكماً مفيداً في مواطن كثيرة ، ومزجها مزجاً رائعاً بحيث أفاد بعضها بعضاً ، وأعطت كلها على دراسة النص بما هو كل والجملة بما هي جزء من النص .

(١) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ١٦

(٢) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ١٦

والذى قام به اللباث القديم هو ما ينادى به اليوم أصحاب علم اللغة الحديث من وجوب الربط وعدم الفصل بين الفروع اللغوية فصلا يبنى عن استقلال أى واحد منها والاكتفاء به فى معالجة أية قضايا لغوية ، بما فى ذلك القضايا والمشكلات التى هى من سميم اختصاصه وأولى وظائفه .. وضرورة اعتماد كل فرع على الآخر ، وحتمية الانجاء إلى نتائج وخلاصة بمحوثة للاستفادة منها فى معالجة مسائل وتوضيحات (١) .

واللغويون المحدثون يختلفون فى تصنيف فروع علم اللغة وعلاقتها ببعضها ببعض ففهم من يرى أن هذه الفروع تتمثل فى علم الأصوات والصرف Morphology والنحو Syntax ، والدراسات المعجمية ، وعلم المعنى Semantics ، ثم مجموعة من القضايا والمسائل الهامة التى تتصل باللغة من قريب أو بعيد كبيان اللغة ووظيفتها فى المجتمع وعلاقتها به ، والحديث عن اللغة واللهجة وتنوع اللغات إلى لهجات ... إلى أمثال هذه المسائل (٢) .

ومنهم من يسرى المورفولوجيا والنظام Syntax يندرجان فى علم النحو باعتبارهما قسميه الأساسيين وارتباطهما ارتباطا وثيقا (٣) .

وهناك ملاحظه على جعل كلمة النظام مقابله لكلمة Syntax الإنجليزية به لايها الدكتور كمال بشر لأن النظام يقتصر على دراسة الطرق التى تتألف بها الجمل من الكلمات ، بينما الكلمة الإنجليزية Syntax تعنى ما يمكن أن يسمى بعلم التراكيب ودراسة التراكيب لا تعنى فقط بالنظر فى ترتيب الكلمات وتأليفها فى الجمل ،

(١) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى ص ٢٣

(٢) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى ص ٩-١٤

(٣) د. محمود الصمران : علم اللغة ص ٢٢٥

وإنما يتم كذلك بأشياء أخرى ، من هذه الأشياء البحث في قوانين المطابقة Concord أو عام المطابقة من حيث العدد (الإفراد والثنائية والجمع) ، ومن حيث النوع (الأنثى والتذكير) مثلا ، ومن وظيفة علم التراكيب كذلك البحث في الإعراب وقوانينه ، (١) .

وعلى الرغم من اتجاه صاحب هذه الملاحظة في تصنيفه فروع علم اللغة إلى فصل النحو Syntax عن الصرف Morphology فإنه يشيد بالربط بينهما على أنها فرعان لعلم واحد هو علم النحو ، ويعرب عنهما في هـ - هذا المقام بعبارته المورفولوجيا والنظم ، (٢) .

وأيا ما كان من شأن استعمال هذه المصطلحات حديثا والاختلاف في تحديدها فستدرس ما يتصل بأبحاث الفرعين السابقين - عند ابن القيم - في الفصل الذي نؤثر تسميته باسم « النحو » ، أما الأبحاث المتصلة بالمعنى - وقد أشرنا من قبل إلى عنايته بهذا اللون من الدراسة - والتي يتناولها في الدرس الحديث علم الدلالة هذه الموضوعات سنتناولها في الفصل الثاني من هذا الباب تحت عنوان « دراسة المعنى » ، فهذه التسمية تشمل المعنى الإفرادى والتركيبى أى النظر في معانى المفردات والجمل والعبارات فلا تقتضى لوضع قسم خاص بالدراسة المعجمية هذا فضلا عن أن ابن القيم لم يوجه عناية خاصة نحو هذا اللون من الدراسة المعجمية تستحق أن نفردها قسما .

ولما كان الجانب الصوتى من الدرس اللغوى جانباً مهماً لا يمكن إغفال ما عند ابن القيم شأنه في ذلك شأن كثير من اللغويين القدماء ، فضلا عن أنه يتناول

(١) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الأول ص ٢٩

(٢) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الأول ص ٣٠

بالدراسة لغة مكتوبة يقل فيها أثر هذا اللون من الدراسة لما كان هذا شأن
الجانب الصوتي فقد رأيت ألا أفرد له حديثاً خاصاً به مكتفياً بالإشارة إلى
ملاحظاته الصوتية في ثنايا دراستنا للجانبين الآخرين .

ولما كان الإعراب يعد أحد الجوانب الرئيسية في علم « النحو » فهو يشمل
التحليل النحوي للنص والمجمل والمكلمة فضلاً عن بعض القضايا الأخرى ،
لما كان كذلك وكان ذا صلة وثيقة بالمعنى فهو كما يقولون فرع المعنى والمعنى فرع
عليه ، رأيت أن أتناوله في ختام الفصل الخاص بالنحو وقبل دراسة المعنى
مباشرة لأنه مرتبط بكل النوعين من الدراسة .

الفصل الأول

« النحو »

نعني بالنحو - كما أشرفنا - ما يشمل النظم والمورفولوجيا ، ونعني بالنظم ما هو أعم من مجرد النظر في ترتيب الكلمات وتأليفها في الجمل ، وإنما فريد به أيضا ما يشمل البحث في غوايين المطابقة وعدم المطابقة وغيرها مما يمكن أن يسمى بعلم التراكيب .

وبالرغم من أن جوهر الدرس النحوي عند ابن القيم - في غالبه - يهتدر فيه عن المفاهيم التقليدية ، السائدة في عصره ، وهو نتاج لها فإننا سنحاول أن نفيد من الدرس اللغوي الحديث في تصنيف موضوعات البحث ، وفي لقاء الصوء والنظر بعين فاحصة في بعض الجوانب الجوهرية لنبيذ الفاسد من الصالح في الأفكان والفلسفات والمناهج القديمة .

ولا بد أن فنظر في عمل الأقدمين من خلال مصطلحاتهم التي استعملوها واستقرت في بيئاتهم دون محاولة من جانبنا لتبديلها ، وإنما توجه جهودنا إلى تحديد ما وإدراكها إدراكا لاليس فيه .

وقد قسمت الحديث في هذا الفصل إلى أقسام ثلاثة يشمل كل قسم بعض الموضوعات فالتقسيم الأول بحث فيه بعض الفصائل النحوية ، والثاني خصصته لدراسة الجملة والثالث للاعراب . وقد بينت جهود ابن القيم من خلال هذه الموضوعات مقارنا عمله بالسابقين والمعاصرين له ، مع الإشارة إلى أفكار اللغويين المحدثين المتصلة بالموضوع .

أولاً : الفصائل النحوية

يراد بهذا المصطلح عند اللغويين المحققين الأقسام النحوية التي يمكن إدراكها بواسطة ما يسمى بالمورفيات أو دوال النسبة^(١) ، والدورفيات أقسام ثلاثة رئيسية فقد تكون عناصر صوتية ، والعنصر الصوتي قد يكون صوتاً واحداً أو مقطوعاً أو عدة مقاطع ، وقد تتكون المورفيات من طبيعة العناصر الصوتية الأربعة عن المعنى ، أو التصور ، أو من ترتيبها ، وقد يمثل المورفيم في الموضع الذي يحمله في الجملة كل عنصر من العناصر الدالة على المعنى^(٢).

هذه المورفيات أو دوال النسبة تعبر عن «معان» أو تحدد أقساماً نحوية كالجنس (المذكر والمؤنث) والعدد (المفرد والمثنى والجمع) والشخص (المتكلم والمخاطب والغائب ، الخ) والزمن (الماضي والحاضر والمستقبل) ، والمالية (الإضافة والتبعية) ... الخ .

ويختلف عدد المورفيات أو دوال النسبة تبعاً لاختلاف اللغات ، كذلك يختلف بطبيعة الحال - عدد الفصائل ونوعها^(٣) ، والمعول في تحديد الفصائل على ما يؤديه الكلام من وظيفة ، وعلى الشكل الذي تتخذه الكلمات فيما بينها ، وبالرغم من أن الفصائل النحوية تختلف عدداً ونوعاً ، بعبارة أخرى هي نسبية تبعاً للغات ، بالرغم من ذلك فإن المورفولوجيا العامة ترى من واجبها أن تصنف هذه الفصائل ، وأن تصل إلى دمايتها ، فذلك أساس معين في تكوين النظرية العامة في اللغة وتطورها^(٤) .

(١) فندريس : اللغة ص ١٢٥ ترجمة الدواخلي والنصاح ، د. محمود السمران . علم اللغة

ص ٢٣٤ .

(٢) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٣٧

(٣) فندريس : اللغة ص ١٢٥ ترجمة الدواخلي والنصاح

(٤) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٥٣

وليس سبيلنا أن نمضى فى دراسة هذه الفصائل أو بعضها على النهج الذى
يمضى فيه المحدثون ، وإنما قصدنا أن نقنول بعض هذه الأقسام ، أو
الفصائل ، لندستعرض فيها ما لا ينال التقييم من جهد ورأى وليتضح دوره فى
الدرس اللغوى .

١ - الجنس (المذكر والمؤنث)

يتضح بجملاء عند الحديث عن فصيلة الجنس فى اللغات بعامة فمما دلل إقامة والفلسفة ،
اللغوية على أساس منطقي أو عقلي .

ووصل النحو بالمنطق يرجع إلى اليونان ، وقد تأثر بعض نحاة العرب فى
بعض الأحيان بالأفكار المنطقية فى فلسفتهم اللغوية ، ولكن ذلك لم يكن "بصفة
عامة ، ولم يكن عند المتقدمين من النحاة ، وإنما كان عند بعض المتأخرين فى
جوانب قليلة نسبياً .

والجنس اللغوى يختلف عن الجنس فى الواقع الطبيعى ، بمعنى أنه لا يوافق ،
فى جميع جوانبه ، وإنما يخالفه فى كثير من الجوانب والأفراد وغالب اللغات
الهندية الأوروبية تقسم الجنس إلى ثلاثة أقسام : مذكر ومؤنث ومحايد ، ويرى
بعض الباحثين أن هذه التقسمة الثلاثية تحمل خطأ عقلياً لأن التقسيم الصحيح
يحتوى على قسمين فقط هما المذكر والمؤنث ، وليس ههناك جنس ثالث ، بل
هناك أشياء لا جنس لها أعملاً يستعار لها الجنس على سبيل المجاز فتلحق بالمذكر
أو بالمؤنث على حسب المناسبة فقد وضعها (١) .

وما ذكره الباحث على سبيل النقد يؤكد من ناحية أخرى ما نقرر من فساد

(١) عباس المتاد : أشنات مجتمعات فى اللغة والأدب ص ٧٢، ٧٣

إقامة الفلسفة اللغوية على أساس منطقي ، فإذا كان الواقع الطبيعي فيه جنسان فقط فهذه اللغات التي تحتوى على ثلاثة أقسام لا جنس لا تسمى الواقع الطبيعي ولا المنطق العقلي المبني على أساس من هذا الواقع .

وتبدو هذه المخالفة الواقع الطبيعي بالنسبة للعربية فيما سماه النحاة بالمؤنث المجازي ، أى ما ليس يميز الجنس فيه أمراً طبيعياً ، وذلك في غير أفراد المملكة الحيوانية حيث لا تكون هناك علة مقنعة لتذكير اسم أو تأنيثه فما الذي أفن الشمس والأرض والسماء وذكر القمر والنجم والهواء ؟ ، إن لم يكن لتجسيم والحجاز مختلفان في كثير من ألفاظ هذا القسم فالطريق والصراط والسبيل والسوق والزقاق والكلا وهو سوق البصرة ألفاظ مؤنثة عند الحجازيين مذكورة عند التميميين (١) ، ولفظ «الهدى» المذكر في معظم اللهجات العربية يؤنثه بعض بني أسد كما نقل عن الفراء فيقولون : هذه هدى حسنة (٢) .

وبعض أسماء أعضاء الإنسان كاللسان والإبط والعنق والعاتق والمئن والفرس والذراع والعضد والإصبع يحزن فيها اللغويون التذكير والتأنيث تبعاً لاختلاف اللهجات (٣)

ومن هذه الألفاظ المترددة بين التذكير والتأنيث في العربية القلب والسلاح والصاع والسكين والنعم والإزار والسراريل والأضحية بمعنى الذبيحة والعرس والعنق والدلو والعسل والفالك وغير ذلك من ألفاظ (٤) .

(١) السيوطي : الزهر في علوم اللغة ج ٢ ص ٢٢٥

(٢) القريظي : الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ١٦٠

(٣) السيوطي : الزهر ج ٢ ص ٢٢٥

(٤) السيوطي : الزهر ج ٢ ص ٢٢٤

والعربية تعامل جمع التكسير معاملة مترددة بين المؤنث والمذكر فلفظ
والأعراب، في قوله تعالى : « قالت الأعراب آمنا »، وعمل معاملة المؤنث حيث
لحقت تاء التأنيث والفعل المسند إليه ، ولفظ « نسوة » الدال على جماعة الإناث
يعامل معاملة المذكر في قوله تعالى « وقال نسوة » ومن ثم أجاز الفصحاة
في مثل هذا الجمع إلحاق التاء بالفعل المسند إليه أو تجرده منها .

وعلاوة جمع المذكر (الواو والنون) بالرغم من كونها لجمع كل اسم مذكر
حافل لا تدل دائماً على كون الاسم المجموع بها مذكراً ، فهناك أسماء كثيرة
مؤنثة في اللغة جمعت بهذه العلامة مثل « أرض » التي تجمع على « أرضين » ،
وما سماه النحاة بباب « سنة » وهو كل اسم مؤنث ثلاثي حذف لامه وعوض
عنها والتاء ومنه قلة وظبة ، وهذا الباب يجوز أن يجمع بعلامة التذكير
(الواو والنون) أو علامة التأنيث (الالف والتاء) .

والمنع من الصرف للتأنيث ليس علامة مطردة أيضاً لأنه يختلف عند الإضافة
أو التعريف بالالف واللام .

وعلاوة جمع التأنيث (الالف والتاء) لا تميز الجنس دائماً ؛ فمن الأسماء
المذكورة ما يجمع بها ويعامل بهند الجمع معاملة المؤنث وبعض هذه الصيغ
تستخدمها اللغة بديلاً عن صيغ جمع التكسير كما في « سرادقات » و « حمامات » و « إوانات »
وهذه قولهم « جبل سبيل » و « جمال سبيلات » و « جمال سبطرات » (١) .

ومن ثم يتبقى في اللغة علامات قليلة لتمييز الجنس وهي : الإسناد ، والصفة ،
و « الضمير العائد » والإشارة وعن طريق هذه العلامات تحدد الجنس ونوعية
معاملة .

(١) سيبويه : الكتاب ج ٣ ص ٦١٥

وقد لاحظ الجماعة أن اللغة تميز - في التذكير والتأنيث - بين المفرد والجمع فالمفرد أقوى، وبين حقيقي التأنيث وسجائيه فالحقيقي أقوى، ووضعوا قواعد تأنيث الفعل وتذكيره تبعاً لفاعله من هذا المنطلق . فمنعوا في حال السعة أن تقول جاء هند وأجازوا طلع الشمس وإن كان المختار ، طلعت ، فإن وقع فمضارع استجيز نحو حضر القاضي اليوم امرأة قال جرير :

لقد ولد الأسير طل أم سوء (١)

ونحن لا نفرد رد الأحكام النحوية هنا ، وإنما نريد أن نبين أن الاسم الذي لحقت تاء التأنيث الفعل المسمى إليه إنما هو مؤنث في عرف اللغة في ذلك التركيب ، والعكس صحيح فيما نجرد من هذه التاء . فغض النظر عما سوغ ذلك من فواصل بين الفعل والفاعل فلفظ (بنون) مؤنث في قوله تعالى : (آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل) بالرغم من أن مفردة مذكر وهو مجموع بالواو والفاء .

وقد علل الجماعة تأنيث الجمع المذكر بالحمل على المعنى أى أنه معمول على معنى الجماعة ومن الطريف إشارة بعض الشعراء إلى ذلك بقوله
لا يفر لك جمعهم كل جمع مؤنث

وبالحمل على المعنى عللوا تذكير الموعظة في قوله تعالى (فن جاءه موعظة من ربه) حيث جرد الفعل من تاء التأنيث (٢) وهذه تأنيث لفظ الصوت حملته على

(١) الزمخشري : المصل ج ٢ ص ٩١

(٢) في الحمل على المعنى ومنه تذكير لاؤنث وتأنيث المذكر يمكن مراجعة :

الخصائص لابن جني ج ٢ ص ٤١١ - ٤١٦ ، كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان لابن القيم ص ١٠٤ - ١٠٦ ، السهوي : الاقتراح في علم أصول النحوس ٤٨

معنى الاستغاثه في قول الشاعر : (١)

يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل ينر أسد ما هذه الصوت
وأسماء الجمع تتردد في اللغة بين التذكير والتأنيث كما تبين ، ولكن قد يكون
هذا التردد ناتجا عن اختلاف اللهجات العربية في تذكير الجمع وتأنيثه وقد أشار
إلى ذلك ابن فارس بقوله : (من العرب من يقول هذه البقر وهذه النخل ، ومنهم
من يقول : هذا البقر وهذا النخل) (٢) .

أي ما كان من أمر التردد بين التذكير والتأنيث في هذه الألفاظ ونحوها
فإنه يدل دلالة قسوية على أن الجنس اللغوي يخلف الجنس في الواقع وليس
مرتبطا به ، ويدل على ذلك - كما بينا آنفا - إلحاق علامات جمع التأنيث بالمفرد
المذكر نحو جمع رجل على رجالات وجمل على جمالات .

وقد اعتبر نحاة العربية أن الأصل في الأسماء التذكير ، وأن التأنيث فرع
عليه ؛ ولهذا القول دلالة هامة يصدقها الواقع اللغوي وهي أن الاسم المذكر ليس
في حاجة إلى علامة تدل على تذكيره ، وأن المؤنث هو الذي تلحقه علامة تأنيث
قد تكون ألفا ممدودة أو مقصورة كما في (سمراء) وحبلى أو هاء (تاء مربوطة)
كما في ثمرة وكلمة ، أو تاء مفتوحة كما في (بنت) ، أو التاء التي تلحق لفظي (أب)
(وأم) في حال النداء فيقال (يا أبت) و (يا أمت) .

من هذا المنطلق اعتبر ابن جني أن تذكير المؤنث واسع جدا لأنه رد

(١) ابن القيم : الفوائد المشوق إلى علوم القرآن ص ١٠٥

(٢) ابن فارس : الصحاح في فقه اللغة ص ٢٠ ، وقد نقل السيوطي هذا النص بالزهر

فرع إلى أصل ، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب ، (١) .

ومن تأنيث المذكر قراءة من قرأ « تلتقطه بعض السيارة » ، بفاء المضارعة ،
وقولهم : ما جاءت حاجتك ، وقول الشاعر :

أتذكر بيتا بالحجاز تلفت به الخوف والأعداء من كل جانب
وفي اللغة المحتج بها أمثلة كثيرة لتأنيث المذكر سواء أكان عن طريق اكتساب
التأنيث من المضاف إليه كما يقول النحاة أم كان من باب الحمل على المعنى كالبيت
الذي أوردناه وغيره (٢) .

ونحن - هنا - لا يؤيد قول ابن جني السالف لأن علة ذلك كما نقول تتمثل
في أن الجنس اللغوي لا يطابق الجنس الطبيعي ، وواقع اللغة لا يؤيد رأى ابن جني
فشواهد تأنيث المذكر أوفر وأكثر من شواهد تذكر المؤنث على الرغم
ما أورده .

وعلامات التأنيث نفسها ليست دليلا قاطعا على كون اللفظ مؤنثا فالأعلام
معادية وطلحة وحمة جرى العرف على تسمية الرجال بها ، وصيغ المبالغة
المنتهية بتاء التأنيث كعلامة وفهامة ونسابة وأمثالها تصف أسماء مذكرة
وقد نبه الخليل وسيبويه إلى هذه الحقيقة وعن الاختلاف بين الواقع اللغوي ،

(١) ابن جني : الخصائص ج ٢ ص ٤١٥

(٢) تأنيث للمذكر تناوله كثير من النحاة وأوردوا له عددا من الأمثلة وقد رجعنا إلى

١ - سيبويه : الكتاب ج ١ ص ٥١ - ٥٣

ب - القراء : معاني القرآن تفسير قوله تعالى « يلتقطه بعض السيارة » من
سورة يوسف

ج - ابن جني : الخصائص ج ٢ ص ٤١٥

والواقع الطبيعي ، عندما تناول سيبويه كلمة (أب) في النداء وكيف أن تناء التثنية لمحقها في قولهم : (يا أبت) ، وعلى كون هذه التثنية التثنية برغم أنها لحقت أسما مذكرا في الحوار بينه وبين أستاذه الخليل ونصه : (قلت : فلم دخلت الهاء في الأب وهو مذكر ؟ قال : قد يكون الشيء المذكر يوصف بالمؤنث ، ويكون الشيء المذكر له الاسم المؤنث نحو (نفس) وأنت تعني الرجل به . ويكون الشيء المؤنث يوصف بالمذكر ، وقد يكون الشيء المؤنث له الاسم المذكر فمن ذلك : هذا رجل ربعة ، و غلام يفعة ف هذه الصفات ، والاسماء قولهم (نفس) وثلاثة أنفس ، وقولهم : ما رأيت عينا يعني عين لاقوم ، فكأن (أبت) اسم مؤنث يقع للمذكر (١).

وإذا كانت الصفة إحدى علامات التمييز بين المذكر والمؤنث فإن بعض الصفات يستوى فيه المذكر والمؤنث ومعى أبذية د فحول ومفاعل ومفعيل وفهمل بمعنى مفعول ما جرى على الاسم ، تقول : هذه المرأة قتيل بنى فلان ومررت بقتيلهم وقد يشبه به ما هو بمعنى فاعل قال الله تعالى : وإن رحمة الله قريب من المحسنين » وقالوا : ملحفة جديد ، (٢).

وبالرغم مما قدمنا فإن تاء التثنية تظل علامة هامة لتمييز المؤنث من الأسماء وهي في دلالتها على التثنية لها وجوه مختلفة أوردتها الزخشرى في المبحث الرابع المستقل الذي تناول فيه المذكر والمؤنث (٣).

هذه أهم معالم قضية الجنس اللغوي بين القدماء والمحدثين ، والحق أن ابن القيم

(١) سيبويه : الكتاب ج ٢ ص ٢١٢ تحقيق عبد السلام هارون

(٢) الزخشرى : الفصل ج ٢ ص ٩٣

(٣) الزخشرى : الفصل ج ٢ ص ٩١ - ٩٥

لم يفرد دراسة مستقلة لهذه القضية ، ولكن موقفه منها نستخلصه من تناوله
بالتحليل اللغوي المفصل قوله تعالى : « إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ » (١) ،
وكيف أخبر عن الرحمة وهي مؤنثة بالناء بقوله « قَرِيبٌ » وهو مذكر ، ومن
موضع آخر تناول فيه أحكام إلحاق تاء التانيث بالفعل وتجرده منها .

لقد استقصى ابن القيم جميع تخريجات اللغويين لمجئ لفظ « قَرِيبٌ » المذكور
شعباً للفظ مؤنث ؛ وعرض هذه التخريجات في اثني عشر مسلكاً تبين قوة طارضية
وسعة اطلاعه ومقدرته الفائقة على البحث والاستقصاء ، وسردها في أسلوب
واضح شيق كعادته ، يبد أنه كان يضعف أو ينكر ما لا يراه منها مسنداً إلى
أدلة قوية مهما كانت شهرة قائله أو كثرتهم ، وفي هذا العرض تبرز شخصيته
واضحة إذ ينتهي بعد مناقشة جميع الآراء إلى رأي حاسم يختار فيه وجهاً يعسد
أصح الوجوه وهو « المسلك المركب من السادس والسابع وباقيها ضئيف
وواه وعمل » (٢) .

عرض في المسلك الأول لأقوى الوجوه الذي ذكرها النحاة وينمثل في أن
« فَعِيلًا » الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث ينبغي أن يكون بمعنى « مفعول »
كفَعِيل وجـريح وأن يصحب الموصوف ، وأما لفظ « قَرِيبٌ » فهو فعيل بمعنى
فاعل وليس المراد أنه بمعنى قارب بل بمعنى اسم الفاعل العام فكان حقـه أن
يكون بالناء ، ولـكنهم أجروه بجرى فعيل بمعنى مفعول فلم يلحقوه بالناء كما
جرى فعيل بمعنى مفعول بجرى فعيل بمعنى فاعل في إلحاقه الناء ، كما قالوا خـصلة
حميدة ، وفعلته ذميمة بمعنى محمود ومذمومة حملا على جملة وشريفة في إلحاق

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ١٧ - ٣٥

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٥

الثاء فحملوا قريباً على امرأة قتيل وكف خنثيب وعين كحيل في عدم إلحاق للثاء حملاً لكل من الباهين على الآخر وأظيره قوله تعالى : « قال من يحيى العظام وهي رميم ، فحمل رميماً وهي بمعنى فاعل على امرأة قتيل » (١).

وعلى الرغم من أن هذا التخريج أقوى تخريجات النحاة ، وقد سبق أن أشرنا إلى قوى الخنثى به فإن ابن القيم بعد عرضه بإسهاب كره عليه مبطلاً وواجهه باعتراضات ثلاثة : أحدها أن ذلك يستلزم التسوية بين اللازم والمتعدي لأن « فعلاً ، بمعنى مفعول بابه الفعل المتعدي و«فعيل» بمعنى «فاعل» بابه الفعل اللازم ، والاعتراض الثاني أن ادعاء حمل فعيل بمعنى فاعل على فعيل بمعنى مفعول على وجه العموم باطل ، وعلى وجه الخصوص لاضابطته ولا دليل يدل عليه ، والاعتراض الثالث يتمثل فيما ورد للعرب إذ نطقت في « فعيل » بمعنى مفعول بالثاء ، وجردته منها وهو بمعنى فاعل ، وقد أورد ابن القيم عدداً من شواهد ذلك ، ثم بين أن قوله تعالى : « قال من يحيى العظام وهي رميم ، ليس فظيراً الآية وإن رحمة الله قريب ، وإنما تجرى « على وفق قياس العربية فإن العظام جمع عظم وهو مذكر ، ولكن جمعه جمع تكسير ، وجمع التكسير يجوز أن يراعى فيه تأنيث الجماعة وباعتباره قال « وهي ، ولم يقل «وهو» ويراعى فيسه معنى الواحد وباعتباره قال « رميم كما يقال عظم رميم ، مع أن رميماً يطلق على المذكر مفرداً وجمعاً قال جرير :

آل المهلب جند الله دابرهم أمسوا رميماً فلا أصل ولا طرف (٢)

وهكذا يرفض هذا النوع من التخريج الذي لا يوافق قياس اللغة .

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ١٩ ، ٢٠

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢١

والمسلك الثاني للنعوين يشمل فيما أشرنا إليه من الحل على المعنى أى تأويل المؤنث بذكر أو العكس وذلك فى أحوال معينة يسمح فيها التأويل ، وابن القيم لا ينكر الحل على المعنى من حيث المبدأ ، فقد أشار إليه فى غير هذا الموضع (١) . ولكنه يتميز عن القائلين به بأنه يرى ضرورة تضييقه بحيث لا يشمل إلا أحوالاً قليلة يتضمن تأويلها فائدة ، ويرى أن الحل على المعنى غسير جائز فى هذه الآيات وأنكر على النحاة حمل الرحمة على الإحسان (٢) . لأنهما متغايران ولا يلزم من أحدهما وجود الآخر ،

وبروح الفقيه المنعرج يتناول ابن القيم مسالك اللغويين فى تخريج الآية المذكورة ، ويردها رداً يبين دقته وتحريجه فى تناول النص القرآنى بخاصة والنص اللغوى بعامة ، فيرفض أن تكون الآية من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مع الالتفات إلى المحذوف كأنه قال إن مكان الرحمة قريب ثم حذف المكان وأعطى الرحمة إعرابه وتذكيره وذلك لأن «حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لا يسوغ ادعاءه مطلقاً وإلا لالتبس الخطاب ، وفسد التأني ، وتعطلت الأدلة ، إذ ما من لفظ أمر أو نهي أو خبر متضمن مأموراً به ، ومنهياً عنه ونحوه إلا ويمكن على هذا أن يقدر له لفظ مضاف يخبر به عن تعلق الأمر والنهي والخبرية فيقول الملهد فى قوله تعالى «ولله على الناس حج البيت» أى معرفة حج البيت و«كتب عليكم الصيام» أى معرفة الصيام ، وإذا فتح هذا الباب فسد الخطاب وتعطلت الأدلة ، وإنما يضمن المضاف حيث يتعين ولا يصح الكلام إلا بتقديره للضرورة كما إذا قيل «أكلت الشاة» فإن المفهوم من ذلك «أكلت لحمها»

(١) ابن القيم : كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ص ١٠٤ ، ١٠٥

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٢

فحذف المضاف لا يلبس وكذلك إذا قلت ، أكل فلان كبدة فلان إذا أكل ماله فإن المفهوم : أكل ثمرة كبده ، فحذف المضاف هنا لا يلبس ونظائره كثيرة (١) .

ومنا يتضح منهج الفقيه الحنفى المجتهد فى تناول اللغة ، فهو متأثر فى دراسة النص اللغوى بما يعرف فى الفقه بسد الذرائع ، حيث يضيق باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه خشية أن يؤدى التوسع فيه إلى التباس الخطاب ، وتعطل الأدلة والأحكام ، وأكثر من ذلك ما يذهب إليه من أن قوله تعالى «واسأل القرية» ليس من هذا الباب برغم ذهاب أكثر الأصوليين واللغويين إليه (٢) ، وإنما هو عنده من باب التوسع فى الدلالة لأن لفظ القرية إنما هو اسم للسكان فى مسكن مجتمع ، ومشير إلى التوسع فى الدلالة باعتباره اسماً مميزاته فى الفصل الثانى الخاص بدراسة المعنى .

وأبطل ابن القيم أن تخرج الآية على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه «كأنه قال إن رحمة الله شئ قريب من المحسنين، أو لطف قريب أو بر قريب» (٣) ذلك بأن حذف الموصوف يحسن - عنده - بشرطين : أحدهما أن تكون الصفة خاصة يعلم ثبوتها لذلك الموصوف بعينه لا غيره والثانى : أن تكون الصفة قد غلب استعمالها مفردة على الموصوف كالبر والفاجر والمال والجاهل ، وهو بهذا يضيق باب الحذف الذى يتوسع فيه اللغويون ، وينكر على سيويوه حمله بعض ألفاظ اللغة التى وردت مذكورة وهى أوصاف للمؤث على هذا الحذف مثل

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٤

(٢) راجع على سبيل المثال : الأمدى . الأحكام فى أصول الأحكام ج ١ ص ٢٥ حيث يمد هذا التعبير مجازاً حذف فيه المضاف ، الزجج . إعراب القرآن القسم الأول ص ٧١ وقد تناول بالاستقصاء ماورد بالقرآن من مواضع حذف للمضاف . القسم الأول ص ٤١-٩٤

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٤ ، ٢٥

قولهم للمرأة حائض وطامث وطالق إذ يرى سيبويه أنه شبيه بقولهم وشيء حامض وطامث وطالق .

ويرى ابن القيم أن النص القرآني له منهجه الخاص، في درسه درساً لغوياً وبيان معناه ، لأنه ليس كسائر النصوص و«لا يجوز أن يحمل كلام الله عز وجل ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يمتثل له تركيب الكلام ويكون الكلام به له معنى ما (١)، وذلك أنه «للقرآن عرف خاص ومعان معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه (٢) وسنشير إلى هذه الملاحظة عند حديثنا عن «مسرّح النص» أو الموقوف الكلامي الذي يستعان به في الوصول إلى المعنى ، والذي تذهب إلى كثير من عناصره ابن القيم واستخدمها في دراسته .

وإذا كان النحاة يرون إمكان اكتساب المضاف حكم المضاف إليه في التذكير والتأنيث، ويستشهدون بكثير من الشواهد فإن ابن القيم يرى أن ذلك «يعرف بجيئته في الشعر ولا يعرف في الكلام الفصيح منه إلا النادر كقولهم ذهبت بعض أصابعه... وحمل القرآن على المكثور الذي خلافه أصبح منه ليس بسهل (٣) .

وينكر ابن القيم القول بأن المصادر حقها ألا تؤنث كما لا تنثى ولا تجمع ، وينقض قول من يخرج الآية على هذه السبيل، ويعتمد على ما ورد في القرآن الكريم من ذكر الرحمة وأنها تؤنث دائماً كما في قوله تعالى ورحمته وسعت كل شيء فسأكتبها... الآية (٤) .

(١) ابن القيم بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٧

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٧

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٠

(٤) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٢ ص ٣٢

وينكر رأى الفراء الذى يذهب إلى أن القريب يراد به شيآن أحدهما النسب والقرباية فهذا تلحقه الماهية تقول : فلانة قريبة لى ، والثانى قرب المكان وهذا هلا تاء تقول جلست فلانة قريباً منى ، ويرى ابن القيم أن هذا القول مع صحته لا يجوز تخريج الآية عليه لأنه مشروط بكون لفظ القريب ظرفاً فأما إذا كان غير ظرف فلا يصح (١) .

ويبطل ابن القيم تخرج الآية بسبب كون الرحمة مؤنثاً مجازياً كما تقول طلع الشمس فهذا مع صحته لا ينطبق على الآية لأنه إنما يسوغ إذا أسند الفعل إلى ظاهر المؤنث فأما إذا أسند إلى ضمير ، فلا يد من التاء كقولك الشمس طلعت ، والشمس طالعة ولا تقول : طالع لأن فى الصفة ضميرها فهمى بمعنى الفعل فى ذلك سواء (٢) .

وينفى كذلك أن يكون «قريب» مصدراً مجرد من التاء كما تجرد المصادر فى الإخبار بها من التاء نحو امرأة عدل وثقة ... الخ لأن لفظ «قريب» لا يعرف استعماله مصدراً أبداً وإنما المصدر القرب (٣) .

ويرد أيضاً القول بأن وزن فعيل يعمل على فعول فيستوى فيه المذكر والمؤنث ، وبطلان ذلك ويرد الشواهد التى استشهد بها بعض النحاة ، وبخلاص إلى أن التخريج الصحيح للآية يتمثل فى أنها من باب « الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر لكونه تبعاً له ومعنى من معانيه ، فإذا ذكر أغنى عن

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٢

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٣

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٣

ذكره لأنه يفهم منه (١) ومثل لذلك بقوله تعالى : « والله ورسوله أحق أن يرضوه » في أحد وجوه تخريجها وهو (والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك) ويعمل لهذا التخريج ويحشج له بأن (الرحمة صفة من صفات الرب تبارك وتعالى والصفة قائمة بالموصوف لا تفارقة لأن الصفة لا تفارق موصوفها ، فإذا كانت قريبة من المحسنين فالموصوف تبارك وتعالى أولى بالقرب ، بل قرب رحمته تبع لقربه ... وقربه يستلزم قرب رحمته ففي حذف التاء هنا تنبيه على هذه الفائدة العظيمة الجليلة وأن الله تعالى قريب من المحسنين ، وذلك يستلزم القربين وقربه وقرب رحمته ، ولو قال (إن رحمة الله قريبة من المحسنين) لم يدل على وقربه تعالى منهم لأن وقربه تعالى أخص من قرب رحمته والأعم لا يستلزم الأخص (٢) والتقدير على هذا « إن الله قريب من المحسنين ورحمته كذلك ».

وقاء التأنيث التي تلحق للفعل ليست عنده - كما يقول النحاة - لتأنيث الفعل تبعاً لكون الفاعل مؤنثاً ، وإنما هي علاقة فقط تدل على الفاعل المؤنث (٣) .

ويحاول ابن القيم أن يفكر على النحاة قاعدتهم التي مؤداها أن الاسم المؤنث لو كان حقيقياً التأنيث فلا بد من حقوق تاء التأنيث في الفعل المسند إليه ، وإن كان مجازياً التأنيث كنت بالخيار ، ويرى أن الأصل في هذا الباب أن الفعل متى اتصل بفاعله ولم يحجز بينهما حاجز لحقت العلامة ، ولا فبال أكان للتأنيث حقيقياً أم مجازياً فتقول : طابت الثمرة وجاءت هند إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر كالحوادث والحدثان والأرض والمكان فلذلك جاء :

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٠

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣١

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٢٤

فإن الحوادث أودى بها

فإن الحوادث في معنى الحدثنان ، وجاء :

ولا أرض أبقل إبقالها

فإنه في معنى : ولا مكان أبقل إبقالها (١) .

ويؤكد ابن القيم أن نسبة اتصال الفعل بفاعله المؤنث هي التي تحدد لحوق التاء (فكلما بعد الفعل عن فاعله قوى حذف العلامة ، وكلما قرب قرب إثباتها وإن توسط توسط) (٢) .

وعلى الرغم من أن ابن القيم يرى نفسه ناقدا للنحويين في هذا الموضع ، فنحن نراه لا يبعد كثيراً عما قالوه إلا فيما يتصل بحتمية التأنيث وبمجازية إذ لا يجعل لهذه التفرقة اعتباراً يبنى عليه تأنيث الفعل أو تذكيره كما هو الحال عند النحاة ، أما جعل الاتصال والانفصال بين الفعل وفاعله مؤثراً في لحاق التاء بالفعل أو حذفها فهذا أمر يتفق فيه ابن القيم مع جميع النحاة (٣) .

ومما نأخذه على ابن القيم - أيضاً - في هذا الموضع أنه حاول نقد النحاة في قولهم : إن جمع التكسير قد يؤنث حملاً على معنى الجماعة وقد يذكر باعتبار آخر ، ولكنه بعد اعتراضه لم يكف يفاخر ما قرره النحاة ، وقد كان اعتراضه يورم أن له قولاً آخر .

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٢٤ ، ١٢٥

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٢٥

(٣) انظر على سبيل المثال شرح ابن عثيم باب الفاعل ج ١ ص ٤٠٤ في شرحه لبيت الألفية . وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو أنى القاضي بنت الواقف ، وكذلك ابن هشام شذور الذهب (المحكم الرابع من أحكام الفعل ونائبه) ص ١٦٩ وما بعدها ، وابن هشام من معاصري ابن القيم فقد تولى عام ٧٦١ هـ .

٢ - العدد (المفرد والمثنى والجمع)

العلاقة بين فصيلة العدد والزمن في اللغة وبين الواقع الطبيعي أقوى منها في حاله النوع ، فإذا قلت (الجواد يأكل) أو (الجياد ستأكل) فإنما تعبر عن فكرتين فيها الوحدة تقابل الجمع ، والزمن الحاضر يقابل الزمن المستقبل ، وذلك قائم على سقائى الاختيار (١) .

ومعظم اللغات - اليوم - تقابل المفرد بالجمع فقط ، وتخلو من صيغة المثنى والعربية من اللغات القليلة التى لا تزال تحتفظ بصورة المثنى ، وتمتدح الصيغة فيها بحياة كاملة ، ولا تختفى في صيغة الجمع إلا في اللهجات العامية .

ويغلب على دراسة النحاة والمفريين القدماء لهذا الموضوع - كشأنهم في أحيان كثيرة - منهجهم التعليمى الممتزج أحياناً بالمنهج الوصفى ، والميل شيئاً ما إلى المنهج الوصفى للاحظه عند سيبويه وأوائل النحاة ، أما النحاة المتأخرون فيغلب عليهم الاتجاه التعليمى فيما يقدمونه من أحكام التثنية والجمع (٢) .

ويعنى سيبويه بإيراد أحكام المفردات المختلفة وكيفية تثنيها وجمعها ، فالتثنية لها صيغة واحدة في العربية وهى زيادة الألف والنون ، ولا فرق بين المفرد العاقل وغيره في إحقاق هذه العلامة ، كما يتناول المقصور والمنقوص وكيفية تثنيهما ثم ينص في استخراج أحكام لأوضاع مغترضة قد تستعمل في اللغة وقد لا تستعمل كحكم تثنية دقق ، إذا صارت اسماً و (بلى) (٣) ؛

(١) فندريس . اللغة من ١٣٣ - ترجمة الدواخلى والنصاس

(٢) راجع . سيبويه . الكتاب ج ٣ من ٣٨٥ - ٤١٥ ، انظر ابن مالك . تسهيل الفوائد من ١٢ - ٢٠ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ من ٥٠ - ٦٨ ، ج ٢ من ٣٥٣ (جوع التفسير)

(٣) سيبويه . الكتاب ج ٣ من ٣٨٩

وثنية (مقبلات) إذا صارت اسم رجل (لأنه لا يكون فيهما رفعان ولا نهجان ولا هجران) (١)، وحكم عشرين وثلاثين والأثنين ومسلمين إذا صارت أعلاماً... إلى غير ذلك من الفروض المحتملة (٢).

والدلالة على الجمع سبيلان في العربية إما بإلحاق الواو والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجر وذلك في جمع المفرد المذكر العاقل علماً أو صفة، أو الألف والهاء في حالة الأسماء المؤنثة، وإما عن طريق التكسير أي تغيير هيئة البنية بشروطها وقوانينها المعروفة عند النحاة.

وليس كل ما ورد في اللغة من صيغ الجمع بالواو والنون جمعاً لمفرد مذكر طافل فقد يجمع بها المؤنث كأرض التي تجمع على «أرضين»، و«سنة»، التي تجمع على سنتين وبأبها ونحو ذلك مما يسميه النحاة بالملاحق بجمع المذكر السالم.

والجمع بالألف والهاء في اللغة ليس مقصوراً كذلك على كل مفرد مؤنث، وإن كان هو الأصل، وإنما قد يجمع بإلحاقها المذكر الذي لا يمكن جمعه جمع تكسير كحمام واصطبل، وقد يجمع بها جمع المذكر نحو رجالات وجمال.

وقد عرف ابن مالك التثنية بأنها «جعل الاسم للقابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالباً، وفي المعنى على رأي، بزيادة ألف في آخره رفعاً، وياء مفتوح ما قبلها جرّاً نصباً تليهما فون مكسورة، فتحها لغة وقد تضم، وتسقط للاضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة، ولزوم الألف لغة حارثية» (٣).

(١) سيبويه . الكتاب ج ٣ ص ٣٩٣

(٢) سيبويه . الكتاب ج ٣ ص ٢٩ ، ٣٩٣

(٣) ابن مالك . تسهيل للفرائد وتكميل المقاصد ص ١٢

وكتب النحو العامة تعنى - غالباً - باستخراج أحكام الثنية والجمع كما قدمنا ، وتفصل هذه الأحكام عند تناول جمع التكسير الذى لا يكاد يسير وفق قواعد قياسية ، ويتصل بقضية العدد ما يتناوله النحويون فى أحكام تمييز العدد .

ويعنى الأصوليون فى دراسة فصيلة العدد بما يتصل بالدلالة ، ويكون له بالتالى أثره استنباط الحكم الشرعى ، ولذلك يشيرون إلى « الجمع » عند تناول ألفاظ العموم ، فن سيبغ العموم جمع السلامة مذكراً أو مؤنثاً وجمع التكسير إذا ورد معرفاً ، دال ، التى ليست للعدد ، أو ورد منكرآ ، وكذلك الأسماء المؤكدة لها مثل د كل ، ود جميع ، (١) .

والجمع المعروف يفيد عموماً أوسع مما يفيد الجمع المنكر ، ولهذا يقال رجال من الرجال ، ولا عكس ، أى أن المعروف أعم من المنكر (٢) .

واسم الجنس إذا عرف د بال ، التى ليست للعم - دل على العموم بدليل وصفه بالجمع كقولهم : « أهلك الناس الدينار الصفر » ، أو استثناء الجمع منه كقوله تعالى : « إن الإنسان لفسخسر إلا الذين آمنوا » ، (٣) .

والألفاظ العموم التى يتناولها الأصوليون بالدرس لها دلالة على ما يتعدد وإن كان بعضها بصيغة المفرد .

وأغلب محققى الأصوليين يذهبون إلى أن أقل الجمع اثنان وليس ثلاثة كما

(١) الأمدى . الأحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ٥٥

(٢) الأمدى . الأحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ٦٠

(٣) الأمدى . الأحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ٦١

هو في 'عرف النحاة واللغويين (١) . وقد احتجوا لذلك بقوله تعالى : « إنا مكرم
مستمعون » وهو مخاطب موسى وهارون ، وقوله تعالى « وإن طائفتان من
المؤمنين اقتتلوا » ، وبغير ذلك من آيات الكتاب العزيز التي عومل فيها المثنى
معاملة الجمع (٢) .

أما الحكم الشرعي - بغض النظر عن الخلاف اللغوي - فهو حكم الجماعة
بدليل قوله صلى الله عليه وسلم « الاثنان فما فوقهما جماعة » .

وقد تناول ابن فارس بعض سنن العرب في استعمال المفرد والجمع فالواحد
قد يراد به الجمع في اللغة ، وقد ترد صيغة الجمع والمراد بها المفرد ، وقد
يوصف الجمع بصفة المفرد إلى غير ذلك من أبحاث نجدتها عند الأصوليين
أشميل وأوفي مما هي عند اللغويين (٣) ، كما يشير إليها البلاغيون في موضوع
« الحمل على المعنى » (٤) .

تناول ابن القيم فصيحة العدد : المفرد والمثنى والجمع تناولاً مزج فيه بين
ثمرات جهود النحاة والأصوليين واللغويين والبلاغيين وأضفى عليه من نفسه
ما ميزه عن جميع الدارسين من قبله ، وعرض بإسهابه المجهود ما كشف عن
غوامض لم يتناولها السابقون ، وفصل فيما أجملوه ، وانتهى الأمر إلى تصورات
ونظرة لغوية لبعض جوانب القضية لم يسبق إليها .

(١) من اللغويين مثلاً ابن فارس يؤيد القول بأن أقل الجمع ثلاثة ، الصاحي في
فقه اللغة ص ١٦٠

(٢) الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٧٢ ، ٧٣

(٣) ابن فارس : الصاحي في فقه اللغة ص ١٨٠ - ١٨٣

(٤) ابن القيم : كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن ص ١٠٤ ، ١٠٥

قرر ابن القيم - كن سبقه (١) . أن المفرد أصل وأن المثنى والجمع فرع عليه أو تابعان له ، ودلل بذلك أن المفرد ليس فيه علامة تدل عليه وأن المثنى والجمع تلحقهما علامة زائدة ، واعتبر أن تغير الهيئات في التكسير علامات زائدة على المفرد (٢) .

ويرى ابن القيم أن ألف الاثنين وواو الجماعة المتصلين بالأفعال أصل للعلامتين الداليتين على التثنية والجمع المذكر السالم في الأسماء ، لأنها في الأفعال أسماء ، وما يكون اسماً وعلامة في حال هو الأصل لما يكون حرفاً في موضع آخر إذا كان اللفظ واحداً نحو كاف الضمير وكاف المخاطبة في « ذلك » ، (٣) ، ويستدل على ذلك بما في واقع اللغة من مناسبة بين استعمال هذه العلامات في الأسماء والأفعال ، فألف الاثنين المتصلة بالفعل تدل على العاقل وغيره ، وكذلك الألف في المثنى ، وواو الجماعة المتصلة بالفعل لا تستعمل إلا للعاقل ، وصيغة جمع المذكر السالم تختص أيضاً بالعقلاء (٤) .

ولما كان المثنى أقرب إلى الواحد من الجمع فقد اختص بالألف وبأنه لا يتغير فيه بناء الواحد أبداً بينما يتغير في جموع التكسير ، كما أن الفعل المسند إلى المفرد معني على الفتح ، وكذلك الفعل المسند إلى ألف الاثنين (٥) . والتعليل

(١) بتضح تسليم النحاة بذلك عندما يتناولون المطابقة في أى حالة من حالاتها فيقولون « في الأفراد وفرعيه ، والتذكير وفرعه » فيمدون المثنى والجمع فرعين على المفرد ، ويمدون المؤنث فرطاً على المذكر

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٠٩
(٣) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٩ .
(٤) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٢ .
(٥) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٢ .

العقل لا وضاع اللغة قد يكون مرغوباً عنه في الدرس اللغوي الحديث، لكن ذلك لا يعني فساداً في كل موضع، ويبدو لنا في مثل هذا الموضع خالياً من النصف والسطط لموافقته للواقع اللغوي.

وإبن القيم يجعل ذلك من مشاكلة الألفاظ المعاني، فالمعنى المفرد يستحق في اللغة لفظاً مفرداً، والطويل يستحق لفظاً يناسبه، وقد جعلت الواو للجمع لأن الواو في اللفظ ضميمة بين الشفتين، وجمامة لها، وكل محسوس يعبر عن معقول فينبغي أن يكون مشاكلاً له، (١)، وكذلك استخدمت الواو حرفاً للعطف لأن العطف معناه الجمع (٢).

وبالرغم من أن المشاكلة أو المناسبة بين الألفاظ والمعاني قد أغرت عدداً من الباحثين قديماً وحديثاً فإن ذلك لا يمكن طرده في غالب ألفاظ اللغة التي تتعرض لاعتبارات تطورية معقدة في تاريخها الطويل تحيل هذه المناسبة وتطمس معالمها إن كانت في الأصل قد وجدت، فضلاً عما يقرره واقع اللغة - أية لغة - من بحافاة لهذه الصلة المزعومة في غالب الأحيان.

وينبغي إبن القيم إلى الخصائص الدلالية والوظيفية لكل صيغة من صيغ الجمع الثلاث (المذكر السالم - المؤنث السالم - التكثير)، فالجمع بالواو والنون يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم معناه في القصد إليه وتعمل الصيغة في الأصل لمن يعقل ولذلك يراعى في الإخبار في هذه الحالة أن يكون بالواو فتقول هم فعلوا أو فاعلون؛ لأنك في هذه الحالة تقصد كل عاقل دلت عليه صيغة الجمع.

وجمع التكسير وضع أصلاً لما لا يعقل، ولذلك جرى مجرى الأسماء المؤنثة

(١) إبن القيم: بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٢.

(٢) إبن القيم: بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٢.

المفردة التي تدل على معنى الجمع كالثلة والامة والجملة ولذلك نقول : الشيا بيمت
وذميت ولا نقول : يبعوا ، ذلك بأنك تشير إلى الجملة من غير تعيين آحادها ،
وحمل ما يجمع تكسيرا ما يعقل على ما لا يعقل فيه إذ هو الأكثر ، والخبر معها
كأنه عن الجنس الكبير الجارى في لفظه مجرى الواحد .

أما الجمع بالآلف والياء فهو لما قل عدده من المؤنث ويشمل ما يعقل وما
لا يعقل فإذا كثر جمع بالتكسير (١) .

وحول صيغة المشى يميل ابن القيم إلى اعتبار اللهجات التي تارمه الآلف -
برغم قلتها - أقيس من غيرها ، ذلك أن علامة التثنية في الاسماء ينبغي أن تكون
ألفا في كل الأحوال لأنها على حد ضمير الإثنين ، ولما كان ضمير الإثنين في
في الفعل هو الآلف في العاقل وغيره وكان هو أصلا له - لامة التثنية فالأصل فيها
أن تكون بالآلف (٢) .

والآلف والواو والياء - عنده - علامات لإعراب في المشى وجمع المذكر
السالم ، وليس الإعراب بالحروف المقدرة فيها ، وهو موافق لرأى ابن مالك (٣)
مخالف لرأى ابن عقيل (٤) الذي يرى أن التحقيق أنها محربة بحركات مقدرة
فوق الحروف ، والخلاف في هذه المسألة مشهور بين النحويين ، وقد أورده
صاحب الإنصاف بشيء من التفصيل (٥) .

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١١ .

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١١ ، ١١٢ .

(٣) ابن مالك : تسهيل الفوائد ص ١٣ .

(٤) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٥٣ .

(٥) ابن الأثير : الإنصاف في مسائل الخلاف ج ١ ص ١٩ .

وإعراب المثني وجمع المذكر السالم بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ونسب إلى الزجاج والزجاجي ، ويقال إنه مذهب الكوفيين ، أما سيبويه ومن وافقه فيرون إعرابها بحركات مقدرة على الأحراف (١) .

ويبدو رأى ابن القيم ومن وافقه في هذا الموضع أقرب مأخذاً وأقرب إلى التصور والواقع من الرأى الآخر المحتاج إلى تقدير .

ويعال ابن القيم التزام الألف - عند بعض القبائل - في الثنية وعدم التزام الواو في جمع المذكر السالم بأن الياء قريبة من الواو ، وهما أختان فعند قلب الواو ياء في حالتى النصب والجر لم تبعه عن الواو ، بخلاف الألف فإنها تبعه عن أصلها عند قلبها ياء (٢) .

كما يعال ما ورد في اللغة من جمع نحو سنة ومائة على سنين ومئين ، وهو ما يعرف عند النحاة بباب سنة وهو كل اسم مؤنث ثلاثى معتل اللام حذفت منه لامه وهى حرف مدولين (ياء أو واو) وعوض عنها بالناء وليس له مذكر - يعمل هذه الظاهرة بأن المفرد لما كان يحتوى فى الأصل على ياء أو واو ثم حذفت كان من الأنسب أن يلحق به من الحروف ما يشبه المأخوذ منه وهو فى هذا وشبيهه بهال من أخذ الله منه شيئاً وعوضه خيراً منه ، إذ أن واو الجمع ذات المعنى أفضل من واو الحرف التى لا تدل بمفردها على معنى (٣) .

يبد أن أمثال هذه العلل التى تبرر ظواهر وأوضاعاً عرفت بها اللغة وجرت عليها ليست صحيحة فى أحيان كثيرة ، لكنها تكشف عن فلسفة لغوية ذات

(١) الأشمونى : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٨٨ .

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٢ .

(٣) ابن القيم بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٣ .

طابع خاص عرفه القدماء ، وعلل النحو تعرضت للنقد من قبل القدماء والمحدثين . وقد سبق الزجاجة أن قسمها إلى أقسام ثلاثة : تعليمية وقياسية وجدلية . فطرية (١) ، وليس هنا مقام الحديث عنها بالتفصيل ، ولكننا نكتفى بالإشارة إلى أن نقد القدماء لها ينصب في جملة على القسمين الآخرين ، وابن جني يحتاج لعلل النحويين ويدافع عنها ويميل إلى اعتبارها أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفكرين لأنها طل عقلية في غالبيتها (٢) ، ومدارها عنده على نقل الحال أو خففتها على النفس وهي عنده مواطنة للطباع (٣) ، لكنه يستدرك في موضع آخر فيذكر أن أكثر هذه العلل يجرى بهجى التخفيف والفرق ، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا وإن كان على غير قياس ومستقلا (٤) ، وكأنه يحس بما ينتاب هذه العلل من ضعف ، ثم يشير في غير ذلك الموضع إلى الذين انتقدوا علل النحويين واعتقدوا فسادها وضعفها محاولا إجابتهم والرد على شبهاتهم (٥) .

والاحتجاج للعلل النحوية - بجميع ضروبها - هو ما درج عليه النحويون ونراه بوضوح عند الزجاجة وابن جني وابن الأثير (٦) ، ثم عند السيوطي الذي أورد كثيرا من النقول في بيان العلل والاحتجاج لها .

(١) الزجاجة . الإيضاح في علل النحو ص ٦٦ .

(٢) ابن جني الخصائص ج ١ ص ٤٨ وما بعدها .

(٣) ابن جني الخصائص ج ١ ص ٥١ .

(٤) ابن جني . الخصائص ج ١ ص ١٤٥ .

(٥) ابن جني . الخصائص ج ١ ص ١٨٤ .

(٦) لايت الانبارى كتابان يكسان دراسته لعلل ودفاعه عنها هما : لمع الأدلة في أصول النحو وهو المصنف بهذا الموضوع والكتابات الأخرى : هو الاغراب في جدل الاغراب .

بيد أن هذه العلة لم تسلم من نقد بعض القدماء الذين أشار إليهم ابن جنى
كما تعرضت لنقد عفيف من قبل ابن مضاء القرطبي الذي دحا إلى إسقاط العلة
الثواني والثالث من النحو (١) .

وما أوردناه لابن القيم آتفا من قبيل هذه العلة التي يستنبطها النحاة
بعقولهم ولكن نقضها أو الاعتلال بغيرها في نفس الموضوع أمر سائق أقر به
النحاة حتى المدافعون عنها المحتشون لها ، وبات من المقرر عند كثير من القدماء -
على ما يبدو - أن علة النحاة الثواني والثالث - برغم الاحتجاج لها - واهية
ضعيفة حتى عرض بها أحد الغزليين قائلا :

ترنو بطرف ساحر قاتن أضغف من حجة نحوي (٢)

ويصل ابن القيم الدرس البياني وصلا محكما بالنحو عندما يتناول استعمال
بعض الألفاظ مفردة أو مثناة أو مجموعة في النظم القرآني فيخرج بملاحظات
قيمة لم يسبق إليها أو إلى بعضها .

فكلمة « الأرض » المؤنثة تجمع جمع السلامة المذكور على « الأرضين » أو جمع
تكسير في بعض الأحيان ، لكنها تلغوم الأفراد في النظم القرآني ، وتفسر ذلك
عقده - أنها « لفظة جارية مجرى المصدر » فهي بمنزلة السفل والنحت ، وبمنزلة
ما يقابلها كالفرق والعلو ، ولكنها وصف بها هذا المكان المحسوس فجرت مجرى
امرأة زور وضعيف ، ويدل على هذا قول الراجز :

ولم يقلب أرضها البيطار

(١) الرد على النحاة ص ١٥١ .

(٢) الرد على النحاة ص ٨٠ .

يصف قوائم فرس فأفرد اللفظ وإن كان يريد ما هو جمع في المعنى ، فإذا كانت بهذه المنزلة فلا معنى لجمعها كما لا يجمع الفوق والنحت والعلو والسفل ، فإن قصد المخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة ، وعين قطعة محدودة منها خرجت من معنى السفلى الذى هو فى مقابلة العلو ، فجاز على هذا أن يشئ إذا ضمنت إليه جزء آخر ، (١) ، ويجوز الجمع أيضا . ولما كان اللفظ لا يقال فيه « أرضة » ، لم يجمع على أرضات أى بصيغة المؤنث السالم وعدل فيه إلى صيغة المذكر السالم (٢) ، لأنها صيغة يقصد فيها إلى الآحاد على التثنيةين « فإن أرادوا الكثرة والجمع الذى لا يتعين آحاده كأسماء الأجناس لم يحتاجوا إلى الجمع فإن لفظ « أرض » ، يأتى على ذلك كله ، لأنها كلها بالإضافة إلى السماء تحت وسفل فعبّر عنها بهذا اللفظ الجارى مجرى المصدر لفظا ومعنى ، وكأفه وصف لذاتها لا عبارة عن عينها وحقيقتها ، (٣) وعلى ذلك ورد قوله صلى الله عليه وسلم : « طوقه من سبع أرضين » بالجمع ، لما اعتمد الكلام على ذات الأرضين وأنفسها على التفصيل والتعيين لآحادها دون الوصف لما تحت أو سفلى فى مقابلة فوق وعلو ، (٤) .

وعدول النظم القرآنى عن جمع (الأرض) فى مقابلة (السموات) فى جميع آيات الذكر الحكيم يعمله ابن القيم - فضلا عما سبق - واستثقال صيغة جمع (أرض) جمع تكسير أو جمعا سالما لأنها صيغة تخلو عن الفصاحة والحسن والاعذوبة ، وينبوعها السمع بينما يستحسن لفظ (السموات) (٥) . أضف إلى ذلك أن لفظ

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٣ .

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٣ .

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٤ .

(٤) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٤ .

(٥) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٤ ، ١١٥ .

(السموات) يحىء مجموعا إذا كان مقصودا به ذواتها وعددها لأن العدد قليل وجمع السلامة بالقليل أولى ، أما (الأرض) فأكثر ورودها يقصد فيه معنى التمتع والسفل دون قصد ذواتها فلذلك يرد بصيغة المفرد ، فإذا قصد تعيين العدد أتى بلفظ يدل عليه وعدل عن صيغة الجمع أيضا كما في قوله تعالى (خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن) ، كما أن الأرض وإن تعددت لصغرها وضآلتها بالنسبة إلى السموات وصغرها فاسمها أن تبقى بلفظ الواحد القليل فاختير لها اسم الجنس في مقابلة الجمع في صيغة السموات (١) .

وكذلك الشأن في لفظ (السماء) يأتي مفردا إذا أريد به الوصف الشامل للسموات وهو معنى العلو والرفق (٢) لأنه قريب من المصدر كما في قوله تعالى : (أأنتم من في السماء أن يحضف بكم الأرض فإذا هي تمور أم أمنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصبا) ، وقوله تعالى (وما يعزب عن وهك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء) وأمثال ذلك من الآيات ، أما إذا كان المراد بيان ذوات السموات والقصد إليها بأنفسها لا بوصفها فإنها ترد بمجموعة كما في قوله تعالى : (يسبح له ما في السموات وما في الأرض) لما كان المراد الإخبار عن تسبيح سكانها على كثرتهم وتباين مراتبهم لم يكن بد من جمع علمهم ، وكذلك (وله من في السموات ومن في الأرض) . وفي قوله تعالى : (تسبح له السموات للسمع) جمعت للإخبار بأنها تسبح بذواتها وأنفسها على اختلاف عددها (٣) .

وعلى هذا النحو يحىء ابن القيم مستشهدا بكثير من المواضع التي وردت

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٥ .

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٥ .

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٦ .

ففيها لفظة (السماء) مفردة أو مجموعة معللا بما سبق بيانه وما حصلته أن المعنى إذا اقترب من المصدرية كان أولى بالإفراد وإذا اقترب من الذاتية والتجسد كان أولى بالجمع ، وهو حكم نحوي يتضح عندما يتناول النحاة الاخبار بالمصدر أو النعت به أو بجيئة حالا ، أو يرد في كل ذلك هصيفة المفرد بغض النظر عن الموصوف أو المخبر عنه .

ولفظ (الريح) يرد مفردا في القرآن الكريم في سياق (العذاب) وهصيفة الجمع (الرياح) في سياق الرحمة ، وعلى الرغم من أن ابن القيم مسبوق إلى هذه الملاحظة من قبل بعض اللغويين والمفسرين فإنه حاول أن يضع تعليلا لذلك يتمثل في أن رياح الرحمة مختلفة الصفات والمهآب والمنافع، وإذا هاجت منها ريح أنشأ لها ما يقابلها ما يكسر سورتها فينشأ من تدافعها ريح لطيفة تنفع الحيوان والنبات ، أما في حال العذاب فإنها تأتي من وجه واحد لا يقوم لها شيء ، ولا يعارضها غيرها حتى تنتمى إلى حيث أمرت ، ومن ذلك قوله تعالى في قوم عاد (فأرسلنا عليهم الريح العقيم) (١) .

ولكن (الريح) قد تستعمل مفردة في النظم القرآني في مقام الرحمة إذا كانت دافعة للسفن مسيرة لها وابن القيم يرى ذلك مؤكدا لتعليله السابق ويعمل له بأن تمام الرحمة يحصل في هذا المقام بوحدة الريح لا باختلافها ، فإسفينته لا تسير إلا بريح واحدة من وجه واحد، فإذا اختلفت عليها للرياح كانت سببا في إغراقها، ولذا أفردت في النظم القرآني ولكنها قيدت بانها ريح طيبة دفعا لتوهم كونها ريح عذاب عاصفة وذلك في قوله تعالى : « حتى إذا ركبوا في الفلك وجبرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريح عاصف » (٢) .

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٨

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٨ ، ١١٩ .

والنظم القرآني البالغ الإحكام يراعى في اختيار المفرد أو الجمع ما يقتضيه المعنى ، وما هو أدل على الواقع وأدق في التعبير عنه ، وقد كشف ابن القيم عن سر جمع «الظلمات» وأفراد «النور» وجمع «سبل» الباطل ، وأفراد «سبل» الحق ، وجمع (الشياطين) وأفراد اليمين وذلك في نحو قوله تعالى : **دو الحمد لله الذي خالق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور وقوله : (وأن هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن صراطه)** وقوله : **(يتفياً ظلاله عن اليمين والشمائل)** ، وخلاصة قوله (١) أن طريق الحق واحد ومرده إلى الله الملك الحق ، وطريق الباطل متشعبة متعددة فانها لا ترجع إلى شيء موجود ، ولا غاية لما يؤمل إليها ، وبالرغم من أن طريق الحق قد تنوع لكن أصلها واحد ، وكذلك الظلمات بمنزلة طريق الباطل ، والنور بمنزلة طريق الحق ، فلما كانا متماثلين بل هماهما أفرد وجمع الظلمات كما في قوله تعالى : **(الله ولى الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات)** .

ولما كانت اليمين جهة الخير والفلاح وأهلها هم الناجون أفردت ، ولما كانت الشمال جهة أهل الباطل وهم أصحاب الشمال جمعت ، وحين ترد كلمة (الشمائل) مفردة فإنها تكون دالة على جهة الشمال بالنسبة لشخص معين كما في قوله تعالى **(عن اليمين وعن الشمال قعيد)** ، أو تكون للدلالة على غاية المرد إلى طريق الجمع وهو غاية طريق الباطل فهي غاية واحدة لذا يعبر عنها بالمفرد كما في قوله تعالى : **(وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال)** ، فالمتصور بالشمال هنا جهنم .

وقد تجمع كلمة (اليمين) إذا وردت للدلالة على جهات اليمين بالنسبة

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٩ ، ١٢٠ .

لأشخاص متعددين كما في قوله تعالى : (ثم لأنبيهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمنهم وعن شمائلهم) ، فالجمع هنا لمقابلة كثرة من يريد إغواءهم .

وكلمتا (المشرق والمغرب) وردتا بصيغة الإفراد والتثنية والجمع ، وحاول ابن القيم أن يكشف عن سر كل استعمال في موضعه ، ذلك بأن (تغاير هذه المواضع في الإفراد والتثنية والجمع بحسب موارد ما يطلعك على عظمة القرآن وجلالته وأنه تنزيل من حكيم حميد فحيث جمعا كان المراد بها مشارق الشمس ومغاربها في أيام السنة وهي متعددة ، وحيث أفردا كان المراد أفق المشرق والمغرب ، وحيث ثنيا كان المراد مشرقى صوبها وهبوطها ومغربيها) (١) .

وقد لا يبدو تعليقه هنا لاستعمال صيغة الجمع مقصداً فالأرجح منه فيما يبدو وهو لادل على عظمة الخالق وسمة ملكه أن يكون المقصود مشارق ومغارب النجوم الكثيرة التي تقدر بآلاف الملايين والتي تسبح في الفضاء وامل كل نجم مشارق ومغارب بالنسبة لكواكبه .

وعلى الرغم من ذلك فمحاولة ابن القيم في تناول فصيحة العدد وبيان دقة استعمالها لا سيما في النظم القرآني محاولة طيبة نرجح أنه لم يسبق بها .

٣ - فصيحة الزمن

لن نعرضنا صفحات البحث في تناول جميع الفصائل التي عرض لها ابن القيم ، ولذلك آثرنا أن نتناول منها فضلاً عما قدمنا فصيلتي الزمن والشخص .

وسنحاول أن نجمل القول في كلمتا الفصيلتين ونقصر البحث على بعض الجوانب الهامة في كل منهما .

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١٢١ .

وأقسام الزمن العقلية هي الماضي والحاضر والمستقبل ، وتختلف اللغات في التعبير عن الزمن ففي الفرنسية كما يقول فندريس ، سلم من الأزمان المتنوعة لا تعبر فقط عن أقسام الزمن الثلاثة من ماض وحاضر ومستقبل بل أيضا عن الفروق النسبية للزمن إذ لدينا الوسيلة للتعبير عن المستقبل في الماضي ، والماضي في المستقبل ، ولا توجد إلا لغات قليلة لها ثروة الفرنسية في هذا الصدد ، (١) .

ويذهب إلى أن السامية المشتركة ليست فيها أية وسيلة للتمييز بين أزمنة الفعل المختلفة ، وإنما بها مجموعة كبيرة من الوسائل التي تعبر عما بين الفعل والفاعل من صلات كالتعبير عن السببية والكثرة والشدة والتمنى والرجاء والأمر والمفاعلة والمطاوعة ، أما الزمن فلا يوجد منه في السامية إلا اثنان : غير التام والتام ، فالنام ما انتهى فيه الحدث وهو الماضي ، وغيره مالم ينته فيه الحدث وفي الآشورية يستعمل التام (الماضي) في معنى الحاضر والمستقبل ، وفي العربية يعبر غير التام (المضارع) عن الحاضر وعن المستقبل ، وفي العبرية يرى الصيغة المسماة خطأ بصيغة الاستقبال تستعمل في القصص للتعبير عن الماضي ، بينما قد تستعمل صيغة الماضي للتعبير عن المستقبل (٢) .

وما قرره فندريس صحيح من الناحية الصرفية إذ أن الفعل في العربية منفصلا عن السياق إما أن يكون ماضيا فقط وإما أن يكون حاضرا أو مستقبلا ، ولكن فندريس غير دقيق فيما رى به العربية واللغات السامية من افتقارها إلى وسائل التمييز بين الأزمنة المختلفة . ذلك أن الزمن النحوي « وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للحكم كالمصادر

(١) فندريس : اللغة ص ١٣٥ .

(٢) فندريس : اللغة ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

والخولاف (١) . ولم يفرق فندريس بين الزمن صرفياً وبين الزمن في التركيب
بالنسبة للأخت السامية ، وقد جره إلى هذا الوهم قلة عناية نحاة العرب برصد
الفروق الزمنية الدقيقة على الرغم من أن العربية تضم كثيراً من الوسائل التي تميز
بين هذه الفروق الزمنية وهي في غالبها قرائن سياقية (٢) .

والتقسيم الثلاثي للفعل في العربية لا يطابق التقسيم الزماني في الواقع ، فصيغتنا
الآمر والمضارع تشتركان في إمكان دلالة كل منهما على الحال والاستقبال ،
ونتيجة لذلك حاول النحاة أن يضعوا من الوسائل ما يمكن به تحديد الزمن ،
فصيغة الأمر عندئذ تدل على الزمن المستقبل أو الحاضر والمستقبل وابن القيم
يرى أن الأمر لا يكون إلا للاستقبال (٣) .

والاصوليون يبحثون في صيغة الأمر العاري من القرائن عما إذا كان يقتضي
التكرار المستوعب لزمان العمر مع الإمكان أم أنه للمرة الواحدة مع احتمال
التكرار ، وهل التكرار يستلزم قرينة أم لا ؟ (٤) .

أما صيغة الماضي فالأصل فيها أن تدل على حدث وقع في الزمن الماضي كما
تدل صيغة المضارع على الحدث الحاضر والمستقبل ، وهناك من القرائن ما يحدد
اختصاص الصيغة بزمن معين ويجعلها مقصورة عليه ، فصيغة الماضي قد تدل
على المستقبل وذلك بعد أدوات الشرط وفي الوعد والإنشاء ونحوه لا في
الخبار (٥) ، وكذلك تدل صيغة الماضي على الاستقبال بقرينة الطلب والنداء

(١) د. تمام حسان : العربية منهاها ومبناها من ٢٤٠ .

(٢) راجع في ذلك ما كتبه الدكتور تمام حسان عن « الزمن والجهة » في
كتاب العربية منهاها ومبناها من ٢٤٠ - ٢٦٠ .

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ من ١٨٧ .

(٤) الأملى . الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ من ٢٢ - ٢٦ .

(٥) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ من ١٨٧ .

كقولك : غفر الله لك وأدخلك الجنة وأعاذك من النار ، والوعد كقوله تعالى :
 « إنا أعطيناك السكوت » ، وكذلك إذا عطف الماضى على ما علم استقباله كما
 فى قوله تعالى عن فرعون : « يقدم قومه يوم القيامة فأوردتهم النار » ، وقوله :
 ويوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السموات ، وينصرف أينما إلى الاستقبال
 بـ « لا » و « إن » بعد القسم كما فى قوله تعالى : « ولئن زلنا لأمسكناهم من
 أحد من بعده » وقول الشاعر :

ردوا فوالله لا زدناكم أهلاً ما دام فى مائنا ورد لنزال (١) .
 وقد بين ابن القيم - صدد هذه القرائن المعينة على تحديد الزمن ، فساد
 ما يذهب إليه بعض النحاة الذين يعتبرون مجرد الشرط بـ « إن » دلاً على
 الاستقبال ، وفساد تأويلهم لبعض النصوص التى تعارض مذهبهم ، واحترز هو
 بالألا يكون ذلك على سبيل الخبر كما فى قوله تعالى « إن كنت قلته فقد علمته » ،
 فكثير من النحاة يجعلون الفعل بعد الشرط بأن مستقبلًا وتأويل عندهم فى هذا
 ونحوه : « إن ثبت فى المستقبل وقوع ذلك فى الماضى » أما ابن القيم فيرى
 الفعل فى هذه الحالة ماضياً فى المعنى كما هو ماض فى اللفظ (٢) ، والكوفيون لهذا
 السبب جعلوا « إن » فى بعض هذه الحالات وفى نحو قوله تعالى : « واتقوا
 إن كنتم مؤمنين » بمعنى « لئلا » التى تدل على الماضى حتى يتخلوا من التناقض
 بين معنى الشرطية الذى يفيد الاستقبال وبين معنى المضى الذى يتضمنه الفعل
 ويكشف عنه السياق ، على حين يتأول النحاة هذه الآيات وما يجرى مجراها
 من النصوص المعتمدة فى الاحتجاج تأويلاً ينكره ابن القيم (٣) .

(١) بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٨٨ .

(٢) بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٨٨ .

(٣) من أمثلة ذلك ما أورده ابن هشام فى حديثه عن « إن » الشرطية : متنى

اللبيب ج ١ ص ٢٤ ، ٢٥ .

وقد تناول ابن مالك الصلة بين القرائن والزمن وهو ما لا يحظى بهناية كبيرة من النحاة ، والماضي - عنده - ينصرف إلى الحال بالإشياء ، وإلى الاستقبال بالطلاب والوعود وبالعطف على ما علم استقباله ، وبالنفي بـ « لا » و « إن » بـ القسم ، وبمنع المضي والاستقبال بعد همزة التسوية وحرف التخصيص و « كلا » و « حيث » و كونه صلة أو صفة للكرة عامة (١).

وقد أغاد ابن القيم بما سبق إليه ابن مالك لكنه تقدمه نقداً طيباً وبين خطاه في بعض المواضع وهو ما يدل على دقة التقييم ابن القيم المتناهية ، ومن ذلك ما ذكره ابن القيم عن الحرفين « هلا » و « لولا » وأنها إن تجردا للتخصيص تعبر الماضي وعدهما إلى معنى الاستقبال ، وإن تجردا للتوحيخ بقى الماضي بمعناه ، وإن كان توحيخاً مشرباً بمعنى التخصيص - لمح الأمرين (٢) ، وهذا لم يشر إليه ابن مالك وتوهم عبارته خلافه .

وقد انتقده - كذلك - في اعتباره الفعل الماضي الواقع صلة للوصول بحتملا للاستقبال فقال: « وهذا وهم منه رحمه الله والفعل ماضٍ لفظاً ومعنى (٣) » وانتقده أيضاً في اعتباره الفعل الماضي الواقع صفة للكرة عامة مستقبلاً ، وبين ابن القيم خطأ ابن مالك في تخريج قوله صلى الله عليه وسلم . « نضر الله امرأ سمع مقالتي » إذ اعتبر ابن مالك الاستقبال في الفعل « سمع » بسبب وقوعه صفة للفكرة العامة « امرأ » و « هذا وهم أيضاً فإن ذلك لا يوجب استقبالا بحال تقول : كم مال أنفقته وكم رجل لقيته ... وإنما جاء الاستقبال من

(١) تهيل الفوائد وتكميل للقاصد ص ٥ ، ٦ .

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٠

(٣) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٠

جهة ما تضمنه الكلام من الشرط فهو في قوة «من سمع مقالتي فوجاها
لضره الله» (١)

كذلك اعتبر ابن القيم أن «حيث» لا تدل على الاستقبال كما ذهب ابن
مالك، وبين أن سبب وممة راجع إلى ما فهمه من قوله تعالى : «ومن حيث
خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم قولوا وجهكم
شطره» فالاستقبال في الفعل الماضي هنا ليس بسبب حيث وإنما جاء من قبل
ما تضمنه الكلام من الشرط (٢).

وقد بين ابن مالك أن المضارع صالح للمحال والاستقبال ولو نفى
«ولا» خلافا لمن خصها بالمستقبل، ويرجح الحال مع التجريد، ويتعين عند
الأكثر بمصاحبة «الآن» و«ما» و«إن»، ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل،
وبإسناد إلى متوقع، وبإقتضائه طلبا أو وعدا، وبمصاحبة تامب أو أداة ترجع
أو إشفاق أو مجازاة أو (لو) المصدرية أو قون تؤكد أو حرف نفيس
وهو السين أو سوف أو سوف، أو دسوء أو دسوء، وينصرف إلى الماضي ولم ودلما،
الجازمة ولو الشرطية غالبا وهذ، ودرءاء وقد في بعض المواضع (٣).

وقد بين ابن القيم أن في اقتران الفعل المضارع بـ (لا) مذهبين للمخاة، فذهب
من يرى احتمال الفعل المحال والاستقبال كما ذكر ابن مالك، ومنهم من
يذهب إلى أن (لا) تخلص العمل للاستقبال وهو رأي الزخشري، وابن القيم
يؤيد القول الأول وينقض رأي الزخشري.

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٠

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٠ ، ١٩١

(٣) ابن مالك . تسهيل الفوائد وتكميل الإتقان ص ٤ ، ٥

وقرائن الزمن الحال لثنى ذكرها ابن مالك وافقه فيها ابن القيم ومثل لكل نوع ، وزاد على لفظ « الان » افظى « الساعة » و « آتفا » ، وزاد على حرف النفي الفعل « ليس » (١)

وقرائن الزمن المستقبل التي ذكرها ابن القيم هي نفسها التي أوردتها ابن مالك وقد خصها ابن القيم في عشر قرائن أعقل منها بما ذكره سابقه قرينتين هما الظرف المستقبل والاسناد إلى المتوقع (٢) .

والنقسم الثلاثي للفعل في العربية لا يطابق تقسيم الزمن في المنطق العقلي وإنما يراعى اعتبارات تخص الصيغة والدلالة ، فهو تقسيم واقعي يراعى طبيعة اللغة ، وهو يذكرنا بالنقسم الثلاثي للكلمة في العربية إلى اسم وفعل وحرف ، وهو ما درج على الأخذ به جمهور النحاة ، وكذلك اللغويون القدماء في معظم اللغات ، والدرس الحديث يرى أن الأساس في تقسيم الكلمة هو اللغة موضوع الدرس فقد لا يصدق على لغة ما يصدق على أخرى ، أى أن تقسيم الكلمة ينبغي أن تحدده طبيعة الاستعمال اللغوي في كل لغة لا أن يبدأ درس لغة من اللغات بالبحث عما من اسم وفعل وحرف (٣)

٤ — فصيحة الشخص

(المتكلم والمخاطب والغائب)

تدرس هذه الفصيحة في النحو العربي في مواضع ثلاثة هي الضمائر وأسماء

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ ، ص ١٩١ ، ١٩٢

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ ، ص ١٩٣

(3) Jespersen : Otto, The philosophy of Grammar, p. 58-71,

الإشارة والأسماء الموصولة، فهذه الأسماء وجدت في اللغة لتتوب عن اسم الشخص المتكلم والمخاطب والغائب .

وسنقتصر في بحثنا — هنا — على الضمائر :

والضمائر — في أية لغة — محدودة لا يصعب إحصاؤها ، وتتبع أدوارها في تطوراتها وتبدلاتها ، ويمكن أن تتخذ موضوعا من موضوعات المقارنة بين أقدم اللغات وأحدثها ، وقد عد بعض الباحثين العربية من أقدم اللغات جميعا عن طريق دراسة ضمائرها ومقارنتها بغيرها من اللغات فهي تامة التطور في استعمال الضمائر (١) .

وقد يستدل من تصرف الضمائر والصيغ المسندة إليها على المستوى الاجتماعي للتكلم والمخاطب والغائب ، واللغات في كشفها عن ذلك متفاوتة (٢) .

ويمننا أن نشير إلى أن تناول ابن القيم للضمائر مختلف عن تناول النحاة . فقد درج النحاة على أن يتناولوها من حيث تقسيمها إلى قسمين ضمائر حضور وتشمل المتكلمين والمخاطبين بذواتهم العددية المعروفة ، وضمائر غائبين ، ثم يقسمون الضمير إلى بارز وممتر ، والبارز إلى متصل ومنفصل ، إلى غير ذلك مما هو معروف في كتب النحو بالإضافة إلى أحكام كل ضمير وكيفية اتصاله أو انفصاله (٣) .

(١) عباس العقاد : أشعثات مجتمعات في اللغة والأدب ص ٧١

(٢) انظر . « الضمائر والمستويات الاجتماعية » الفصل الذي عقده الدكتور محمود السمرات في كتابه . اللغة والمجتمع ص ٨١ - ٩٩ .

(٣) على سبيل المثال انظر . الزنجشري . الفصل ج ٢ ص ١٩ - ٢٣ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٧٨ - ٩٥ .

أما ابن القيم فقد بدأ بحث الضمائر بتقدير عددها في اللغة وأنها تبلغ على اختلاف أنواعها - ستين ضميرا ، وأفيد عبارته « وأحواله معلومة لكن نبيه على أمرها » (١) أنه إن يخوض فيما خاض فيه النحاة وفصلوه ، وكذلك فعل وإنما يتجه ببحثه إلى ما لم يذهبوا عليه .

حاول ابن القيم أن يعالج - تحليلاصوتيا في الغالب - وضع كل ضمير للشخص المدال عليه ، فيحاول أن يجد مناسبة بين الصوت أى اللفظ وبين المعنى وما يمكن أن يوجد من «شكاكة يستدل عليها بمعرفة مغارح الحرف وخصائص الصوت ، فهو يرى مثلا أن الضمير (أنا) وضع للمتكلم لأن من - رج الهمزة «من الصدر وهو أقرب مواضع الصوت إلى المتكلم إذ المتكلم في الحقيقة محله وراء جبل الوريد .. فإذا أردت من الحروف ما يكون عبارة عنه فأولها بذلك ما كان مخرجه من جهة ، وأقرب المواضع إلى محله ، وليس إلا الهمزة أو الهاء ، والهمزة أحق بالمتكلم لقوتها بالجهر والشدة وضعف الهاء بالخفاء فكان ما هو أجهر أقوى وأولى بالتعبير عن اسم المتكلم الذى للكلام صفه له ، وهو أحق بالاتصاف به ، وأما اتصالها بالهاء مع النون فلما كانت الهمزة بانفرادها لا تكون اسما منفصلا كان أولى ما وصلت به النون أو بحرف المد واللين إذ هي أمهات الزوائد ، ولم يمكن حرف المد مع الهمزة لذهابها عند التقاء الساكنين نحو « أنا الرجل » فلو حذف الحرف الثانى ل بقيت الهمزة في أكثر الكلام منفردة مع لام التعريف فتلتبس بالآلاف التى هي أخت اللام ، فيختل أكثر الكلام ، فكان أولى ما قرن به النون لقرنها من حرف المد واللين ، ثم ثبتوا النون لحفاها بالآلاف في حال السكت أو جهاء في لغة من قال (أنه) (٢) .

(١) ابن القيم - بدائع الفوائد ج ١ ص ١٧٦

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ١٧٦

ويحاول ابن القيم أن يجد مناسبة سموية لوضع كل ضمير لشخصه الذي وضع له في اللغة ، وذلك فيما ساقه من حديث عن الضمائر على غرار ما مثلنا له ، وهذه المناسبة ليست بالضرورة صحيحة ، ولسنا ممن يؤيد نظرية الصلة بين اللفظ والمعنى على هذا النحو ، فذلك أمر لا يطرد في اللغة ، بل لا يطرد في نوع واحد من أنواعها كالضمائر مثلا ، ولا ظن وجوده إلا على سبيل المصادفة ؛ أو في ألفاظ قليلة اقتضتها ضرورات وظروف خاصة وصلت بين اللفظ والمعنى بمناسبة واضحة .

لذلك فإن تحليل ابن القيم وضع الضمائر لأشخاصها بهذه المناسبات الصوتية بين اللفظ والمعنى يبدو منطق - في الغالب - عقليا لا يؤيده الدرس اللغوي الحديث في غالبه ، وهو من نوع تعليقات النحاة السابقين الذين نظروا إلى جميع أوضاع اللغة على أنها من وضع واضع حكيم اقتضت حكمته هذه الأوضاع بعينها دون غيرها ، فهم لذلك يحاولون استنباط وجود الحكمة في أوضاعها المختلفة ، ويغفلون بذلك - رغم إدراكهم في مواضع كثيرة - أن اللغة ظاهرة اجتماعية وأنها متطورة كالسكان الحي وتعرض في تاريخها الطويل لعمليات تطورية معقدة لا تسير وفق المنطق العقلي وإنما تخضع لظروف مختلفة اجتماعية وثقافية وسياسية وبشرية وغير ذلك .

هذه النظرة طغت على ابن القيم في بحث الضمائر فحاول أن يستنبط من أوضاعها اللغوية وجود الحكمة فقرر مثلا أن « الأصم - في التأمل للمخاطب ، وإنما المتكلم دخيل عليه ، ولما كان دخيلا عليه فهو بالضم لأن فيه من الجمع والإشارة إلى نفسه ما ليس في الفتح » ، وخصوا المخاطب بالفتح لأن في الفتح من الإشارة إليه ما ليس في الضمة وهذا معلوم في الحس ، (١) .

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٧٧

ونحن لانتفى وجود صلة في بعض الكلمات بين اللفظ والمعنى أو وجود مناسبة طبيعية ، فقد تحفظنا في نفينا من قبل ، وبيننا إمكان وجود هذه المناسبة أو المشاكلة ، لكن في حدود معنية وفي ألفاظ قليلة نسبيا في اللغة .

وابن القيم فيما قدمه قد وفق في إدراك بعض هذه الصلات ، ولكنها - كما ذكرنا - غير مطردة ، ولا تصدق إلا في جزئيات قليلة مما عرضه .

وعن هذه الصلة بين اللفظ والمعنى يتحدث استيفن أو لمان مبينا أنها تظهر في بعض الكلمات مثل كلمة (قهقهه) فهي كلمة معبرة في ووصفية إلى حد ما بالصيغة نفسها ، والأصوات فيها دليل من دلائل المعنى ، وفي استطاعة الأجنبي الذي لا يعرف مدلول هذه الكلمة أن يخمن هذا المدلول تخمينا دقيقا إلى حد ما على حين لا يمكنه البتة أن يخمن معنى كلمة (منضدة) من الصوت وحده ، والكلمات التي تعاكى الأصوات من شابهة إلى حد بعيد في لغات مختلفة (١) .

(١) استيفن أولمان ، دور الكلمة في اللغة ترجمة د. كمال يشر من ٧١

ثانياً : الجملة

لكل لغة من اللغات خصائص تميزها في تأليف ، الألفاظ والربط بينها بأنواع العلاقات المختلفة التي تقتضيها أنواع التراكيب للتعبير عن معنى من المعاني أو الدلالات ، وهذا أمر يلاحظه من يمارس الترجمة ، وعقليات فاطقى اللغة متأثر بطرائقها في نظم الجمل ومن ثم تصدق عبارة فندريس : نحن نذكر بحمل ، (١) .

والبحث في التراكيب وما يتصل بها من أحكام وخصائص يطلق عليه حديثاً علم النظم Syntax أو النحو ، عند من يرى النحو قسماً للصرف (المورفولوجيا) لا محتوياً عليه .

ونحن نحاول هنا أن نتناول أمثلة من بعض أبواب النحو المتصلة بنظم الجمل لتبين من خلالها منهج ابن القيم وجهوده على نحو دراستنا السابقة للفصائل .

لقد عنى ابن القيم ببعض أبواب النحو التي تدرس الجملة وتركيبها ، واتجهت عنايته في ذلك إلى ما يخدم المعنى ، ويعين على تحديده ويألفه في الغالب ، ولذلك لم يتناول جميع الأبواب التي درج العناية على دراستها ، وما تناوله منها جاء به وفقاً لمنهج الخصاص به الذي يتميز بتناول جوانب أهمها السابقة أو لم يعطوها حقها من الكفاية ، كما أنه يصل النحو بالبيان وصلاً مفيداً ، ويعنى كثيراً بما يتصل بالنظم القرآني وما يكشف عن أسرار التعبير فيه وما يبين لإحكامه وبلاغته .

وسنحاول - هنا - أن نقبين دور ابن القيم من خلال مثالين هامين يتصلان بدراسة الجملة، هما : المبتدأ والخبر والشرط ثم نعقب ببيان جهده بعامة في دراسة الجملة ومعالم منهجه في ذلك .

١ - المبتدأ والخبر

عرض ابن القيم لبعض الملاحظات الهامة التي تتصل بمبحث الابتداء صدد تحليله للفقوى لعبارة وسلام عليكم ورحمة الله،^(١) تحليلاً رائعا استخدم فيه معظم فروع الدرس للفقوى وصنفه في ثمان وعشرين مسألة .

وهذه العبارة دعت إلى بحث سبب الابتداء بالنكرة في هذا الموضع ، مع أن الأصل تقديم الخبر عليها في هذه الحالة باعتباره مسوغا للابتداء بالنكرة المحضة ، وقد أورد لإجابة النحاة على ذلك بأن النكرة في الدعاء يبتدأ بها^(٢) ، مثل وسلام لك ، ويحل له لأن الدعاء معنى من معاني الكلام ، ومن ثم تخصصت النكرة بنوع من التخصيص فجاز الابتداء بها .

وقد أنكر ابن القيم ذلك على النحاة ووصف قولهم بأنه « لا حقيقة تحتته »^(٣) ، وذلك لأن النكرة يمنع الابتداء بها « ما فيها من الشيعاء والإيهام الذي يمنع من تحصيلها عند المخاطب في ذهنه حتى يستفيد نسبة الإسناد النعوى إليها ولا فرق في ذلك بين كون الكلام دعاء أو خبراً »^(٤) .

(١) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٣٠ وما بعدها

(٢) هذا ما يذكره النحاة وقد لا يور دون علته وهو ما لخصه عنهم ابن القيم ، انظر ابن مالك ، تهليل الفوائد ص ٤٦ ، شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٩٠

(٣) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٤٧

(٤) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٤٨

وقد امتحن ابن القيم مذهب سيديوه الذي يحصل مناط الابتداء بالنكرة كونها مفيدة فإذا أفادت جاز الابتداء بها من غير تقييد بضابط ولا حصر بعدد، ووصف هذا المسلك بأنه «الحق الذي لا يثبت عند النظر سواء، وكل من تكلف ضابطاً فإنه ترد عليه ألفاظ خارجة عنه فإما أن يتمحل لردّها إلى ذلك الضابط، وإما أن يقرّها بضوابط أخر حتى آل الأمر بيمض النعاة إلى أن جعل في الباب ثلاثين ضابطاً، وربما زاد غيره عليها، وكل هذا تمكّلف لا حاجة إليه» (١).

ويحاول ابن القيم أن يضع قاعدة جامعة في مسألة التعريف والتشكيك وما يسوغ الابتداء بالنكرة فيقول: «أصل المبتدأ أن يكون معرفة أو مخصوصاً بضرب من ضروب التخصيص بوجه تحصل الفائدة من الإخبار عنه، فإن انتفت عنه وجوه التخصيص بأجمعها فلا يخبر عنه إلا أن يكون الخبر مجروراً مفيداً معرفة مقدماً عليه» (٢).

وتوضيح ذلك أن قولك: «على زيد دين»، في قوة قولك: «زيد مدين» فنشج عن تقديم الخبر فائدة، وإن لم يكن الخبر مفيداً لم تعد المسألة، فلا فرق في هذه الحالة بين تقديم الخبر وتأخيرها ومثاله قولك «في الدنيا رجل» أو «رجل في الدنيا» فكلاهما عديم الفائدة.

وجدير بالذكر أن وجوه التخصيص التي فصلها ابن القيم تشمل التخصيص بالعموم، وقد يصير اللفظ عاماً لوقوعه شاملاً أفراد الجنس، وعليه تأول سيديوه قوله تعالى: «طاعة وقول معروف» حيث اعتبر لفظ «طاعة» مبتدأ

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٢ ض ١٤٨

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٢ ض ١٤٨

وبعده خبر محذوف تقديره : «أمثل» ، واعتبر لفظ «قول» مبتدأ و«معروف» صفة والخبر تقديره : أشبه أو أجدر بكم ، وهذا التأويل — عند ابن القيم — أحسن من قول بعضهم إن المسوخ الابتداء مهمل المعطف عليها (أى على الفكرة) ، لأن المعطوف عليها موصوف فيصح الابتداء به ، وإنما كان قول سيوريه أحسن لأن تقييد المعطوف بالصفة لا يقتضى تقييد المعطوف عليه بها ، ولو فاك : «طاعة أمثل» اساغ ذلك وإن لم يعطف عليها (١) .

والنفى المتقدم على النكرة أحد مسوغات الابتداء بها عند النحاة ، وابن القيم يذكر ذلك ويعلمه بأن النفى إذا دخل الكلام أفاده معنى العموم ، وخرج على ذلك قول العرب «شر أهر ذئاب» ، إذ فيه تقديران : أحدهما أنه موصوف بصفة محذوفة أى شر عظيم أو شر مخوف ، والآخر : أنه فى معنى كلام آخر تقديره : «ما أهر ذئاب إلا شر» أو «إنما أهره شر» ومنه قولهم : «شر ما جاء به» إذ معناه : «ما جاء به إلا شر» فأدت «ما» الزائدة هنا معنى شيئين : النفى والإيجاب (٢) .

و«ما» الزائدة — عند النحاة — ليست عند ابن القيم زائدة فى السياق للقرآن ، وإنما لها معنى تدل عليه ، ولا يصح الكلام إلا به ، فهناك فرق بين قوله تعالى : «فيا رحمة من الله لنت لهم» ، وقوله : «فبرحمة» وكذلك بين قوله تعالى : «فيا تقضهم ميثاقهم» وقوله : «فبنقضهم» ، لأنك تفهم من تركيب الآية : ما لنت لهم إلا برحمة من الله ، وما ألناهم إلا بنقضهم ميثاقهم (٣) ، ويخلص

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ح ٢ ض ١٥٠

(٢) بدائع الفوائد ح ٢ ض ١٥٠

(٣) بدائع الفوائد ح ٢ ض ١٥١

من ذلك إلى تقرير أنه ليس في القرآن حرف زائد وإنما « كل لفظة لها فائدة متجددة زائدة على أصل التركيب » (١) .

وعلة تقدم النكرة في (سلام عليكم) دون الجار والمجرور أن المسلم لما كان داعياً ، وكان الاسم المبتدأ النكرة هو المطلوب بالدعاء صار هو المقصود المهم به ، وسوغه نحويًا أن النكرة هنا في حكم الموصوفة لأن مراد المسلم أن يقول : (سلام مني عليكم) كما قال تعالى : (اهبط بسلام منا) ، فمقصود المسلم لإعلام من سلم عليه بأن التحية والسلام منه نفسه (٢) .

وشبه المبتدأ إما أن يكون مفردًا وإما أن يكون جملة ؛ فإذا كان جملة وكانت نفس المبتدأ لم تحتج إلى رابط يربطها به لانضمامها مع المبتدأ نحو (قولي الحمد لله) ؛ وإن كانت جملة الخبر غير المبتدأ فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ ، ويكون الرابط ضميرًا أو اسم إشارة وقد مثل ابن القيم لذلك (٣) ، وفاته أن يستقصى ما نص النحاة عليه من أنواع الروابط كتكرار لفظ المبتدأ مثل (الحاقة ما الحاقة) ، أو هموم في جملة الخبر يدخل تحته المبتدأ نحو (زيد نعم الرجل) (٤) ، بيد أن ابن القيم لبه على أمر هام يغفله النحاة وهو أنه (قد يستغنى عن الضمير إذا علم الرابط ، وعدم الاستقلال والسياق ، وباب هذا التفصيل بعد الجملة ففيه الاستغناء عن الضمير كثيرا كقولك : المال طؤلاء زيد درهم ولعمرو درهمان .. الخ ، ولا حاجة إلى تقدير ضمير رابط محذوف تقديره

(١) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٥٢

(٢) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٥٢

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٦

(٤) شرح ابن عتيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ١٢٦ ، ١٢٧

(لزيد منه) . فإن تفصيل المبتدأ بالجملة بعده رابط أغنى عن الضمير فتأمله ومثله
السمن منوان بدرهم (١) .

والنحاة يقدرّون في مثل هذا الموضع ضميرا محذوفا يربط جملة الخبر
بالمبتدأ ، لكن ابن القيم يرى أن السياق هو الرابط وأنه لا حاجة إلى تقدير
رابط محذوف في كل تفصيل بعد جملة .

أما حاجة الخبر المفرد إلى ضمير فقد اختلف فيها النحاة وتفصيل ذلك أن
الخبر إما أن يكون جامدا وإما أن يكون مشتقا ، والجامد قد يكون صالحا
للتأويل بالمشتق أو غير صالح ، فإذا كان جامدا غير مؤول بمشتق نحو (زيد
أخوك) فهو لا يحمل الضمير عند البصريين ومعظم النحاة ما عدا الكسائي
والرمانى (٢) ، فإذا أمكن تأويله بمشتق تحمل الضمير نحو (زيد أسد) أى شجاع؛
أما المشتق فيحمل الضمير عند جميع النحاة (٣) .

أشار ابن القيم إلى ذلك ولكنه انتقد مسلك النحاة جميعها ورأى أن فلسفتهم
القائمة على المنطق العقلي الجبريد عن واقع الالفة هى التى جعلتهم يفترضون وجود
الضمير الرابط بين الخبر والمبتدأ ، ويتكلفون ذلك في مواضع لا تحمل الضمير
بينما الرابط غير ذلك يقول ما نصه : (الخبر المفرد لما كان نفس المبتدأ كان
اتحادهما أعظم رابط يمكن ، فلا وجه لاشتراط الرابط بعد هذا أصلا ، فإن
المخاطب يعرف أن الخبر مسند إلى المبتدأ ، وأنه هو نفسه ، ومن هنا يهمل
غلط المنطقيين في قولهم لأنه لا بد من الرابط إما ضميرا وإما منطظرا ؛ وهذا

(١) بدائع الفوائد ح ٣ ض ٣٦

(٢) شرح ابن عقيل ح ١ ض ١٧٨ ، ابن مالك . تسهيل الفوائد ض ٤٨

(٣) شرح ابن عقيل ح ١ ض ١٧٨ ، ابن مالك . تسهيل الفوائد ص ٤٨

كلام من هو بعيد من تصور المعاني وارتباطها بالألفاظ ، ولا تستنكر هذه العبارة في حق المنطقيين فإنهم من أفسد الناس تصوراً ، ولا يصدق بهذا إلا من عرف قوالين القوم وعرف ما فيها من التخبط والفساد ، وأما إن كان الخبر اسماً مشتقاً مفرداً فلا بد فيه من ضمير ، ولكن ليس الجواب لذلك للضمير ربطه بالمبتدأ بل الجواب له أن المشتق كالفعل في المعنى فلا بد له من فاعل ظاهر أو مضمير ، (١) .

هذا الموقف النقدي نعمسده لابن القيم لأنه يدل على إدراكه فساد إقامة النحو على فلسفة غير لغوية كالمنطق اليوناني وفلسفته ، وقد كان له أثر في دراسة متأخري النحاة بصفة خاصة ، وهو هنا يهاجم النحاة بعامة ويكوفين بخاصة لتكلفتهم تقدير للضمير الرابط في كل موضع ، وبالرغم من أن هذا الاتجاه ليس مطرداً عنده ، لكن مثل هذه المواقف تشير إلى إدراكه لهذه الحقيقة ، وهو ما يدعو إلى تأكيد فروضه من واقع اللغة لا من فلسفة خارجية ، وافترض اشتغال الفعل على ضمير وهو ما بنى عليه ابن القيم تحصيل المشتق للضمير يورث عليه قائلاً : « الذي يدل على أن فيه للضمير تأكيداً له ، وعطفهم عليه ، وإبداءهم منه كقولك في التأكيد وإن زيدا سيقوم نفسه ، برفع «نفس» وفي العطف كقوله تعالى : «سبيصلى ناراً ذات لهب وأمرأته» فأمرأته رفع عطفاً على الضمير في «سبيصلى» ، (٢) .

وإذا وقع الخبر شبه جملة فأكثر النحاة يقدرونها متعلقة بمفرد مشتق ، وبعضهم يقدرها متعلقة بفعل ، والمتعلق فعلاً كان أو اسماً متحمل للضمير ، وقد سلك ابن القيم ذلك عن النحاة ولكنه رأى أن تقدير الجملة أى الفعل متعلقاً

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٦ ، ٣٧

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٧

مستغنى عنه في باب خبر المبتدأ وأنه خلاف الأصل ، وتقدير الفعل متعلاتاً
يوجبه النحويون في صلة الموصول وكذلك ابن القيم (١) .

ويعلل ابن القيم تطبيق شبه الجملة بالمفرد دون الفعل تعليلاً يرتبط بالمعنى
وليبيّن حرصه على تحديده ودقته كما هي عادته ، فالجاء لا يتصور تعليقه بفعل
محض ، إذ الفعل المحض ما دل على حدث وزمان ، ودلالته على الزمان بينية ،
فاذا لم يكن له وجود في اللفظ لم يكن له بنية تدل على الزمان مع أن الجار
لا تعلق له بالزمان ، ولا يدل عليه ، إنما هو في أصل وضعه لتقييد الحدث وجره
إلى الاسم على وجه ما من الإضافة ، فلا تعلق له إلا بالحدث ، والحدث الذي هو
المصدر لا يمكن تقديره ههنا لأنه خبر المبتدأ ، والمبتدأ ليس هو الحدث . .
. . وإذا بطل القسمان أعنى ضمائر المصدر والفعل لم يبق إلا القسم الثالث وهو
إضمار اسم الفاعل ، (٢) .

وهذا الذي أكدّه ابن القيم واحتج له بحجة قوية هو ما يستحسنه كثير من
النحويين وعلى رأسهم الأخفش وابن مالك (٣) ، ونسب إلى سيبويه وخالف
في ذلك جمهور البصريين ونسب إلى سيبويه أيضاً ورأى هؤلاء تعلق شبه الجملة
بفعل ، وأجاز فريق ثالث الوجهين (٤) .

وجدير بالذكر أن ابن السراج جعل شبه الجملة قسماً ثالثاً لا يرتد إلى
المفرد أو إلى الجملة فلا حاجة بالتالي لتقدير متعلق ولكن هذا الانحسار اقوى

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ح ٢ ص ٣٨ ، ٣٩

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ح ٣ ص ٣٩

(٣) ابن مالك . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٤٩

(٤) شرح ابن عيّل على ألفية ابن مالك ح ١ ص ١٨٢ ، ١٨٣

إنكار النحويين (١) .

واللهجة يتسمون المبتدأ إلى قسمين : مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل مدد مدد الخبر ، والنوع الثاني هو كل وصف اعتمد على نفي أو استفهام ورفع فاعلا ظاهرا أو ضميرا منفصلا نحو : «أقامم الزيدان» و «ما قامم الزيدان» ، ويشترط البصريون ما عدا الاخفش اعتماد الوصف المذكور على النفي أو الاستفهام ، وذهب الاخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك فأجازوا «قامم الزيدان» فقامم مبتدأ ، والزيدان فاعل مدد مدد الخبر ، وأشار إلى ذلك ابن مالك بقوله :

« وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد .

واستشهد من يجهل ذلك ببعض الشواهد كقول الشاعر :

فخبر نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا

فخبر : مبتدأ ، و «نحن» فاعل مدد مدد الخبر ، ولم يعمق المبتدأ بنفي أو استفهام ، وكذلك قول الآخر :

خبر بنو لهب فلاتك ملغيا مقالة لهي إذا الطير مرت

فخبر : مبتدأ وبنو : فاعل مدد مدد الخبر (٢) .

بيد أن ابن القيم يؤيد في هذا الموضع موقف البصريين الذين يشترطون اعتماد الوصف على النفي أو الاستفهام ويعمل ذلك بقوله : « اسم الفاعل مشتق وفيه لفظ الفعل ومعناه فاذا اقترن به ألف الاستفهام أو قرينة من القرائن

(١) شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٨٣

(٢) شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٦٧ - ١٦٩ ، وكذلك غيره من كتب النحوي في باب المبتدأ أو الخبر كشر الأثموني على الألفية

التي ذكرت التي يقوى بها معنى الفعل عمل عمل الفعل، (١) ذلك بأن اسم الفاعل إنما يعمل إذا تقدم ما يطلب الفعل أو كان في موضع لا تدخل عليه العوامل اللفظية نحو النعت والخبر والحال فيقوى حينئذ معنى الفعل فيه، ويعضد هذا من السماع أنهم لم يحكوا: «قائم الزيا» ان، و«ذاهب إخوتك»، عن العرب إلا على الشرط الذي ذكرنا، ولو وجد الاختش في قول بقوله سماعا لاحتجوا به على الخليل وسيبويه، فإذا لم يكن مسموعا، وكان بالقياس مدفوعا فأحر به أن يكون باطلا مفعوعا، (٢).

ويحاول ابن القيم إبطال الاستشهاد باليتين السابغين اللذين اعتمد عليهما الكوفيون والاختش فيصف قول الشاعر «خبير بنو طب» بأنه «على شذوذه» وتدرته لا يعرف قائله، ولم يعرف أن متقدمي النحاة وأئمتهم استشهدوا به، وما كان كذلك فإنه لا يحتاج به باتفاق، على أنه لو صح أن قائله حجة عند العرب لاحتدل أن يكون المبتدأ محذوفا مضافا إلى «بنو طب» وأصله «كل بنو طب خبير»، وكل «خبير عنها بالمفرد... ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، فاستحق إعرابه، ويدل على إرادة العموم عجز البيت وهو قوله: «فلاتك ملغيا» مقالة لمبي، أفلا ترى كيف يعطى هذا الكلام أن كل واحد من بنو طب خبير، (٣).

والشاهد الآخر «فخبير نحن» يبطل الاحتجاج به، ذلك بأنه لا يتعلق فيه أصلا لأن أفعل التفضيل إذا وقع خبراً عن غيره وكان مقترنا به ومن، كان

(١) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٤٠

(٢) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٤٢

(٣) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٤٢

مفرداً على كل حال نحو : « الزيدون خير من العمرين » (١) . فهو عند ابن القيم .
من باب الخبر المتقدم والمبتدأ المؤخر وليس مبتدأ يرفع فاعلاً ، فلا وجه للاحتجاج
به من قبل الأخفش والكو فيين .

٣ - الشرط

تساؤل ابن القيم مبحث الشرط بإسهاب لانهضاله بالمعنى وتحديدته ، وما
يترتب على ذلك من أحكام شرعية يعنى بها الفقهاء لضرورتها في تنظيم حياة
الناس وبيان شئون معاشهم ومعادهم .

قدم لدراسة أساليب الشرط بيان أنواع الروابط التي تربط بين الجملتين
وكيفية ربطها كل جملة بالآخرى ، وهو يبين لنا عقلية ابن القيم التي تدرك الصلة
بين الموضوعات التي تتعمل بدراسة الجملة ، وكيف تعين على فهم النص وتحديد
المعنى الذي هو غاية جميع الدراسات اللغوية ، إذ أن المعنى في التركيب غير
المعنى في الإفسراد . والروابط بين الجملتين « هي الأدوات التي تجعل بينهما
تلازماً لم يفهم قبل دخولها » (٢) .

وقد قسم الروابط - وهي المعروفة بأدوات الشرط - إلى أربعة أقسام
أحدها ما يوجب تلازماً مطلقاً بين الجملتين مثبتتين أو منفيتين أو بين نفى
وثبوت أو العكس ومثال ذلك حرف الشرط « إن » وهو خاص بالاستقبال ،
والقسم الثاني أداة تختص بالماضي وتربط بين جملتين نفياً وثبوتاً في أربع صور
على النحو السابق مثل « لما قام أكرمه » ، « لما لم يقم لم أكرمه » ، « لما لم يقم
أكرمه » ، « لما قام لم أكرمه » . والقسم الثالث أداة تلازم بين امتناع الشيء لامتناع

(١) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٤٢

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٢

غيره وهي دلو ، نحو لو أسلم الكافر نجاً من عذاب الله ، القسم الرابع : أداة التلازم بين امتناع الشيء ووجود غيره ، وهي دلولاً ، نحو : لولا أن هدانا الله لضللنا (١) .

والنحاة في العادة يعنون في بحث الشرط بما يتصل بالإعراب ، وكثيراً ما يبحثونه ضمن عوامل الجزم ، فيبدأون بعوامل الجزم التي تجزم فعلاً واحداً ، ثم يتناولون أدوات الشرط ثم يكملون بالأدوات غير الجازمة (٢) ، وتنفرد عنهم إلى حصر الأدوات وبيان نوع كل أداة ، ومواضع الجزم أو الإفزان بالقاء أو الرفع ونحو ذلك مما يتصل بضبط الفعل ، ولا يعنون إلا قليلاً بما يتصل بالوسائل التي تعين على تحديد المعنى وضبطه ، أما ابن القيم فقد انصرفت عنايته إلى هذه الوسائل المتصلة بالدلالة ، فابتدأ ببحث الشرط بالحديث عن زمنه وأن المشهور تعلق الشرط والجزاء بالمستقبل فإن كان ماضى اللفظ كان مستقبل المعنى كقولك : إن مت على الإسلام دخلت الجنة ، وتقدير النحاة لهذا ونحوه أن الفعل ذو تغير في اللفظ وكان الأصل « إن تمت مسلماً تدخل الجنة » ، فغير لفظ المتنازع إلى الماضي تنزيلاً له منزلة المحقق ، وهذا التقدير يرجحه ابن القيم لأنه يوافق تصرف العرب في إقامتها الماضي مقام المستقبل وتنزيلها المنتظر منزلة الواقع المتيقن نحو « أتى أمر الله » و « دنفخ في الصور » ، ويسرى أن ذلك أرجح من التقدير الآخر الذي يرى تغير الفعل في المعنى ، وأن حرف الشرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال ، وهي لفظة على حاله (٣) .

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٤

(٢) هذا ما صنعه صاحب الألفية وشراحه تبسّع له ، انظر مثلاً شرح ابن عقيل ج ٢

ص ٢٨٥ وما بعدها

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٤

ونتيجة لما اشتهر عند النحاة من وقوع الشرط والجواب بعد ، إن ، في المستقبل اضطربوا في تخريج قوله تعالى : « إن كنت قلته فقد علمته » ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم لأم المؤمنين عائشة : « إن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله وأوبئ إليه » ، لأن فعل الشرط هنا ماضى اللفظ والمعنى ، والقول باستقباله يخل بالمقصود ، وقد راعى ابن القيم المعنى ، وحاول أن يستثمره في تحديد التخييج النحوي المتفق مع المعنى المراد لا الخلل به ، فمعنى الحاديث الشريف : إن كان صدر منك ذنب في الماضى فاستقبله بالتوبة ، فلا يخل هنا للقول بأن الشرط في المستقبل ، ومن التعسف تأويل الماضى بفعل مستقبل تقديره . إن ثبت في المستقبل أنك أذنبت في الماضى ، لأنه أيضاً يخل بالمعنى ، وما يصدق على الحديث يصدق على الآية وقد تأولها ابن السراج وكثير من النحاة بقولهم « إن ثبت في المستقبل أنى قلته في الماضى يثبت أنك علمته » ، هذا التأويل ضعيف جداً ولا ينبغي منه الالتفات (١) .

والحق أنا نلاحظ اضطراب النحاة في كتبهم لعدم استطاعتهم التوفيق بين قاعدتهم المشهورة أن الشرط بعد « إن » يقتضى الاستقبال وبين المعنى المقصود (٢)

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٥

(٢) انظر على سبيل المثال محاولات ابن هشام تخريج ماضى المعنى من أفعال الشرط نحو قوله تعالى « فاتقوا الله إن كنتم مؤمنين » وقول الشاعر .

أنتفضب إن أذنا قتيبة حزنا جهارا ولم تغضب لقتل ابن حارم

والقول « حزنا » ماضى اللفظ والمعنى فقد قيل البيت بعد قتل قتيبة ، وكذلك قول الآخر .

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن طارا عليك ورب قتل طار

وتخرجات النحويين في هذا ونحوه مضطربة نظرا لعمور قاعدتهم من شمول الواقع

اللغوى بالنسبة لهذا الموضع ، انظر ابن هشام . مفتى اللبيب ج ١ ص ٢٤ ، ٢٥

وقد استدرك ابن القيم على النحويين ما فاتهم في هذه المسألة ، وبين أن ما اشتهر من كون الشرط مستقبلاً للمعنى على الإطلاق بعد الآن ، وبعض الأدوات الأخرى خطأ ، وأن هذا الخطأ هو الذى أحدث اضطراب النحاة في تخريج كثير من النصوص التى ليس فعل الشرط فيها مستقبلاً للمعنى ، وليس هناك ما يقتضى تأويله على الاستقبال ، وإنما ينبغي تعديل القاعدة القاصرة ، وخلص ابن القيم إلى أن الصواب أن جملة الشرط والجزاء تارة تكون تعليقاً محضاً غير متضمن جواباً لسؤال : هل كان كذا ؟ ولا يتضمن لنفى قول من قال : قد كان كذا ، فهذا يقتضى الاستقبال ، وتارة يكون مقصوده ومضمنه جواب سؤال : هل وقع كذا أو رد قوله : قد وقع كذا ، فإذا علمت الجواب هنا على شرط لم يلزم أن يكون مستقبلاً لا لفظاً ولا معنى ، بل لا يصح فيه الاستقبال بحال ، كمن يقول لرجل : هل أعزقت عبدك ؟ فيقول : إن كنت قد أعزقته فقد أعزقه الله ، فما للاستقبال هنا معنى قط ، وكذلك إذا قلته لمن قال : صحبت فلاناً فيقول : إن كنت صحبتته فقد أصبت بصحبته خيراً ، وكذلك إذا قلت له : هل أذنبت فيقول : إن كنت قد أذنبت فإني قد أبت إلى الله واستغفرته ، (١) .

وهذه محاولة طيبة لابن القيم حيث أدرك قصور لقاعدة النحوية عن وصف الواقع اللغوى الصحيح وفسر رق فيها بين ما يبقى ماضياً في معناه ولا يشمل الاستقبال وبين مستقبل المعنى ، بيد أننا تأخذ عليه أنه لم يضع قاعدة ميسورة تختلف جانب القصور فيما وضعه النحاة ، ونحن نستطيع تصوير المسألة بطريقة أيسر نزعاً منها استدراك جانب القصور في القاعدة النحوية ، ويتمثل ذلك في أن الزمن كما هيئنا يتحدد بالسياق وبواسطة يمكن التفرقة بين أنواع كثيرة من الزمن لا تقصر على الأزمنة الثلاثة وإنما تشمل الأزمنة المركبة ، والنصوص

(١) ابن القيم . دلائل الفوائد ج ١ ص ٤٥ ، ٤٦

التي نحن بصدد ما يشبه ما يسمى بالماضي التام ولذلك نجد أنها تعتمد على الفعل
« كان » فعلاً مساعداً ، أو يفيد السياق تمام حدوثه في الماضي كما في البيت

أنغضب إن أذنا فتية حزنا

والذي يتضح زمنه الماضي لاعتماده على « كان » أو بقرائن السياق فهو ماضى
المعنى ولا يصح تأويله بالمستقبل .

ويمضى ابن القيم متناولاً أسلوب الشرط وهمته منصرفة — كما هو شأنه
ومنهجه — إلى ما يتصل بالمعنى وخطه وتحديد ، فيفرق بين معاني أدوات
الشرط من حيث تحقق وقوع ما يعلق عليها أو احتمالها ، وهو متصل بسبب
بمسألة الزمن ، وقد اشتهر عند الأصوليين أن الأداة « إن » لا يعلق عليها
إلا محتمل الوجود والعدم كقولك « إن تأتني أكرمك » ولا يعلق عليها بحقق
الوجود فلا تقول : « إن طلعت الشمس أتيتك » بل تقول « إذا طلعت
الشمس أتيتك » ؛ أما « إذا » فيعلق عليها الوجهان (١) .

ويؤكد ابن القيم هذا المفهوم فيذكر « أن الواقع ولا بد لا يعلق به « إن » ،
وأما ما يجوز أن يقع ويجوز أن لا يقع فهو الذي يعلق بها ، (٢) ، ويرى أن لا وجه
لاستشكال من قال إن « إن » تدخل على معلوم الوقوع كما في قوله تعالى : « وإن
كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا » وهو سبحانه يعلم أن الكفار في ريب منه (٣) .
وإذا كانت « إن » تؤدي في الكلام وظيفة ومعنى إغتر الذي تؤديه « إذا » ،

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٦ ، وانظر التفرقة بين « إن » و « إذا » عند
الأصوليين في : فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت لمحمد بن نظام الدين الأنصاري ج ١
ص ٢٤٨

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٧

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٦ ، ٤٧

فإن النظم القرآني في استعماله لكل أداة يراعى دقة التعبير ومفاسدته ، وهو ما حاول ابن القيم الكشف عنه صدد قوله تعالى: وإنا إذا أذقنا الإنسان منارحة فرح بها ، وإن تصبهم سيئة بما قد مت أيديهم فإن الإنسان كفور .

بين ابن القيم أسراراً لتعبير القرآن في وفائدة وضوع كل من الاداتين في موضعها داعياً القارىء إلى أن يتأمل كيف أتى في تعليق الرحمة المحققة لإصابتها من الله تعالى - (إذا) وأتى في إصابة السيئة - (إن) فإن ما يعرفه الله عنه أكثر . وأتى في الرحمة بالفعل الماضى الدال على تحقق الوقوع ، وفي حصول السيئة بالمستقبل الدال على أنه غير محقق ، (١) .

ويضئ ابن القيم في تحليل النص القرآني كاشفاً عن أسرار النظم المحكم مبيناً كيفية اختيار الأفعال المناسبة إلى غير ذلك على منهجه في درس النص دراسة لغوية رائعة ، ويسرد أمثلة أخرى من الآيات القرآنية مبيناً فيها دقة التعبير القرآن في وضع كل من الاداتين ، إن ، وإذا ، في الموضع الذى يقتضيه السياق (٢) . وهذا الاتجاه إلى تناول النصوص ودراستها على هذا النحو مال إليه ابن القيم وهرع فيه ويعمد من أهم خصائص منهجه .

وينتقل إلى نقطة أخرى متصلة بالمعنى أيضاً وهى ما إذا كان الشرط محالاً ممتنع الوقوع ، فالحكم أن يكون الجواب محالاً كذلك ، وأصدق الشرطية دون مفردية ، وعليه قوله تعالى : (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) ، ومنه أيضاً (لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا) ، وقوله : (قل لو كانت معه آلهة كما يقولون لاذل لا يتبعوا الى ذى العرش سيلا) ، وفائدة الربط بالشرط في

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٧

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٧ ، ٤٨

هذا الموضع أمران أحدهما : بيان استلزام إحدى التخصيصات للأخرى ، والثاني أن اللازم منتهى فاللزوم كذلك (١) .

ولا يفوت ابن القيم أن يتناول بعض مسائل الشرط التي يعنى بها النجاسة ، ونلاحظ عليه - كما لاحظنا كثيراً - أنه لا يتعصب لمذهب بعينه ، ولا لنحوى معين ، فتارة يؤيد البصريين وأخرى يؤيد الكوفيين ، وطورا يهاجم النحويين جميعاً ويدلى برأى جديد ، بيد أننا لاحظنا أن المسائل التي مال فيها إلى البصريين بعامة وسيبوية بخاصة أكثر من التي أيد فيها الكوفيين ، لكننا ليست كثرة غالبية وهو في هذا يتمشى مع روح منهجه الفقهي الذي يهاجم فيه التقليد ، ويهون من شأن أصحابها ، ويدعو إلى السير وراء الأدلة المعتمدة حيث سارت واتجهت ، دون تعصب لإمام أو لمذهب ، ويدغم التعصب المذهبي ذمًا قاسيًا ، ومنهجه النهوي تبدو فيه هذه الروح التي لا تعصب وانما تبحث عن الدليل ، فهو في منهجه موضوعي إلى أبعد الحدود ، لا تكاد تجد له هوى تشتم منه ربح التعصب المذهبي ، وما سقناه من قبل من الأمثلة يدل على ذلك ، وما نسوقه هنا يؤكد أنه حين يعرض للخلاف بين سيبويه ويونس في الاستفهام الداخل على الشرط ورأى سيبويه أن الاستفهام يتقدم على الشرط ، لأنه يعتمد عليه وعلى جوابه كقوله تعالى : (أفئن مات أو قتل انقلبتم) وقوله : (أفئن مات أو قتل انقلبتم) ورأى يونس أن يتقدم الاستفهام على الجسزاء دون الشرط لأنه معتمد على الجزاء ، حين يعرض لهذا الخلاف يؤيد رأي سيبويه ويرى أنه هو الأصوب لأن القرآن ولقياس يؤيدانه (٢) ، فهو كما نرى يعميل مع الدليل .

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٩

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٩

وفى الخلاف بين البصريين والسكوفيين فيما اذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزاء ثم ذكر فعل الشرط ولم يذكر له جزاء نحو (أقوم إن قمت) يرى البصريون أن الجواب محذوف يغنى عنه الفعل المتقدم ، وابن السراج يرى أن استعمال هذا على وجهين : إما أن يضطر إليه شاعر ، وإما أن يكون المتكلم به محققاً بغير شرط ولا فية ، ثم يبدو له عارض فيأتي بالشرط فيشبه الاستثناء ، وهذا القول يؤيده ابن مالك ويرى أن لأداة الشرط صدر الكلام ، فإن تقدم عليها شبيه بالجواب معنى فهو دليل عليه وليس إياه (١) .

أما السكوفيون والمبرد وأبو زيد فيخالفون في ذلك ويرون المتقدم هو الجزاء ، وابن القيم يؤيد السكوفيين ويرى أن قولهم - هنا - هو الصواب (٢) . ويفند صحيح الختلافين الذين يقولون بوجوب تصدير الشرط وامتناع تقدم الجواب عليه ، ويرى القياس مسوغاً لجواز تقدم الجواب على الشرط كما يتقدم الخبر على المبتدأ ، والجزاء هو المقصود والشرط قيد تابع له فرتبته من هنا التقديم (٣) .

هذان مثالان يؤكدان ما وضعته الأمثلة من قبل من اتباع ابن القيم للدليل اللغوي ونهجه منهجاً موضوعياً دون تعصب لمذهب بعينه ، وإنما يرجح أو يؤيد ما تنجبه أدلته ، وما يخدم نوعية دراسته .

ولا بد لدارس الشرط من تناول الحرف ولو ، وهو حرف له معان واستعمالات كثيرة في العربية حاول ابن هشام - معاصر ابن القيم - حصرها في خمسة أوجه ،

(١) ابن مالك : تيسيل الفوائد ص ٢٣٨

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٩ ، ٥٠

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ٥١ ، ٥٢

وابن هشام أفضل نحوى تناول هذا الحرف بالدراسة المستقصية لوظائفه المتنوعة وكيفية استخدامة في اللغة (١) ، وقد حاول أن يوفق فيه بصعوبة بين الأحكام العامة النحوية وبين المقصود من النصوص ، وهذه - في نظرنا - أهم مشكلة واجهها ابن هشام في هذا الموضوع وتمثل في أن بعض العبارات اللغوية لو حللت وفقاً لبعض القواعد والتصورات النحوية لأخل ذلك بالمراد منها ، والمعنى المقصود الذى يدركه المخاطب أو القارئ من القرائن المتنوعة العديدة التى لا يمكن تكذيبها ، وهذه الظاهرة أشار إليها ابن القيم بما يبين إدراكه للحقيقة فيما عرّفناه آنفاً من حديثه عن « إن الشرطية وما يذكره النحويون من أن الشرط بعدم المستقبل المعنى ، وقد أشار إليها من بعد السيوطى صدد دراسة لعبارة تتصل بأسلوب الاستثناء (٢) .

هذه الحقيقة التى تنبئ إليها ابن القيم تكشف عن تصور فى بعض القواعد والتصورات النحوية التى عمت دون تحفظات أو تفسيرات أو التى لم تستطع وصف الواقع اللغوى وصفاً سليماً ، وقد تبين اقصور عندما اتضح الفرق بين نتائج التحليل النحوى وفقاً لهذه القواعد وبين المعنى المقصود الذى يمكن إدراكه بالقرائن المختلفة .

وقد أدرك ابن مضاء القرطبى جانباً من هذه الحقيقة فى نقده للنحو المشرقى

(١) ابن هشام : مفتى اللبيب ج ١ ص ٢٠٥ - ٢١٥ .

(٢) السيوطى : الحاوى للفتاوى ج ٢ ص ٤٨٠ ذكر السيوطى صدد دراسته لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يسمع بى أحد من هذه الأمة يهودى أو نصرانى ثم يموت ولم يؤمن بالذى أرسلت به إلا كان من أصحاب النار » ذكر أن تنزيل المقصود من الحديث على القواعد النحوية يخل به ، أى أن التحليل النحوى حسب القواعد المعروفة للنص يخل بمسألة انظر الحاوى للفتاوى ج ٢ ص ٤٨٠ - ٤٨٤ .

عندما بين أن المعنى يمتلئ ويقسد على تقديرات النحويين ، وأهم مثال مطروحة لذلك أسلوب النداء الذي يعد النحاة فيه حرف النداء فائياً عن فعل تقديره (أدعو) وكيف أن هذا التقدير يقلب الأسلوب من كونه إنشائياً إلى أسلوب خبري ، وبين الأسلوبين فرق واضح في المعنى والحكم المترتب عليه شرعاً أو عقلاً (١) .

هذه الحقيقة جعلت ابن هشام الذي أدرك قصور بعض القواعد والتصورات النحوية ، جعلته في دراسته للحرف ولو ، يذكر أن ما اشتمر عند النحويين من أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب باطل لأن ذلك لا يصدق في مواضع كثيرة منها قوله تعالى : « ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا » ، وقوله : « ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله » ، وقول عمر رضي الله عنه : « نعم العبد صبيب لو لم يخف الله لم يعصه » ، إذ يلزم على القول بأنها حرف امتناع لامتناع ثبوت الإيمان مع عدم نزول الملائكة لأن كل شيء امتنع ثبت نقيضه ، وفي الثانية نفاذ الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلام ما تكتب الكلمات ، وفي الآخر يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف وكل ذلك عكس المراد (٢) .

ونرجح أن يكون ابن هشام قد أفاد في هذا الموضوع ما كتبه ابن القيم وفصله ، وترجيحنا يستند إلى أن ابن القيم أسن من ابن هشام فقد كانت حياة ابن القيم كما ذكرنا بين عامي (٩١ - ٧٥١ هـ) ، وكان ابن هشام أحدث منه

(١) ابن مضاء القرطبي . الرد على النحاة ص ٩٠ (محقق د. شوقي ضيف)

(٢) ابن هشام . مفتي اللبيب ج ١ ص ٢٠٦

صنا فحياته كانت بين عام (٧٠٨ - ٨٧٦) ، كما أن ابن هشام ألف كتابه «المغنى» قبل وفاته بأربع سنوات أى فى حدود عام ٨٧٥ ، أى بعد وفاة ابن القيم بنحو ست سنوات ، وقد كانت الصلاة بين الشام (موطن ابن القيم) ، ومصر وطيدة وثيقة كما بينا فى الباب الأول ، أضف إلى ذلك أن الأمثلة التى ساقها ابن القيم (١) هى نفسها التى استشهد بها ابن هشام ، فضلا عن أن إدراك ابن القيم للحقيقة التى نحن بصدد ما يبدو فى كتاباته أوضح وأدق من إدراك ابن هشام.

وقد أورد ابن القيم تخريجات النحويين وغيرهم للأمثلة السابقة وبين فساد بعضها واختار تخريج الشيخ محمد بن عبد السلام وهو : « أن الشيء الواحد قد يكون له سبب واحد فينتفى عند انقائه ، وقد يكون له سببان فلا يلزم من عدم أحدهما عدمه لأن السبب الثانى يخالف السبب الأول ... فأخبر عمر أن صميبا اجتمع له سببان يمنعه المصيبة : الخوف والإجلال فلو انتفى الخوف فى حقه لانتفى العصيان ، للسبب الآخر وهو الإجلال ، وهذا مدح عظيم له ، (٢).

ويخلص ابن القيم إلى أن « لو » حرف وضع للملازمة بين أمرين : أولهما ملزوم والثانى لازم ، وتكون هذه الملازمة على أربعة صور : بين اثنين أو ثبوتين أو بين ملزوم مثبت ولازم منتهى أو عكسه ، ومثال الأول : « قال لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى إذا لامسكم خشية الإلفاق ، ونظائره ، ومثال الثانى قوله صلى الله عليه وسلم فى ابنة عمه وأخيه من الرضاعة حمزة : « لو لم تكن ربيبتى فى حجرى لما سلمت لى » وقول عمر فى صميب « لو لم يغف الله لم يعصه » ، ومثال

(١) بدائع الفوائد ح ١ ص ٥٢ ، ٥٣

(٢) بدائع الفوائد ح ١ ص ٥٣

الثالث قوله تعالى : « ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله » ، ومثال الرابع قوله صل الله عليه وسلم : « لو لم تذنبوا لذهب الله بكم » . . .

وأما حكم ذلك فأمران أحدهما نفى الأول لنفى الثانى لأن الأول ملزوم والثانى لازم ، والملزوم عدم عند عدم لازمه ، والآخر تحقق الثانى لتحقيق الأول لأن تحقق الملزوم يستلزم تحقق لازمه ، فليس فى طبيعة « لو » ولا وضعها ما يؤذن بنفى واحد من الجزئين ولا لإثباته ، وإنما طبيعتها وحتميتها الدلالة على التلازم المذكور (١) . وهذا التلازم يتضمن نفى اللازم أو الملزوم أو تحققهما ، فالنفى أو الإثبات سببه التلازم وليس الحرف « لو » ، فإذا دخلت على جزئين متلازمين قد انتفى لللازم منهما استفيد نفى الملزوم من قضية اللزوم لا من نفس الحرف ، ويؤان ذلك أن قوله تعالى : « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا » لم يستفد نفى الفساد من حرف « لو » ، بل الحرف دخل على أمرين قد انتفاه أحدهما سمياً فلزمت بيته وبين ما يراد ففیه من تعدد الآلهة ، وتقتضى الملازمة بانتفاء الملزوم لانتفاء لازمه .

وبعد هذا التحليل الراجع للجملة الشرطية بعد « لو » ينطلق ابن القيم فيخرج جميع الآيات التى أشكلت على النحاة بمقتضى قضية الملازمة التى اهتدى إليها بفكره ، ولم يسبقه إليها — على هذا النحو — أحد الدارسين .

ويمتاز ما قدمه ابن هشام عن « لو » الشرطية بتفصيله فيما يرد منها مقيسداً بالزمن الماضى وما يكون حرف شرط فى المستقبل ، كما يعنى بتخريج كثير من

(١) بدائع الفوائد ح ١ ص ٥٥ ، ٥٦

الآيات والاحاديث والنصوص الأخرى المعتمدة في الاستدجاج ، ومن أهم ما انتهى إليه إبطال التصور المشهور عندها بأنها حروف امتناع لا امتناع ، واستحسن تعريف سيبويه لها بأنها « حرف لما كان سيقم لوقوع غيره » (١) ، هذا بالإضافة إلى حديثه عن وظائف هذا الحرف واستعماله في غير أسلوب الشرط حيث يستعمل حرفاً مصدرياً أو للتمنى أو للعرض .

ولم يقتصر ابن القيم الاستعمالات غير الشرطية للحرف «لو» ، لأنه كان في معرض الحديث عن أسلوب الشرط بأدواته المختلفة ، ولم يكن يقصد إلى بيان الحرف «لو» بصفة خاصة ووظائفه واستعمالاته كما كان قصد ابن هشام .

ويعنى الأصوليون بدراسة أسلوب الشرط والاستثناء باعتبارهما وسيلتين من وسائل تقييد المطلق (٢) ، أو تخصيص العام ، ويعرف الغزالي الشرط مفرقا بينه وبين العلة بقوله : « الشرط عبارة عما لا يوجد المشروط مع عدمه لكن لا يلزم أن يوجد عند وجوده ، وبه يفارق العلة ، إذ العلة يلزم من وجودها وجود المعلول ، والشرط يلزم من عدمه عدم المشروط ، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط » (٣) .

والشرط - عندهم - عقلي وشرعي ولغوي ، فالعقلي كشرط للحياة للعالم ، والعالم للإرادة ، والشرعي كشرط الظهارة للصلاة ، والإحصان للرجيم ، واللغوي كقوله : إن دخلت الدار فأنت طاسق ، وإن جئتني أكرمك ، فإنه

(١) ابن هشام . مغنى اللبيب ج ١ ص ٢٠٧

(٢) الغزالي . المستعنى ج ٢ ص ١٦٣ الباب الخامس . الاستثناء والشرط والتقييد بعد الإطلاق

(٣) الغزالي . المستعنى ج ٢ ص ١٨٠ ، ١٨١

يقضى باتفاق أهل اللغة اختصاص الإكرام بالمجىء ، فنزل الشرط منزلة تخصيص المعلوم ومنزلة الاستثناء إذ لا فرق بين قوله : اقتلوا المشركين إلا أن يكونوا أهل عهد ، وبين أن يقول : اقتلوا المشركين إن كانوا عماريين (١) .

وقد عني ابن القيم مما يتناوله الأصوليون بمسألة دخول الشرط على الشرط ، وحصر صورها في عشر ، وبين حكم كل صورة من حيث المعنى وما يترتب عليه من حكم شرعى إذا كانت العبارة متصلة بأمر شرعى كالطلاق مثلا ، ثم خرج على هذه الصور ما ورد فيها من آيات أو إشعار في مبحث رافع لم يسبق إلى تفصيله وتنسيقه على النحو الذى أورده (٢) .

لقد استطاع ابن القيم فى هذا المبحث أن يفيد من ثمرات الدرس البيهقي وأن يصله بالدرس النحوى ، وأن يفيد إفادة طيبة مما كتبه الأصوليون من قبله ، وأن يخرج ذلك كله فى ثوب جديد وصورة مرسومة لم يسبق إليها ، توضح فيها معالم منهجه المميزة ، ويدل بآراء وتصورات لم يسبق إليها .

يقين مما تقدم منهج ابن القيم فى الدرس النحو والذى يتميز فيه عن سائر النحاة ، ولا يدع فيه مذهبا بعينه ، أو يتأثر فيه بنحوى معين ، ولا يتعصب لأحد ، على الرغم من تقديره لآراء سيبويه ، فهو تارة ينفذ جميع النحاة ويستدرك عليهم ، وتارة يميل إلى رأى سيبويه ويهاجم غيره وثالثة يناصر البصريين ورابعة يناصر رأى الكوفيين ، وهو فى كل ذلك يتفق مع منهجته العلمى بصفة عامة والذى تحدثنا عنه فى درسه الفقهى الأصولى الذى يتميز فيه باتباع

(١) الغزالي . المستصفى ج ٢ ص ١٨١ ، ١٨٢

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٥٨ - ٦٠

الدليل ، والمسير معه حيثما سار ، ومهاجمة التقليد ، ورفض التعصب لأى مذهب من المذاهب أو لأى إمام ، وهو فيما عرضناه فى هذا المبحث يسير وفق هذا المنهج .

وقد رأيت أن أكتفى فيما يتصل بدراسة الجملة بهذين المبحثين إذ مقصودنا أن نعطي أمثلة لأرائه ومواقفه يتضح بها منهجه ولقبيته منها مكانه من الدرس اللغوى .

وجدير بنا أن نشير إلى أبحاث ابن القيم المتصلة بدراسة الجملة إشارة بحملة ، ففى أبحاث متميزة تعكس منهجه الذى وصفناه وبيننا معاملة فى أكثر من موضع ، ومن أهمها مبحث الاستثناء الذى يحظى بعناية الأصوليين الكبيرة لصلته بالمعنى ، ولكونه وسيلة من وسائل تقييد المطلق (١) ، وتتميز فيه دراسة الأصوليين بالعناية الفائقة بتحديد المعنى ومحاولة تجنب اللبس الذى تجلبه بعض الاستعمالات ، وقد تناوله ابن القيم بإسهاب ، وفصل قضاياه تفصيلاً يتميز به عن غيره من المدارس الأصوليين والنحاة إذ وصل الدراساتين ببعضهما ببعض ، وتناول اختلافات النحاة ، وعرضها عرضاً طيباً ، وهاجم بعضها وناعى بعضها آخر أو انتقدتها جميعاً ، ولولا خوف الإطالة لعرضنا المبحث والكرام التى اشتهر بها وتفرد بها ، ولكننا نكتفى بالفت ليلها (٢) .

وعنى أيضاً مما يتصل بدراسة الجملة بمبحث العطف بحروفه المختلفة

(١) الفزالى . المستقصى ج ٢ ص ١٦٣

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٥٦ - ٧٥

ومعانيها والفروق الدقيقة بينها (١) ، والنعته (٢) ، والتوكيد (٣) ، والبديل (٤) والظروف (٥) ، والحوال (٦) ، وغير ذلك من الأبحاث والإشارات الهامة التي يتناولها صدد موضوعات أخرى ، وهو في كل ذلك يتناول بالدراسة الرائعة والتحليل العليلب الدقيق ما يتصل بما يبحثه من آيات الكتاب العزيز محاولا أن يبين وجه الصواب في درسها لغويا درسا يدرك به معناها المقصود دون أدنى تحريف أو زيادة أو نقصان ، ويكشف عن أسرار التعبير ومناسبة كل لفظ لموضعه من النظم .

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد . ج ١ ص ١٨٩ - ٢١١

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٧٣ - ١٨٦

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٢١١ - ٢٢٣

(٤) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٢ ص ٨ - ١٩ ، ص ٤١ - ٤٢

(٥) » » . بدائع الفوائد ج ٢ ص ٩٨

(٦) » » . بدائع الفوائد ج ٢ ص ١١٦

ثالثاً : الإعراب

نقصد بالإعراب هنا مدلوله الواسع الذي يشمل تخريج الأساليب العربية بما تحويه من أدوات لها وظائف مختلفة ومتنوعة على القواعد النحوية ؛ وبعبارة أخرى ما يتصل ببيان موضع المفردات من الجملة ومواضع الجمل بعضها من بعض وما يعين على ذلك ويصكون بمثابة الوسائل أو الأدوات أو العلامات الدالة .

إن الإعراب بهذا المفهوم نوع من أنواع التحليل النحوي له أثره في الدرس اللغوي بعامة إذ يعين على تحديد وإدراك المعنى الذي هو غاية كل فرع الدرس اللغوي ، على الرغم من أن المعنى قد يتخذ وسيلة من الوسائل الهامة في تناول الإعراب .

لسنا — إذن — نقصر على الإعراب بمفهومه الضيق الذي يقابل «البناء» والذي يعرف بأنه الأثر الظاهر أو العقدي الذي تجلبه العرامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع ، إنما مقصودنا يشمل ذلك وينجسأوزه إلى ما هو أهم وما يمكن أن يسمى بحق بالتحليل النحوي للأسلوب بعامة وللجملة بخاصة .

ودراسة النحو بعامة والإعراب بخاصة يوجه إليها النقد من قبل بعض الباحثين المحدثين بأنها تعنى بالتحليل أكثر من عنايتها بالتركيب ، وأنه كان يجب على النحويين أن ينظروا إلى التحليل باعتباره طريقاً للوصول إلى التركيب ، وذلك بأن المادة المدروسة تصل إلينا حين تصل في صورتها المركبة ، ولكن الاعتبار في العملية لدراسة هذه المادة تفرض على هذا السياق المركب أن ينحل إلى أسفـر مكوناته وعناصره ، حتى يمكن الوصول إلى الخصائص التحليلية لهذه

العناصر ، والناتج الذى يعمل إليها بواسطة التحليل تحمل في طياتها زعما اعتباطيا بصحتها وإطرادها .. وأن نتائج النظر إلى السياق تفرض عناصر جديدة على المكونات التحليلية هى حلول لما قد يكون بين النظام وبين السياق من تضارب ، أو هى بعبارة أخرى معالم سياقية أو ظواهر موقعية لا وجود لها إلا في السياق المنطوق وبسببه ، (١) .

وهذا النقد صحيح في جملته ، لسكنا ننتدرك عليه في التفصيل أن بعض الدارسين القدماء لم يفتهم التنبيه على ما يمكن أن يحدث من تضارب بين ما يفرضه السياق وبين نتائج التحليل ، وقد بينا - في تناوئنا لمبحث الشرط - كيف تنبه ابن القيم إلى هذه الحقيقة في أكثر من موضع وكيف أفساد منه ابن هشام ونبه على قصور بعض النصوص والقواعد النحوية وكيف أن نتائج التحليل المبينة على أساسها تعارض المعنى المدرك بقرائن الحال والسياق كما تنبه إليها السهوطى في دراسته لبعض النصوص . (٢) وسنرى هنا كيف أن ابن القيم جعل للسياق اعتبارا هاما في الدراسة النحوية بعامة وفى الإعراب أى التحليل بخاصة .

تعرض ابن القيم لإعراب قوله تعالى : يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ، ، فبين أن المعنى الذى تدل عليه قرائن السياق هو أن الله وحده كافيك وكافى أتباعك فلا يحتاجون معه إلى أحد ، (٣) . ثم تعرض للوجوه المحتملة في إعراب الواو وإعراب « من » ، بالتالى وما يترتب على ذلك من تغير في

(١) د. تميم حسان . اللغة العربية . منهاها ومبناها ص ١٦ ، ١٧

(٢) راجع ما كتبه عن ذلك صعد مبحث الشرط وبخاصة عن الحرفين «لن» و«لو» ،

(٣) ابن القيم . زاد اللاماد في هدى خبر المبادئ ج ١ ص ٤

المعنى يقول : «وهنا تقديران : أحدهما : أن تكون الواو عاطفة لـ « من » على الكاف المجرورة ، ويجوز العطف على التضمين المجرور بدون إعادة الجار على المذهب المختار وشواهد كثيرة ، وشبه المفع منه واهية . والثاني : أن تكون الواو واو « مع » ، وتكون « من » في محل نصب عطفاً على الموضع فإن « حسبك » ، في معنى « كافيك » ، أى الله يكفيك ويكفى من اتباعك كما تقول العرب : حسبك وزيداً درهم ، قال الشاعر :

إذا كانت الهيجا وانشقت العصا

فحسبك والضحاك سيف مهند

وهذا أصح التقديرين ، وفيها تقدير ثالث : أن تكون « من » في موضع رفع بالابتداء أى : « ومن اتبعك من المؤمنين فحسبهم الله » ، وفيها تقدير رابع وهو خطأ من جهة المعنى وهو أن تكون « من » في موضع رفع عطفاً على اسم الله ويكون المعنى . حسبك الله وأتباعك ، وهذا وإن قال به بعض الناس فهو خطأ محض لا يجوز حل الآية عليه ، فإن الحسب والكفاية لله وحده كالنحو كل والنتوى والعبادة قال الله تعالى : « وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله هو الذى أيدك بنصره وبالمؤمنين » ، ففرق بين الحسب والتأييد فجعل الحسب له وحده ، وجعل التأيد له بنصره وبعياده ، وأثنى الله سبحانه على أهل التوسيد والتوكل من عباده حيث أفردوه بالحسب فقال تعالى : « الذين قال لهم الناس إن للناس قسدا جمعوا لكم فآخذوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل » ، ولم يقولوا : حسبنا الله ورسوله ، فإذا كان هذا قولهم ومدح الرب تعالى لهم بذلك فكيف يقول رسوله : الله وأتباعك حسبك ، وأتباعه قد أفردوا الرب تعالى بالحسب ، ولم يشركوا به وبين رسوله فيه فكيف يشرك بهتهم

وبينه في حسب رسوله، هذا من أحل المحال وأبطل الباطل .. والأدلة الدالة على بطلان هذا التأويل الفاسد أكثر من أن نذكر هنا « (١).

إن هذا المثال — فضلا عن غيره — يدل على أن ابن القيم يضع للسياق وقرائنه اعتبارا هاما في الإعراب، بل أنه يتخذ منه أساسا يبنى عليه، وآلة للحكم على نتائج التحليل وتوجيهها الوجهة السليمة، فقد رأينا كيف فند ابن القيم ما يمكن أن يفهم بناء على ما يجيزه التحليل النحوي من أن المعنى (الله وأتباعك حسبك) وهو فهم قد يبدو قريبا إلى الذهن، والنحو يجيزه عطفًا له (من) بالواو على (حسب)، وبالرغم من جوازه نحويا فإن السياق يبطله، وقد أورد ابن القيم من آيات القرآن الكريم ما يدل على أن سياق النص القرآني بعامة ومدلول كلمة (الحسب) فيه لا يستقيم مع فهم الآية على هذا النحو.

وقد أورد تنخريجات إعرابية أربعة، أبطل أحدها وأبقى ثلاثة تدل على المعنى الذي تؤدي إليه قرائن السياق المتنوعة.

ويبدو من الملاحظة الأولى أنه يميل إلى ترجيح التنخريج الإعرابي الذي يعطى دلالة أقوى على المعنى المقصود من النص، بعبارة أخرى: التنخريج الذي يجاوب تجاوبا أكثر مع قرائن السياقات المختلفة ويصايرها، ولذلك كان أصح التنخريجات عنده ما يعتبر الواو للهبة، إذ تكون (من) على هذا التنخريج مفعولا معه، وتكون دلالة النص التي تبني على ذلك قاطعة بلا شبهة في دخول أتباع الرسول معه في أن الله تعالى حسبهم وكافهم.

(١) ابن القيم. زاد المعاد ج ١ ص ٤ وقد أورد ابن بعض الآيات القرآنية التي زين بواسطتها معنى الحسب في السياق القرآني وكيف أنه يختص بالله وحده

أما التخريج الأول الذى يحتمله النص أيضاً فإنه يجعل الواو عاطفة لمن، على (الكاف) المجزورة فالتقدير أحسبك الله وحسب من اتبعك، وفى هذا التخريج يصرح ابن القيم بجواز العطف على الضمير المجزور دون إعادة الجار وبأن هذا هو المذهب المختار عنده، وهو بذلك يخالف جمهور البصريين الذين منعوا هذا النوع من العطف، ويتابع الكوفيين ويؤنس والآخرين وابن عقيل وأبا حيان وابن مالك وغيرهم من المتأخرين^(١)، الذين أجازوا هذا العطف وشواهد به بالفعل كثيرة، فابن القيم فى اختياره يتفق مع منهجه الذى يراعى للدليل - حيثما كان - دون تعصب لمذهب.

والتخريج التحليل أو الإعرابى الثالث يجعل (من) فى موضع رفع بالابتداء ويجعل الواو بذلك عاطفة لجملة على جملة أى استثنائية، فالتقدير: ومن اتبعك من المؤمنين حسبهم الله، وهذا التخريج لم يعلق عليه ابن القيم بغية ما يفيد احتمال صحته، وقد ذكره فى آخر الوجوه الصحيحة وقدم عليه الوجهين الآخرين، ذكرنا وبدوا أنه قصد ذلك لأن هذا الوجه فى دلالته على المعنى يحتاج إلى تقدير محذوف هو الخبر، والتخريجان السابقان له لا يحتاجان إلى تقدير محذوف، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى فى عرف النحويين مما يحتاج إلى تقدير.

وهذا مثال آخر لا يقل عن السابق فى دلالته على استصحاب ابن القيم لسياق النص، واستخدامه فى الوصول إلى المعنى وتصحيح نتائج التحليل النحوى (الإعراب) وتقويمها، واتخاذ من السياق محكاً لاختيار الوجوه المحتملة، هذا المثال يتضح

(١) راجع على سبيل المثال فى هذه المسألة شرح الأئمة على ألفية ابن مالك ج ٣

من ثناؤه بالتحليل لقوله تعالى : (وربك يخلق ما يشاء ويختار ، ما كان لهم الخيرة) حيث يبين أن معنى الاختيار في الآية هو الاصطفاء والاجتماع ، ثم يقول : (وأصح القولين أن الوقف التام على قوله تعالى (ويختار) : ويكون (ما كان لهم الخيرة) نفياً أى ليس هذا الاختيار إليهم ، بل هو إلى الخالق وحده فكما هو المتفرد بالخلق ، فهو المتفرد بالاختيار منه ، فليس لأحد أن يخلق ولا يختار سواه ، فإنه سبحانه أعلم بمواقف اختياره ، وبحال رضاه ، وما يصلح للاختيار مما لا يصلح له ، وغيره لا يشاركه في ذلك بوجه ، وذهب بعض من لا تحقيق عنده ولا تحصيل إلى أن (ما) في قوله : (ما كان لهم الخيرة) موصولة وهى مفعول (يختار) أى : ويختار الذى لهم الخيرة ، وهذا باطل من وجوه : أحدها : أن الصلة حينئذ تخلو من العائد لأن (الخيرة) مرفوع بأنه اسم كان و (لهم) خبره ، فيصير المعنى : ويختار الأمر الذى كان الخيرة لهم ، وهذا التركيب محال من القول ، فإن قيل : يمكن تصحيحه بأن يكون العائد محذوفاً ويكون التقدير : ويختار الذى كان لهم الخيرة في اختياره ، قيل : هذا يفسد من وجه آخر وهو أن هذا ليس من المواضع التى يجوز فيها حذف العائد فإنه إما يحذف مجروراً إذا جر بحرف جر الموصول بمثله مع اتحاد المعنى ...

الثانى : أنه لو أريد هذا المعنى لنصب الخيرة ، وشغل فعل الصلة بضمير يعود على الموصول فكأنه يقول : ويختار ما كان لهم الخيرة ، أى الذى كان هو عين الخيرة لهم ، وهذا لم يقرأ به أحد البتة ، مع أنه كان وجه الكلام على هذا ، التقدير الثالث : أن الله سبحانه وتعالى يحكى عن الكفار اقتراحهم في الاختيار وإرادتهم أن تكون الخيرة لهم ، ثم ينفى هذا سبحانه عنهم ، ويبين تفرد به بالاختيار كما قال تعالى : (وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رءس من القرينتين عظيم . أم يسمعون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ...

الآية) فأنكر عليهم صيغاته تخيرهم عليه ، وأخبر أن ذلك ليس لديهم ، بل إلى الذى قسم بينهم معا يشتم الماتضمنة لأرزاقهم ومدد آجالهم (١) .

وتمضى ابن القيم مسدداً بآيات أخرى من الذكر الحكيم ليستعين بها على تحديد وظيفة (ما) فى هذا السياق ولتخلص إلى أنها نافية وليست موصولة وهكذا يستعين بسياق النص القرآنى ليس فى هذا الموضع فحسب بل فى مواضع كثيرة متنوعة ليصل منها إلى تحديد مدلول اللفظ ووظيفة النحوية ، وهو نفس الوقت تحديد للوجه الإعرابى الذى يختاره بحيث يكون متفقاً مع المعنى الذى استدل عليه بالفرائض الحالية والسياقية المفعلة .

والإعراب بمفهومة الخاص أى الذى هو قسم البناء يعرف بأنه أثر ظاهر أو مقدر تجلبه العوامل فى آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع . ونظرية العامل من أهم الأسس التى بنى عليها النحو العربى ، ومهما قيل فى شأنها من قبل الناقدين القدماء كابن مضاء أو المحدثين الذين هاجموا النحو العربى من خلالها بحق وبغير حق ، مهما قيل فى ذلك فإنه لا بد من أن يصلح أساساً ليقام عليه النحو إذا ما ألقينا فكرة العامل .

لم يستطع ابن مضاء أن يفسر شيئاً فى المنهج النحوى القديم ، ولم يستطع المحدثون وعلى رأسهم صاحب كتاب « إحياء النحو » أن يقيموا منهجاً جديداً لدراسة اللغة يكون هديلاً للمنهج القديم ، وفشلت تجاربهم وظهور قصورها الواضح عند التطبيق .

ويكفى أن نشير إلى أن هجوم ابن مضاء على النحو العربى بعمامة ونظرية العامل

(١) ابن القيم : زاد المعاد فى هدى خير العباد ج ١ ص ٥

بخاصة قد بناه على فلسفة غير لغوية هي الآن مرفوضة في الدرس اللغوي الحديث ، ففى محاولته إنكار وجود حامل لفظى أو معنى أحدث الإعراب يرى أن « القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا باطل عقلا وشرعا ، لا يقول به أحد من العقلاء إهان يطول ذكرهما فيما المقصد لإيجازه : منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب « زيد » بعد (إن) فى قولنا (إن زيدا) إلا بعد عدم (إن) (١) .

والكلام عن عدم اللفظ بعد نطقه وأن المعدوم لا يعمل فى الوجود أمر عقلى بعيد عن واقع اللغة ، يعكس فلسفة رائجة فى ذلك العصر لم يكن لها لى اللغة صلة ، ولا يشك أحد من دارسى اللغة فى تأثير أجزاء الكلام بعضها فى بعض إذا ما نظمت فى تركيب معين ، وليس هذا التأثير مقصورا على الأثر الإعرابى فى لغة معربة كالعربية ولكنه يمتد إلى المعنى والاصوات ، فاحتجاج ابن مضياء ضعيف بعيد عن الصواب .

لقد أيد ابن القيم — شأن جمهور النحويين واللغويين — نظرية العامل واحتج لها فى بعض المواضع مبينا أن العمل النهوى يكون من تأثير المعانى الداخلة من بعض الألفاظ على بعض يقول : (أصل الحروف أن تكون حاملة لأنها ليس لها معان فى أنفسها ، وإنما معانيها فى غيرها ، وأما الذى معناه فى نفسه وهو الاسم فأصله ألا يعمل فى غيره ، وإنما وجب أن يعمل الحرف فى كل ما دل على معنى لأنه اقتضاء معنى فيقتضيه عملا ، لأن الألفاظ تابعة للمعانى فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظ — وذلك

(١) ابن مضياء القرطبي . الرد على النحاة ص ٨٧

هو العمل (١) .

ولم يفت ابن القيم أن يعلل تعليلا مقبولا ورد بعض الحروف غير حاملا للغة (٢) وقد تبع السابقين في تقسيم العامل إلى لفظي ومعنوي وبين أن (اللفظ أقوى من المعنوي) (٣) .

وبرى أن (إلا) في الاستثناء (موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعد كتوصيل واو المفعول به الفعل إلى العمل فيها بعدها) (٤) وهي بذلك كانت موصلة الفعل والفعل حامل فكأنها هي العاملة ، فإذا قلت : ما قام إلا فقد أهملت الفعل على معنى الإيجاب كما لو قلت : قام زيد لا عمرو (وقا (إلا) مقام نفى الفعل عن (عمرو) ، فلذلك قامت (إلا) مقام بحسب الفاعل لزيد إذا قلت : ما جاء أدنى إلا زيد (فكأنها هي العاملة فاستغنوا عن إعمالها عملا آخر) (٥) .

وما ذكره ابن القيم موافق لمذهب السيرافي ونسب إلى سيويه وابن عقيل ووصفه بأنه (الصحيح من مذاهب النحويين) (٦) ، وكذا الشلوبين .

ومن النحاة كابن مالك من يرى أن (إلا) هي الناصبة للمستثنى بنفسه والمذهب الثالث يرى أصحابه أن العامل هو الفعل الواقع قبل (إلا) د

-
- (١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٠ .
 - (٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣١ ، ٣٢ .
 - (٣) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٣ .
 - (٤) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٣ .
 - (٥) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٣ .
 - (٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٥٠٦ .

وساطتها، والمذهب الرابع يرى أن العامل فعل محذوف تدل عليه (إلا) والتقدير استثنى زيادا (١).

ويرى ابن القيم نفس الرأي في حروف العطف فمن هو صلة للعمل وليست عاملة بنفسها (٢).

وبطل اختصاص الآثار الإعرابي بالأواخر بأنه (دليل على المعاني اللاحقة للمعرب، وتلك المعاني لا تلحقه إلا بعد تحصيله وحصول العلم بحقيقته فوجب أن يترتب الإعراب بعده، كما ترتب مدلوله الذي هو الوصف في المعرب) (٣).

ويبدو منهج ابن القيم الذي يتسم بالبحث عن الدليل واتباعه وعدم التعصب لمذهب أو لإمام وانحياها فيما يتصل بضمنايا الإعراب وما يتصل به من بحث العوامل، فهو — مثلا — يخالف سيبويه في الألف والواو والياء التي تلحق آخر الأسماء الخمسة، فيبينما يرى سيبويه أنها حروف إعراب يختار ابن القيم أنها علامات إعراب وليست حروفا و (برهان ذلك أنك تقول: (أخى) و (أبى) إذا أضفت إلى نفسك، كما تقول: (يدى) و (دمى)؛ لأن حركات الإعراب لا تجتمع مع ياء المتكلم كما تجتمع معها واو الجمع، فلو كانت الواو في (أخوك) حرف إعراب لقلت في الإضافة إلى نفسك هذا أخى [بتشديد الياء] كما تقول: هؤلاء (مسلمى) فتدغم الواو في الياء لأنها حرف إعراب عند سيبويه

(١) انظر تعليق الشيخ محمد محي الدين على شرح أمث عقيل ج ١ ص ٥٠٦، وراجع: الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري الجزء الأول للسألة رقم ٤٠.

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٣، ٣٤.

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٤.

وعند غيره علامات إعراب، فإذا كانت واو الجمع تثبت مع ياء المتكلم وهي غير زائدة، وهي عند غيره علامة إعراب، فكيف يحذف لام الفعل وهي أحق بالثبات منها (١) .

وابن القيم - في هذا الموضع - يناصر رأى الكوفيين لأن الدليل أداة إلى ذلك . ويخالف جمهور البصريين وسيبويه الذين يقولون بأنها حروف إعراب ؛ ويخالف كذلك الرأى الثالث الذى يذهب أصحابه إلى إعراب هذه الأسماء بحركات مقدرة فوق نفس الحروف ، وهو رأى يحاول التوفيق بين الرأيين السابقين (٢) .

ويرى جمهور النحويين فى الأمثلة الخمسة المعروفة بالأفعال الخمسة أنها ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذف النون (٣) ، ويرى بعضهم أن هذه الأمثلة معربة بحركات مقدرة على لام الفعل (٤) ، منع من ظهورها حركة المناسبة وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدور (٥) .

ولم يناصر ابن القيم رأى الجمهور وهو الرأى المشهور بل قال بالرأى الآخر واحتج له بأنه (يستحيل أن يحول بين حرف الإعراب وبين إعرابه اسم فاعل

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٠ .

(٢) شرح ابن عقيل ج ١ ص ٤٠ ، وانظر تعليق الشيخ مهمل محي الدين على شرح ابن عقيل ج ١ ص ٤٠ ، ٤١ ، وابن عقيل أحده الذين رجحوا الرأى الثالث ، انظر : ابن مالك : تسهيل الفوائد ص ٩٠ ، ٨ .

(٣) انظر مثلاً : شرح ابن عقيل ج ١ ص ٧١ .

(٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٩٨ .

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ج ١ ص ٩٨ .

أو غير فاعل ، مع أن العدم ليس بشيء فيكون إعرابا وعلامة لشيء في أصل الكلام (١) . أى أن الفصل بالضمير بين لفظ الفعل وبين النون التي اعتبرها معظم النحاة علامة لإعراب غير جائز ، كما أن الحذف عدم فكيف يكون العدم علامة على شيء ؟

هذا التحليل يبدو — من وجهة نظرنا — عقليا غير مقنع في تناول اللغة ، واعتبار النون حرفا دالا على الإعراب ثبوتا وحذفًا أظهر وأوضح ، وهو أصوب من ناحية الوصف الشكلى للغة ، بينما يتجه ابن القيم وأصحابه في هذا الموضوع اتجاها عقليا منطقيًا .

وشبيه هذا المثال موقفه من المضارع المتصل بنون النسوة ، فهو في اللغة ملتزم للسكون ولذلك اعتبره سبويه وجمهور النحويين مبينا ، وهو الرأي القريب المأخذ والأصوب لأنه أدق في وصف الحالة اللغوية وسفها شكليا ، أما ابن القيم فقد ناصر الرأي الآخر الذى يرى أن الفعل في هذه الحالة مغرب ، لوجود المضارعة الموجبة للإعراب « فتى وجدت الزوائد الأربع وجدت المضارعة ، وإذا وجدت المضارعة وجدت الإعراب » (٢) ، وهذا الرأي — كما هو واضح — أبعد مأخذا من الأول ويستلزم من المغرب أن يقدر حركات فوق الحرف المبني وفي ذلك من التكلف ما فيه ، كما أنه يتجه انجاسا عقليا بعيدا عن الوصف الواقعى للمظاهرة اللغوية التى لا يحكمها المنطق العقلى .

ونعود إلى الإعراب بما هو تحليل نحوى للأسلوب بعامة والمجملات بخساسة فنجد ابن القيم — فضلا عما أشرنا إليه من استخدامه قرائن انسياق في تحديد

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٣ .

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٤ .

الوجهة الصائبة لهذا النوع من التحليل - يستخدم التحليل الصرفي للكلمة ليتم به تحليله السابق ، وقد مررنا ما يدل على ذلك في بعض ما قدمنا من أمثلة ؛ لكننا نسوق مثالا يتضح فيه هذا النوع من التحليل وهو إعرابه لعبارة « يسم الله الرحمن الرحيم » . حيث بين اختلاف النحويين في إعراب « الرحمن » وهل يعرب هدلا أم نهنا ، فالقائلون بأن « الرحمن » علم بمعلومته هدلا ، والقائلون بأنه صفة لله تعالى يعربونه صفة ، وقد بين ابن القيم أن أسماء الله تعالى أعلام ونعوت في نفس الوقت ولا تنافي فيها بين العلية والوصفية ففي هذا الموضع يجوز فيها الوجهان ، وقد اتبع ابن القيم ذلك بتحليل صرفي له دلالة هامة على المعنى وذلك في الفرق بين اسم « الرحمن » و « الرحيم » فالرحمن « دال على الصفة القائمة به سبحانه ، والرحيم دال على علاقته بالمرحوم ، فكان الأول للوصف والثاني للفعل ؛ فالأول دال على أن الرحمة صفته ، والثاني دال على أنه يرحم مخلقه برحمته ، وإذا أردت فهم هذا فتأمل قوله « وكان المؤمنين رحيمًا » ؛ « إنه بهم رؤوف رحيم » ، ولم يجر قط « رحمن بهم » فعلم أن « رحمن » هو الموصوف بالرحمة ، ورحيم هو الراحم برحمته (١) .

وثمسة أمثلة أخرى تدل على منهج ابن القيم الذي وصغناه - في التحليل النحوي ، وتبين استقصاءه لأقوال النحاة ودراسته لها بعناية ، وتكشف عن صحة اطلاعه ، ويكفيها بعد ما قدمنا من أمثلة وضحت ما ذكره أن نحيل إلى بعض هذه الأمثلة (٢) .

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٢٤ .

(٢) انظر مثلاً في بدائع الفوائد ج ٢ ص ١١٩ حيث تناول بأسهاب عبارة « هذا برأ أطيب منه وطباً » ، وج ٣ ص ٤٥ إعراب قوله تعالى : « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم » .

وجدير بالذكر أن جهد ابن القيم في هذا النوع من التحليل لم يكن مستقصيا لموضوعات الاعراب وأقسامه وأدواته كما فعل معاصره ابن هشام في كتابيه «الإعراب عن قواعد الإعراب» و«مغنى اللبيب»، ولأنما كان من فروع الدراسة لبعض الآيات والنصوص والأساليب؛ ولكل من الابهاميين في التصنيف الاعرابي طريقته الخاصة به، وما قدمه ابن القيم ينم عن شخصية متميزة ومنهج واضح مستقيم.

الفصل الثاني

دراسة المعنى

يشغل المعنى اللغوى جميع المتكلمين باللغة ، ومن ثم شارك فى تناوله بالدراسة علماء ومفكرون من عيادين مختلفين ، فالفلاسفة والمنطقة وفقهاء الشرائع المتباينة والقوانين الوضعية وعلماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والأدباء كل هؤلاء وغيرهم قد عتوا بالمعنى ، وأدلت كل طائفة فيه بدلوها ، وكان لكل طائفة منهاجها الخاص ؛ واهتمامها المميز فى تناول المعنى .

وعلم الدلالة أو دراسة المعنى ويسمى بالسميانتيك Semantics فرع من فروع علم اللغة ؛ وهذه الدراسة هى غاية جميع الدراسات اللغوية : الصوتية والفونولوجية والنحوية والمعجمية ، وهذه الأنواع من الدراسة من صميم عمل اللغويين ، ومن ثم فإن دراسة المعنى بقيامها على أساس منها تبدو أقرب إلى اللغويين وألصق بمعلمهم (١) .

وكما تدرس الأصوات والفونولوجيا والنحو باعتبارين مختلفين هما الوصفى الثابت ، والتاريخى المتطور ، كذلك يدرس المعنى من الناحية الوصفية بدراسة معانى الكلام فى لغة من اللغات فى فترة من فترات استعمالها فى مكان محدد ، وتدرس من الناحية التطورية عن طريق دراسة تغير معانى الكلام فى لغة من اللغات من عصر إلى عصر (٢) .

ويرى بعض اللغويين أن السميانتيك يدرس المعنى على مستوى اللفظة المفردة على نحو ما يجرى فى المعجمات وما يشبهها من كتب اللغة التى تعنى بالثروة اللفظية (٣) وفضلا عن أن هذا النوع من الدراسة لم يضاف جديدا للدراسة القديمة المعروفة

(١) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٢) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٣) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى ص ١٥٣ .

نجد (المعنى المعجمي) ليس كل شيء في إدراك معنى الكلام ، فهناك عناصر غير لغوية ذات دخل كبير في تحديد المعنى ، بل هي جزء أو أجزاء من معنى الكلام كـ شخصية المتكلم ، وشخصية المخاطب وما بينهما من علاقات ، وما يحيط بالكلام من ملائسات وظروف ذات صلة به كالجزء أو الحالة السياسية لـ غير ذلك ؛ ويتضح ذلك على أجلي وجه في الكلام الحى الذى نستطيع أن نسجل فيه نطق الكلام بخصائصه البارزة مثل التثنية والارتكاز (١) ، وهذه العناصر نسميها مع القدماء قرائن السياق .

وهناك فريق آخر من اللغويين وسعون علم الدلالة بحيث يشمل الجانب المعجمي ، ويتناول دراسة المعنى ومشكلاته على مستوى التراكيب ، ومن ثم كان عندهم فرعان لعلم الدلالة هما السيميائيك المعجمي Lexical Semantics والسيميائيك النحوي Syntactic Semantics ، والآخر يلتقى مع نظرية النظم عند عبد القاهر (٢) .

وهناك فكرة ثالثة تخصص السيميائيك لدراسة المعنى على مستوى اللفظة والعبارة كليهما ، ويمكن مع مراعاة العناصر غير اللغوية أى العناصر الاجتماعية ومن زاوية الاستعمال الحى في البيئة الخاصة (٣) .

مناهج دراسة المعنى عند اللغويين المحدثين :

يمكن بنا أن نشير إشارة سريعة مجملة إلى أهم المناهج الحديثة في دراسة المعنى :
هناك المدرسة الاجتماعية السويسرية الفرنسية التى يعد دى سوسير

(١) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٨٨ .

(٢) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثانى ص ١٥٣ .

(٣) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثانى ص ١٥٣ .

مؤسسها (١) ، وتبنى هذه المدرسة نظريتها في اللغة على أساس نظريه دوركيم الذى يعتبر ما يسميه (نشاط الجماعة) مستقلا عن أى فرد من أفراد المجتمع ، ويفرق دى سوسير بين ما يسميه (القيمة اللغوية) للكلمة وبين ما يسميه (المقصود) من الكلمة ، ويكفى لدراسة (القيمة اللغوية) عنده أن ندرس عنصرين هما (الفكرة) التى تدعو (صورة سمعية) أو (أصواتا) معينة و (الصورة السمعية) التى تدعو (الفكرة) .

إن معنى كلمة من الكلمات عند دى سوسير هو ارتباط متبادل أو علاقة متبادلة بين الكلمة وهى الصورة السمعية وبين الفكرة . والكلمة (علامة لغوية) ودى سوسير يرى أن (العلامة اللغوية) لا تخلق وحدة بين اسم ومسمى ولكن بين فكرة وصورة سمعية .

ومما نك المدرسة السلوكية الأمريكية وخير ممثل لها هو بلومفيلد والمعنى عنده ينبغى أن يعرف عن طريق أحداث عملية أى فسيولوجية أو فيزيقية مرتبطة به ، فعنى (الجوع) فى قولى : (أنا جائع) يعرف بالتهلص العضلى ، وما يحدث فى المعدة من إفرازات ، وما قد يصحب ذلك من عطش ... الخ ، ويرى بلومفيلد أن دافسكار ، و (التصورات) ينبغى أن يعاد وصفها بالفاظ فيزيقية ، وحتى (الحب) و (السكره) وما لايها ينبغى وصفها بمثل هذه الطريق وكلمة مثل (الملح) نستطيع تعريفها عن طريق العناصر الكيميائية المكونة له (٢) .

ومين بلومفيلد بين الكلام وبين ما يسبقه وما يتلو من أحداث عملية عن

(١) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٢٧ - ٢٣١ .

(٢) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٢١ - ٢٢٦ ،

Bloomfield (Leonard) Language.

طريق مثاله المشهور جاك وجيل والتفاحة فعلى فرض أن (جيل) تستشعر الجوع وترى تفاحة على شجرة فتحدث ضجة بمنجرتها فيقفز (جاك) من على السور ويتساق الشجرة ويقطف التفاحة ويحضرها لجيل فتأكلها فهذه الواقعة تتكون من ثلاثة أقسام :

١ - أحداث عملية سابقة على الحدث الكلامي

٢ - الكلام

٣ - أحداث عملية تلي الحدث الكلامي

والمعنى يتكون من الأشياء الهامة التي يتعلق بها الكلام أى من الأحداث العملية (التي تكون القسمين الأول والثالث من قصة جاك وجيل والتفاحة) فتعريف المعنى ينبغي أن يعتمد على موقف المتكلم وموقف السامع ، ويدخل بلومفيلد في اعتباره - بالرغم من منهجه السلوكي - العناصر غير اللغوية المتصلة بالكلام ، ويعدّها عنصراً لازماً لإدراك معنى الكلام ، فالمدرسة السلوكية لا تهمل ما يسمى بالعناصر الاجتماعية ، ولكنها تعبر عنها بمصطلحات خاصة بها .

وبلومفيلد يرفض مذهب للعقلين الذين يعرفون معنى أية صيغة لغوية بأزاه الحدث العقلي الخاص الذي يحدث في كل متكلم و سامع عند نطق أو سماع هذه الصيغة ، فالمتكلم الذي ينطق كلمة "تفاحة" مثلاً لديه صورة ذهنية لها ، وهذه الكلمة تستدعى صورة مماثلة في ذهن السامع فاللغة عند العقلين وسيلة للتعبير عن الأفكار والشعور والرغبات (١) .

وعلى الرغم من موقفه من المدرسة العقلية فكلامه في هذا الموضوع يتضمن

(١) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ١٦٥ .

اعترافا بإمكان دخول العناصر الذهنية أو العقلية في المسائل اللغوية غير أنه يذهب
بعدم الاتجاه إليها لصعوبتها (١) .

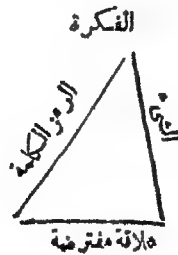
وهناك نظرية أولمان (٢) في دراسة المعنى والتي أقامها على أساس ما سماه
أوجدن وريتشاردز بالمثلث الأساسي (٣) الذي يحدد الجوانب الرئيسية لاية
علاقة رمزية فالجانب الأول وهو الرمز وفي اللغة هو الكلمة المكونة من مجموعة
من الأصوات مثل «منضدة» ، والجانب الثاني هو المحتوى العقلي الذي يحضر في
ذهن السامع ، أما الجانب الثالث فهو الشيء نفسه وهو في مثالنا «المنضدة» وقد
يطلق عليه «المقصود» أو «الشيء المعنى» .

والعلاقة الأصلية في المثلث المذكور هي العلاقة بين الشيء وبين الفكرة أي
بين الواقع الخارجي وبين صورته المنعكسة في الذهن ، وهذه العلاقة بين
اختصاص عالم النفس أو الفيلسوف ، أما عالم اللغة فيعني بالجانب الأيسر من
المثلث أي بالخط الذي يصل الرمز بالفكرة ، هذه العلاقة المتبادلة التي تربط
اللفظ بالدلالة أو الصيغة الخارجية للكلمة بالمحتوى العقلي هي أساس العملية
الرمزية ، وهذه العلاقة هي ما يمكن أن نطلق عليها مصطلح «المعنى» ، ومن ثم
يعرف المعنى بأنه «العلاقة المتبادلة بين اللفظ والمسلول» ، تلك العلاقة التي تمكن
أحدهما من استدعاء الآخر ، بيد أن أسماء الأعلام لا ينطبق عليها هذا التحليل
لأنها لا معنى لها فهي تعلم وتميز لكنهما لا تفهم أي لا يقال فيها قد فهمت علما من الأعلام .

(١) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ١٧١ .

(٢) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ١٥٨ - ١٦١ .

(٣) يوضح بالشكل التالي :



وغيره أنخبراً إلى المدرسة الاجتماعية الإنجليزية التي يعد فيرث مؤسسها^(١)، وقد اشتهر برفضه كل المناهج والأساليب التقليدية في بحث اللغة، وابتكر لنفسه منهجاً يمتاز بالبعد عن كل الأفكار الفلسفية والمنطقية والنفسية وغيرها مما يعد أجنبياً بالنسبة للتفكير اللغوي . ومنهجه ثلاثة أركان رئيسية هي :

أولاً : وجوب اعتماد كل تحليل لغوي على ما يسمى بالمقام أو السياق Context of Situation ، وسياق الحال أو الماجرى هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي ، أو للحال الكلامية وهذه العناصر هي :

١ - الكلام الفعلي نفسه .

ب - شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي ، وشخصيات من يشهد للكلام غير المتكلم والسامع إن وجدوا ، وبيان مدى علاقتهم بالسلوك اللغوي، ومل يقتصر دورهم على « الشهود » أم يشاركون في الكلام ، والنصوص التي تصدر عنهم .

ج - الأشياء والموضوعات المناسبة المتصلة بالكلام وموقفه .

د - أثر الكلام الفعلي .

هـ - القواميل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي كحالة الجسد إن كان لها دخل والوضع السياسي ومكان الكلام . . . إلخ آخره :

ومكذا فن أهم خصائص « سياق الحال » إبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم وماتر المشتركين في الموقف الكلامي .

(١) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ١٧٢ - ١٧٨ ، د. محمود السمران : علم اللغة ص ٣٣٧ - ٣٤٩ .

ثانياً : وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس، وعيونه حتى نضمن عدم الخلط بين لغة وأخرى أو لهجة وأخرى .

ثالثاً : وجوب النظر إلى الكلام اللغوي على مراحل لأنه مكون من أحداث لغوية مركبة ومعقدة ، وتحليله على هذا النهج أيسر وأسلم ، حيث تقود كل مرحلة إلى أخرى في سهولة ، وهذه المراحل هي فروع علم اللغة ، والنتائج التي تصل إليها هذه الفروع هي مجموع خواص الكلام المدروس ، وهذه الفروع وثيقة الصلة فيما بينها وغايتها بيان المعنى اللغوي ، فالمعنى اللغوي - عنده - له وسائله الصوتية ثم المورفولوجية والنحوية والمعجمية والوظيفية الدلالية لسياق الحال . ولا بد للوصول إلى المعنى من الربط بين النتائج التي توصل إليها هذه التحليلات جميعاً ربطاً يدخل في اعتباره سائر عناصر و سياق الحال .

وهكذا يرى فيرث أن الوصول إلى معنى أى نص لغوي يستلزم ما يلي :

١ - أن يحلل النص اللغوي على المستويات اللغوية المختلفة (الصوتية والفونولوجية والمورفولوجية والنظرية والمعجمية) .

٢ - أن يبين سياق الحال (المجريات) ويشمل : شخصية المتكلم ، شخصية السامع ، جميع الظروف الملائمة للكلام .

٣ - أن يبين نوع الوظيفة الكلامية (تمن - إغراء - نفى - تصجب ... الخ) .

٤ - أن يذكر الأثر الذي يتركه الكلام (ضحك - منغرة - اقتناع - بكاء ... الخ) .

إن المعنى عنده ليس شيئاً في الذهن أو العقل ، وليس علاقة متبادلة بين

اللفظ والصورة الذهنية للشيء كما قرر أولمان ، كما أنه ليس مجموعة من الارتباطات العقلية والذهنية المستمرة ، وإنما هو مجموعة من الارتباطات والعناصر والمميزات اللغوية التي نستطيع التعرف عليها في الموقف المعين .

• المعنى ، بين الأصوليين واللغويين القدماء :

إن تحديد المعنى أمر على جانب كبير من الأهمية والصعوبة ، وهذه المشكلة صاحبت البشرية في حضارتها على مر الحقب ، وما اختلفت مذاهبها ، وتشعبت طرقها إلا وكان من أسباب ذلك مشكلة المعنى ، وما حكاه القرآن الكريم عن اختلاف الأمم بعد تلقيها وحى السماء ككنا مفصلة يتصل بما نحن فيه بسبب وإيق .

كانت قضية المعنى والاختلاف في تحديد سببها ما من أسباب اختلاف الفقهاء ، في الفروع حتى صار منهم المالكي والشافعي والحنبلي والحنفي وغير ذلك ، وكانت سبباً من أسباب اختلافهم في أصول الدين حتى صار منهم الأشعرى والجبرى والقدري والمشبه والجهمي ومن شيعتهم الزيدى والرافضى وغير ذلك ، وقد أدرك أحد اللغويين القدماء خطورة قضية المعنى وخطورة الاختلاف بين المذاهب الإسلامية فحاول أن يلام أطراف القضية ويحصر أسباب الخلاف فكان لصنفها أسباباً تنصل بقضية المعنى ، يقول : « إن الخلاف عرض لأهل ملتنا من ثمانية أوجه ، كل ضرب من الخلاف متولد منها ومتفرع عنها ، الأول منها : اشتراك الألفاظ والمعاني ، الثانى : الحقيقة والجهاز ، الثالث : الأفراد والتركيب ، الرابع : الخصوص والعموم ، الخامس : الرواية والنقل ، السادس : الاجتهاد فيما لا نص فيه ، السابع : الناسخ والمنسوخ ، الثامن : الإباحة

والتوسيع ، (١) ، فهذه أسباب ثمانية للاختلاف ، الأربعة الأولى منها اتصل
بقضية المعنى :

كان الأصوليون (علماء أصول الفقه) أكثر الطوائف الإسلامية عناية
بدراسة المعنى ، وكان عنايتهم في ذلك تفرق عناية اللغويين فضلا عن كونها
البلاغيين أصحاب علوم المعاني والبيان والبديع ، ولكل بيئة خصائصها المميزة في
الدرس .

و د المعنى ، عند الأصوليين ليس عرفيا ولا اجتماعيا ، وإنما هو عقلي
فنى لاصلة له بالعرف العام وإن اتصل بعرف خاص هو عرف الأصوليين أو
عرف المناطق (٢) . ولكن ذلك لا يعنى - في نظرنا - عدم إدراكهم للعناصر
غير اللغوية التى يستعان بها في تحديد المعنى والتى تتمثل في عناصر د سياق
الحال ، أو د الموقف الكلامي ، فاهم قصور وإشارات تدل على
إدراكهم لذلك .

لقد اتجه الفقهاء إلى أن يحملوا اللغة علمية أى مددة الدلالة واضحتها حتى
يمكن لهم استقباط الأحكام منها ، واللغة العلمية كما يحددها التهانوى « مثلها
الأعلى تجريد الألفاظ من شوائب التشخيص ، وتخليصها من آثار الانفعال
التي علق بها منذ الوضع الأول ، ثم تحديد دلالاتها في نطاق الاصطلاح المتعارف
عليه بين أهل العلم » (٣) .

(١) ابن السيد البطليموس : الانصاف في التثنية على الأسباب التي أوجبت الاختلاف
بين السليدين في آرائهم ص ١٠ ، ١١ .

(٢) د. تمام حسان : اللغة العربية : معناها ومبناها ص ٢١ .

(٣) التهانوى : كشف اصطلاحات الفنون : المقدمة .

والإنصاف يقتضى منا أن نذكر ما تنبه إليه الأصوليون من وجود وظيفة اجتماعية للغة فالإنسوى يذكر أن سبب الوضع أن الإنسان مدنى بالطبع أى لابد فى بقائه من التمدن ، أى اجتماعه مع بنى النوع ، إذ هو لا يستقل بما يحتاج إليه فى المعاش والغذاء واللباس والمسكن والسلاح لبقاء تلبس وسرئاله عن الحر والبرد والاعتداء من السباع ، بل هى لا تتحقق إلا بالاعارف والتعارف ... ولم يكن يد فى ذلك من تعريف بعضهم بعضا ما فى ضمائرهم ، وكان المفيد لذلك إما اللفظ أو الإشارة ... وكان اللفظ أفيد من الإشارة ، (١) .

وقضية وضعية اللغة وعرفيتها اتى يتناولها الأصوليون تشبه إلى إدراكهم لتطور اللغة تبعاً لتطور المجتمع وتغيره ، ولا بد من الوقوف على طبيعة هذا التطور ومراسله تمهيداً للتعليل الأصيل للنص حتى يمكن تحديد مفهومه الواضح (٢) .

ولا يتسع المقام هنا لاستتصاء ما يتناوله الأصوليون فى مقدماتهم اللغوية من أبحاث تتصل بالمعنى ، أفاد منها ابن القيم وهى أبحاث متميزة عما قام به اللغويون فى مواضع كثيرة ، وعنايتهم بدراسة المعنى تفوق عنايتهم اللغويين .

ونلاحظ على ابن القيم أنه لم يستقص الأبحاث التى اعتاد الأصوليون أن يتناولوها فى كتبهم وإنما تناول بعض القضايا ، وأدلى فيها بدأوه ، ويتضح لنا ذلك من مقارنته ما خلف فى كتابيه : «إعلام الموقعين» و «بدائع الفوائد» ببعض

(١) الأسنوى : نهاية السؤل لتهاج الوصول فى علم الأصول ج ١ ص ١٦٤ .
(مطبعة صبيح)

(٢) الفزائى : المستقصى : (تقسيم الأسماء إلى وضعية وعرفية) ج ١ ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ .

كتب الأصوليين كالمستصفي للغزالي والإحكام للآمدي، بيد أن ما خلفه ابن القيم ينم عن منهج أصيل متميز في دراسة المعنى منعرض له في ختام هذا الفصل بعد أن تناول بعض قضايا المعنى التي أدلى فيها بدلوه مقارنة بمؤوده وآراءه بآراء غيره من الدارسين ومواقفهم .

العام والخاص

قسم الأصويون الألفاظ من حيث دلالتها إلى أقسام كثيرة ، فمن حيث الوضع هناك الخاص والعام والمشارك ؛ ومن حيث الاستعمال هناك الحقيقة والحجاز ، ومن حيث الوضوح تقسم الألفاظ إلى الجلى والغامض وهذا الأخير ينقسم بدوره إلى متشابه ومشكل وبمحل وخفى ، وللواضح ينقسم إلى ظاهر ونص ومفسر ومحكم ، ومن حيث القصد هناك دال بالعبارة أو بالإشارة أو بالفعل أو بالافتصاد ، وسنكتفى هنا ذكرنا بالحديث عن العام والخاص :

أدرك الأصوليون في هذا الموطن أن الألفاظ العامة تنجبه إلى التخصيص في قولهم المشهور : (ما من عام إلا ويتخيل فيه التخصيص) وفي هذا الاتجاه ذهب أحد علماء الغرب وهو برييل Breal في كلامه عن تحديد المعنى إلى أن التطور الطبيعي يكون من الاتساع إلى التضييق ، أما الطريق المضاد وهو توسيع المعنى فإنه يوجد بدرجة قليلة ، وحيثما وجد فهو مرتبط بأحداث تاريخية (١) . والتقسيم المنطقي للتغير الدلالي تقسيم ثلاثي فهناك توسيع للمعنى ، وتضييق له ، وانتقال من معنى إلى آخر ، ومع بساطة هذا التقسيم وشموله يتعرض لفقد بعض اللغويين (٢) .

(1) A.S. Diamond : The history and origin of language p: 175
(٢) استيفت أولمان : دور الكلمة في اللغة ص ١٦٥ - ١٦٦ (ترجمة د. كمال بشر) .

وهناك وسائل كثيرة يمكن بها تخصيص العام أو تعميم الخاص ، وقد عني ابن القيم ببيان أن ما نسميه بالموقف الكلامي أو سياق الحال قد يكون مخصصاً للعام أو معنياً للخاص ، فالموقف الكلامي - عنده - أهم وسائل تحديد المعنى والوصول إليه ، فنحن نفهم من قوله تعالى : (ولا تقل لهما أف) وهو خاص ، نفهم منه معنى عاماً وهو إرادة النهي عن جميع أنواع الأذى بالقول والفعل . وإن لم ترد نصوص أخرى بالنهي عن عموم الأذى (فمن عرف مراد المتكلم بدليل من الأدلة وجب اتباع مراده ، والألفاظ لم تقصد لذراتها ، وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم ، فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق عمل بعمته سواء كان بإشارة أو كتابة أو بإيماء أو دلالة عقلية ، أو قرينة سياقية ؛ أو عادة له مطردة لا يخل بها) (١) .

هذا القول وغيره يصور لنا منهج ابن القيم في دراسة المعنى والذي يتفق مع ما نادى به فيرث ، فإن القيم يرى - هنا - أن النص وحده لا يدل على المعنى وإنما لا بد من تلمس الأدلة الأخرى التي تمثل ما نسميه بالموقف الكلامي بعناصره المختلفة ، هذا الموقف بما فيه من دراسة لشخصية المتكلم وظروف الكلام التي أشرنا إليها يعد أهم وسائل تحديد المعنى عند ابن القيم .

وما يحدث بالنسبة لتعميم الخاص يحدث في عكسه (فإذا دعي إلى غداء فقال : والله لا أتغذى ، أو قيل له : (نم) فقال : والله لا أنام ، أو (أشرب هذا الماء) فقال (والله لا أشرب) وهذه كلها ألفاظ عامة نقلت إلى معنى الخصوص بإرادة المتكلم التي يقطع السامع عند سماعها بأنه لم يرد النفي العام إلى آخر العمر) (٢) .

(١) ابن القيم : أعلام الموقعين ج ١ ص ٢١٨ .

(٢) ابن القيم : أعلام الموقعين ج ١ ص ٢١٨ .

وقد اختلف الأصوليون في وجود ألفاظ في اللغة تدل على العموم فذهب
المصنف والمعتزلة وكثير من الفقهاء إلى دلالة بعض الصيغ على العموم مثل
(أى) في الجزاء والاستفهام ؛ والجوهر المعروفة إذا لم يكن عهد ، والمنكرة نحو
(رجال ومسلمون) ، والأسماء المؤكدة لها مثل كل وجميع ، واسم الجنس
إذا دخله (ال) لغير العهد كالرجل والدرم ، والنكرة المنفية وهناك ألفاظ عامة
فيمن يعقل مثل (من) في الجزاء والاستفهام ، وعكسها ما فهم عامة فيما لا يعقل
في الجزاء والاستفهام إلى غير ذلك (١) .

وقد خالف المرجئة في ذلك فذهبوا إلى أن العموم لاصية له في لغة
العرب ؛ ومن الأصوليين من خالف في الجمع المنكر والمعرف واسم الجنس
إذا دخله (ال) وهو مذهب أبي هاشم ، ونقل عن الأشعري قولان أحدهما
القول بالاشتراك بين العموم والخصوص ، والآخر الوقف وهو عدم الحكم
بشيء مما قيل في العموم أو الخصوص أو الاشتراك بينهما (٢) .

وقد أيد ابن القيم رأى جمهور الفقهاء في مجرود هذه الصيغ للعموم ، واحتج
لها بآيات من القرآن الكريم توضح مجيئها للعموم ، فالنكرة في سياق النفي تعم
كما في قوله تعالى : (ولا يظلم ربك أحداً) ، وفي سياق الاستفهام كما في قوله
تعالى (هل تعلم له سمياً) و دال ، لغير العهد تفيد العموم كما في قوله تعالى :
« إن الإنسان لفي خسر ... » إلى آخر صيغ العموم المذكورة (٣) .

والمفويون يتناولون العام والخاص في معاجم المعاني ، فهناك ألفاظ عامة

(١) الأمدى . الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) الأمدى . الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٥٧ .

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ ص ٣ ، ٤ .

باقية على عمومها يعتقدون لها ما يسمى بالكليات نحو كل ماعلاك فأظلك فهو
سماه ، وكل أرض متسوية فهي صعيد ، ولانوع الثاني ماوضع في الأصل عاما
ثم خص في الاستعمال ببعض أفرادها فالرث أصله التحسين ثم خص بالملايس ،
وهناك الخاص الذي تحول إلى عام مثل « الورد » أصله إتيان المساء ثم صار
إتيان كل شيء وردا ، وهناك ماوضع عاما واستعمل خاصا ثم أفرد لبعض
أفراده اسم يخصه كالبغض لفظ عام والفرك بين الزوجين خاص ، والنظر إلى
الأشياء عام ، والشيم للبرق خاص ، والتسمم الأخير ماوضع خاصا وبقي على
خصوصه كالتنايع ومعناه الثمافت ولا يستعمل إلا في الشر (١) .

وما يذكره اللغويون هو ما يعرف عند الفقهاء بالتعميم والتخصيص العرفي ،
وقد يعم اللفظ أو يخص عن طريق الشرع ، كالحج الذي أصله في اللغة القصد
وتخصص في الشرع بالعبادة المعروفة وقد ذكر ابن القيم أن الشارع يتصرف
في الأسماء اللغوية بالنقل تارة ، وبالتعميم تارة ، وبالتخصيص تارة ، وهكذا
يفعل أهل العرف ، (٢) .

حدود الدلالة

لا بد عند الأصوليين من وضع حد لكل اسم علق الشارع عليه الحمل
والحرمة ، بحيث لا يدخل في الحد غير موضوعة ولا يخرج منه شيء من
موضوعة .

ويختلف الأصوليون فيما بينهم في توسيع مدلول اللفظ وتضييقه ، وتلاحظ

(١) نقل السيوطي في الزهر أمثلة لهذا المبحث وقسمه إلى خمسة أقسام: الماهر
في علوم اللغة ج ١ ص ٤٢٦-٤٤٩
(٢) إعلام الموقعين ج ٢ ص ١٥٤

أن القائلين بالقياس المعتمدين عليه أصلا من أصول الاستنباط يميلون إلى تصنيف مدلولات الألفاظ ، لأنهم يستطيعون استنباط الحكم الذي لا يسمعون فيه النص من عن طريق القياس الذي يتحد فيه الفرع المقيس مع الأصل المقيس عليه في علة جامعة هي مناط الحكم . فتن وجددت العلة وجدد الحكم ، وهذا الاتجاه يبدو واضحا - بصفة خاصة - عند الحنفية والشافعية .

أما أهل الظاهر الذين ينكرون القياس ، والحنابلة الذين لا يعتمدون عليه إلا في الضرورة فإنهم ينجحون إلى توسيع الدلالة حتى تفي النصوص بأحكام الحاجات العملية المتطورة المتجددة فضلا عن الأحكام النعديّة دون حاجة إلى القياس .

وابن القيم يتجه هذا الاتجاه الأخير الذي يميل إلى توسيع الدلالة ، ولذلك يعنى ببحث الحدود اللغوية والشرعية والعرفية للألفاظ ، فن الألفاظ ماله حد في اللغة كالشمس والقمر والبحر والليل والنهار ولا يجوز أن تمتد حدودها في الوضع اللغوي ، ومنها ماله حد في الشرع كالصلاة والصيام والحج والزكاة ، وحكمها في تناولها لمساكنها الشرعية كحكم النوع الأول في تناوله لمساكن اللغوي ونوع ثالث له حد عرفي لم يأت الشرع بغيره كالسفر والمرضى المبيح للفطر ، وهذا النوع في تناوله لمساكن العرفي كالنوعين الآخرين في تناولها لمساكنهما (١) .

ويخلص ابن القيم من بحث حدود الدلالة إلى أن معرفة حدود هذه الاسماء ومراعاتها مغن عن القياس غير محوج إليه ، وإنما يحتاج إلى القياس من قصر في هذه الحدود ، ولم يحط بها علما ، ولم يعطها حقها من الدلالة ، (٢) .

(١) إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٦٦ ، ٢٦٧

(٢) إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٦٧

إن هذا الاتجاه نحو توسيع دلالات الالفاظ واضح عند ابن القيم وهو إحدى سمات منهجه المميزة في دراسة المعنى ؛ فهو يرى أن اسم الخمر شرعاً يتناول كل مسكر لقوله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر خمر » هذا الحد يعنى عند تحرير غير المعتصر من العنب بطريق القياس ، لأنه - عنده - محرم بالنهص وكذلك لفظ السارق يعنى عنده نباش التجر فليس قطع يد النباش عن طريق القياس - كما يقول أصحاب المذاهب - وإنما عن طريق النهص لأن مدلول لفظ السارق يشمل النباش (١) .

وينتقد ابن القيم موقف الفقهاء الذين ضيقوا حد الجبنه ، فجعلوا اللفظ مقصوراً على الشاهد ، بينما يرى هو أن مدلول اللفظ أوسع من ذلك ، وأن البينة تشمل كل ما يبين الحق من شاهد أو يمين مردودة ، أو دلالة حال ، أو وصف يبين الحق كما في اللغة ، أو غير ذلك ، وليست مقصورة على الشاهدين كما يذهب كثير من الفقهاء المقلدين ، ومن أمثلة البينة التي يقوم بها الحد الحبل في الزنا ، والرائحة والقيء في حد الخمر .

وليس التوسع الدلالي مقصوراً - عنده - على الالفاظ التي علق الشارع عليها أحكاماً معينة وإنما هو اتجاه عام عنده في دراسة المعنى ، فهو يخالف معظم الأصوليين والبلاغيين الذين رأوا في لفظ « التسمية » مجازاً في قوله تعالى : « واسأل القرية » وقد روا فيها بخذوها - المضاف فالتقدير « واسأل أهل القرية » ذلك أنهم قصروا مدلول اللفظ على المسكن الذي به المساكن المجتمعة أما ابن القيم فيرى أن مدلول اللفظ في اللغة أوسع من ذلك وأنه يطلق « على المسكن تارة وعلى المسكن تارة بحسب سياق الكلام وبساطه ... فلا إحصاء في

(١) ابن القيم : إعلام الموقنين ج ١ ص ٢٦٧

ذلك ولا حذف فتأمل هذا الموضع الذي خفي على القوم ، (١) .

ولكي يدعم ابن القيم مسلكه في إيمان دلالات الألفاظ قسم الدلالة باعتبار المتكلم والسامع إلى قسمين : حقيقية وإضافية ، فالحقيقية تابعة لتعهد المتكلم وإرادته وهذه الدلالة لا تختل ، والإضافية تابعة لفهم السامع وإدراكه وجودة فكره ، وسفاه ذهنه ، ومعرفته بالألفاظ ومراتبها ، وهذه الدلالة تختلف اختلافا متبايناً بحسب تباين السامعين في هذه الأمور (٢) .

وضرب ابن القيم أمثلة لتفاوت مراتب الصحابة ، واختلافهم أحياناً في فهم النصوص ، وكيف أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يواجههم بمفاهيم إلى الفهم الصحيح ، ويخلص إلى تقرير وتفاوت الناس في مراتب الفهم ، وأن منهم من يفهم من الآية حكماً أو حكماً ، ومنهم من يفهم منها عشرة أحكام أو أكثر من ذلك ومنهم من يقتصر في الفهم على مجرد اللفظ دون سياقه ودون إيمانه وإشارته وتنبئيه واعتباره ، وأخص من هذا وألطف ضمه إلى نص آخر متعلق به فيفهم من افتراءه به قدراً زائداً على ذلك اللفظ بمفرده ، (٣) .

وابن القيم يحاول استناداً على الفكرة السابقة أن يؤيد اتجاهه الذي يرمى فيه نحو التوسع الدلالي للألفاظ والنصوص ، ويتمهم المضيئين في الدلالات بأنهم لم يفهموا الألفاظ والنصوص فهماً صحيحاً وأن مرتبتهم في ذلك أدنى من مرتبة الذين يستطيعون أن يستخلصوا من النص أحكاماً كثيرة بعد فهمه بإيمانه وسياقه وإشارته وتنبئيه واعتباره ، وعلى هذا الأساس يرى أن النصوص قد بينت

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٥

(٢) : إعلام الموقعين ج ١ ص ٣٥٠ ، ٣٥١

(٣) إعلام الموقعين ج ١ ص ٣٥٤

بدلالاتها مسائل مما اختلف فيه السلف ، كما أنها أغنت عن القياس لأن مفهومها يعطى الحكم دون حاجة إلى استنباطه في بعض الأفراد بطريق القياس ، يقول : « إن النصوص محيطلة بأحكام الحوادث ، ولم يخلنا الله ورسوله على رأى ولا قياس بل قد بين الأحكام كلها والنصوص كافية وإغنية بها ، والقياس الصحيح حتى مطابق للنصوص ، فهذا دليلان الكتاب والميزان وقد تخفى دلالة النص أو لا تبلغ العالم فيعدل إلى القياس ، ثم قد يظهر موافقا للنص فيكون قياسا صحيحا ، وقد يظهر مخالفا له فيكون فاسدا ، (١) .

واتجاه التوسع في دلالة النص يبدو واضحا عند الظاهرية الذين يمثلهم ابن حزم في كتبه التي أنكر فيها القياس إنكاراً تاماً وهم يغالون في اتجاههم مغالاة بعيدة جعلت ابن القيم يتحفظ في السير معهم ويصرح بأنه لا يوافقهم موافقة تامة لأن هناك من الحالات ما لا يمكن استنباط الحكم فيه عن طريق النص بل لا بد من الاعتماد على القياس ، فمثلاً نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر يقاس عليه بيع العنب والزبيب ، والتحرير ثبت بالقياس ولا يمكن للنص أن يشبهه ، وفي قوله تعالى : « فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ، فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا ، أى إن طلقها الثانى فلا جناح عليهما وعلى الزوج الاول أن يتراجعا ، هذه الصورة يقاس عليها مفارقة الزوج الثانى بموت أو خلع أو فسخ ويكون نفس الحكم ، وقد لبثت في هذه الحالات بالقياس لا بالنص (٢) .

(١) إعلام الموقعين ج ١ ص ٣٣٧

(٢) إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٠٦ ، ٢٠٧

منهج ابن القيم في دراسة المعنى

ينقسم الأصوليون بصفة عامة بسداد تناول النصوص الشرعية إلى قسمين رئيسيين : أولهما يسمى أصحابه بأهل الرأي أو أصحاب المقاصد وهم يضعون أسامهم المهدف التشريعي وعو الحفاظ على مصالح العباد ، ومرعاة الأساسيات المعروفة من حفظ النفس والمال . إلى آخره ، ولا يهتمون بحرفية الالفاظ ، وإنما يراعون مقصود الشارع ومراده ، ويعولون على مقتضى الكلى العام للتشريع . والقسم الآخر يعرف أصحابه بأهل الظاهر الذين يلتزمون بحرفية معنى الالفاظ ، ويذهبون إلى أن الشريعة إنما أنت ، بتلك النصوص لا بتأويل المكلفين أيهم أحسن عملا .

وبحاول الأصوليون بحثاً عن الدلالة وضبطها لاستنباط الحكم الصحيح أن يتناولوا الدلالة للفظ المفردة ، ثم ينظرون في دلالة الالفة مستعملة في التراكيب وما يتوارد عليها من تغيرات ، وما يظللها من مفاهيم ، وهم في ذلك - لا سيما أصحاب المعاني - يحاولون أن يتوصلوا قصد الشارع ومراده .

وابن القيم يعد واحداً من أصحاب المقاصد الذين ينظرون إلى النص مراعين في تحديد معناه قصد الشارع ومراده ، ولذلك عني بتقسيم الدلالة إلى حقيقية وإضافية ، نقصد الشارع ومراده بما هو متكلم أمر ثابت لا يتغير والاستدلال على مقاصد الشارع ممكن بمسائل كثيرة فينبغي معرفة المقاصد بما هي مراد المتكلم ثم تحديد المعنى تبعاً لها ، أما فهم الناس بما هم مستمعون لخطاب الشارع في تفاوت بحسب حظوظهم من جودة الفكر وصفاء الذهن وإتقان اللغة . . وغير ذلك .

إن المعنى عند ابن القيم ليس مجرد علاقة ذهنية بين اللفظ والبصيرة الذهنية

للشيء ، وإنما هو مجموعة من الارتباطات والمميزات اللغوية التي نستطيع التعرف عليها في الموقف المعين .

إن ابن القيم بهذا يتفق مع غيرت الذي عرضنا ، فوجه آفنا فهو يقسم الألفاظ بالنسبة لمقاصد المتكلمين إلى أقسام ثلاثة : أحدها تظهر فيه مقابلة المقصد للفظ ، وهذا الظهور يعرف من الكلام وهو ما يتقن به من القرائن الحالية واللفظية ، وحال المتكلم به وغير ذلك ، (١) . والقسم الثاني ما يظهر أن المتكلم لم يرد معناه ويدخل فيه كلام المسكره ، والنائم ، والمجنون ، والسكران وكذلك المعرض والمورى والملمز والمتأول ، والقسم الثالث ما هو ظاهر في معناه ويحتمل إرادة المتكلم له وإرادته لغيره ، ولا دلالة له على واحد من الأمرين (٢) .

المعنى - عنده - لا يتحدد بمجرد النظر في العبارة أو حتى عن طريق تحليلها لغوياً وإنما لا بد من استصحاب الموقف الكلامي بعناصره المختلفة وهذا ما يقوله اللغويون المحدثون وعبر عنه ابن القيم وقصده وإن كان بغير مصطلحاتهم لكننا ينبغي أن ننظر في الأمر - دور إلى جوهرها وحقيقتها وينبغي ألا ننخدع بظاهر الألفاظ .

وبهاجم ابن القيم الذين يقفون عند ظواهر النصوص ولا يتجاوزونها إلى المقاصد قائلاً : وما مثل من وقف مع الظواهر والألفاظ ، ولم يراع المقاصد والمعاني إلا كمثل رجل قيل له : لا تسلم على صاحب بدعة ، فقبل يده ورجله ولم يسلم عليه ، أو قيل له : اذهب قائلاً هذه الجمره فذهب فملاها ثم تركها على الخوض وقال : لم تقل ايتنى بها ... ويلزم من وقف مع الظواهر

(١) إعلام الموقعين ج ٣ ص ١١٩

(٢) إعلام الموقعين ج ٣ ص ١٢٠

والانفساظ أن لا يحد من فعل ذلك بالخبر ، وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن من الامة من يتناول المحرم ويسميه بغير اسمه ، (١) .

السياق :

وإذا كان المعنى — عند غير — لا يتحدد تحليل النص لغويا وإنما يقتضى استصحاب سياق الحال فقد عنى ابن القيم ببيان أهمية السياق في تحديد المعنى ، فالألفاظ عنده « لم تقصد لذواتها ، وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم فإذا ظهر مراده ووضح أى طريق عمل بمقتضاه سواء كان بإشارة أو كناية أو بإيماء أو دلالة عقلية أو قرينة حالية ، أو عادة له مطردة لا يخل بها » (٢) .

وما ذكره ابن القيم هو عناصر السياق التى يستعان بها فى الوصول إلى المعنى .

والعناية بالسياق وسيلة الوصول إلى المعنى وتحديدته تتمثل فى قول ابن القيم : « للسياق يرشد إلى تعيين المجمل ، وتعيين المحتمل ، والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق ، وتنوع الدلالة ، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط فى نظره ، وغا ط فى مناظرته فانظر إلى قوله تعالى : « ذق إنك أنت العزيز الكريم » كيف نجد سياقه يدل أنه التأليل الخفير » (٣) .

إن إجملاء المعنى على المستوى الوظيفى (الصوتى والصرفى والنحوى) وعلى المستوى المعجمى فوق ذلك لا يعطينا إلا المعنى الحرفى أو معنى ظاهر النص ،

(١) إلهام الموقمين ج ٣ ص ١٢٧

(٢) إلهام الموقمين ج ١ ص ٢١٨

(٣) بدائع الفوائد ج ٤ ص ٩ ، ١٠

وهو معنى فارغ تماما من محتواه الاجتماعي والتاريخي ، متموز تماما عن كل ما يحيط بالنص من القرائن الحالية (١) .

هناك فرق بين المعنى المقال الذي يعتمد على المعنى الوظيفي والمجموع ويشمل القرائن المتأالية فهو حسب ، وبين المعنى المقسامي أو السياقي الذي يضيف إلى ما تقدم ظروف أداء المقال أو ما يسمى بقرائن الحال (٢) .

لقد تنبه ابن القيم إلى هذه الحقائق ، وأشار إليها في ثنايا كتبه لإشارات كثيرة تنم عن فهمه وإدراكه لها ، وطبقها في دراسته للنصوص تطبيقا رائعا ، وبين كيف يختل المعنى اختلا لا واضحا إذا صرفنا النظر عن قرائن سياق الحال .

التحليل اللغوي :

عنى ابن القيم فيما تناوله من نصوص بتحليلها تحليل لغوي يستثمر لنتائجه في الوصول إلى المعنى بالإضافة إلى قرائن السياق وعناصر الموقف الكلامي المختلفة ، ولاكتنازعم أنه حلل جميع النصوص على جميع مستويات الدرس اللغوي وإنما كان يكفى التحليل النحوي في بعض الأحيان وهو نوعي التحليل النحوي والصرفي في أحيان أخرى ، ويضيف إلى ذلك تحليلا معجميا في بعض المواضع .

وقد بينا — في حديثنا عن الأعراب — كما أشارنا في مواضع سابقة إلى عنايته بالوصول إلى المعنى في جميع النصوص التي تناولها بالتحليل ، وبيننا كيف أن استخدامه لقرائن السياق أو ما يسمى بعناصر الموقف الكلامي كان

(١) د. تامر حسان : اللغة العربية . منهاها ومبناها ص ٣٣٧ ، ٣٣٨

(٢) د. تامر حسان : اللغة العربية . منهاها ومبناها ص ٣٣٩

يعينه في تحديد المعنى ، وكان تحديد المعنى يعينه بالتالي في التحليل وأوجبه
وجبة سليمة ، ونفى الاحتمالات التحليلية التي لا تتفق مع المعنى .

إن غير مثال ... فضلا عما قدمنا ... يوضح لنا منهج ابن القيم في التحليل
بغية الوصول إلى المعنى يتمثل في تناوله لقوله تعالى : « أهدنا الصراط المستقيم
صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين » .

لقد بسط الكلام فيها وقسمه على طريقته إلى عشرين مسألة :

« أحدها : ما فائدة البدل في الدعاء والداعي مخاطب لمن لا يحتاج إلى البيان ،
والبدل القصد به بيان الاسم الأول . الثانية : ما فائدة تعريف (الصراط المستقيم
باللام وملا أخبر عنه بمجرد اللفظ دونها كما قال : « وإنك لتهدى إلى صراط
مستقيم » ، الثالثة : ما معنى الصراط ؟ ومن أى شيء اشتقاقه ؟ ولم جاء على
وزن (فعال) ؟ ، ولم ذكر في أكثر المواضع في القرآن به - هذا اللفظ وفي سورة
الاحقاف ذكر بلفظ (الطريق) فقال (يهدى إلى الحق وإلى طريق مستقيم) ؛
الرابعة : ما الحكمة في إضافته إلى قوله تعالى : (الذين أنعمت عليهم) بهذا اللفظ
ولم يذكرهم بخصوصهم فيقول صراط النبيين والصديقين فلم عدل إلى لفظ المبهم
دون المفسر ؟ الخامسة : ما الحكمة في التعبير عنهم باللفظ (الذى) مع صلتها دون
أن يقال : المنعم عليهم وهو أخصر كما قال : (المغضوب عليهم) وما الفرق ؟
السادسة : لم فرق بين المنعم عليهم والمغضوب عليهم فقال في أهل النعمة (الذين
أنعمت) وفي أهل الغضب (المغضوب) بحذف الفاعل ، السابعة : لم قال : أهدنا
الصراط المستقيم) فعدى الفعل نعمة ولم يعد به (إلى) كما قال تعالى : ، وإنك
لتهدى إلى صراط مستقيم) ، وقال تعالى : (واجتنبناهم وهديناهم إلى صراط
مستقيم) ، الثامنة : أن قوله تعالى : (الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم)
يقضى أن نعمته مختصة بالاولين دون المغضوب عليهم ولا الضالين ، وهذا حجة

ان ذهب إلى أنه لا نعمة له على كافر فهل هذا صحيح أم لا؟ التاسعة أن يقال :
 لم وصفهم بلفظ (غير) وهلا قال تعالى (لا المغضوب عليهم) كما قال : (ولا
 الضالين ... ، العاشرة : كيف جرت (غير) صفة على الموصول وهي لا تعرف
 بالاضافة وليس المحل محل عطف بيان ... ، الحادية عشر : . . كيف جاء (صراط
 الذين أنعمت عليهم) بدلا ؟ وما فائدة بدل هنا ؟ ، الثانية عشرة : لأنه قد ثبت
 في الحديث تفسير المغضوب عليهم بأنهم اليهود ، والنصارى بأنهم الضالون فما
 وجه هذا التقسيم والاختصاص ، وكل من الطائفتين ضال مغضوب عليه ،
 الثالثة عشرة : لم قدم « المغضوب عليهم » في اللفظ على « الضالين » ، الرابعة
 عشرة : أتى في أهل الغضب بصيغة مفعول الماخوذة من فعل ، ولم يأت في أهل
 الضلال بذلك فيقال : « المضلين » بل أتى فيهم بصيغة فاعل و الماخوذة من فعل ،
 الخامسة عشرة : ما فائدة العطف به دلا ، هنا ولو قيل : المغضوب عليهم والضالين
 لم يحتل الكلام وكان أوجز ، السادسة عشرة : إذ قد عطف بها فيأتى العطف
 بها مع الواو العنفي نحو : ما قام زيد ولا عمرو ... وأما بدو الواو فبأبوابها
 الإيجاب نحو : مررت بزيد لا عمرو فهذه ستة عشرة مسألة في ذلك ، السابعة
 عشرة : هل الهداية هنا هداية التهريف والبيان أو هداية التوفيق والإلهام ؟ ،
 الثامنة عشرة : كل مؤمن مأور بهذا الدعاء أمرا لازما لا يقوم غير مقامه ولا بد
 منه ، وهذا إنما تسأله في الصلاة بعد هدايته فما وجه السؤال لا مر حاصل ، وكيف
 يطلب تحصيل الخصال ؟ ، التاسعة عشرة : ما فائدة الإتيان بضمير الجمع في
 « اهدنا » والداعي يسأل ربه لنفسه في الصلاة ونحوها ولا يليق به ضمير
 الجمع ... المشرون : ما حقيقة الصراط المستقيم الذي يتصوره العبد وقت
 موالده ، (٩) .

إن النظرة في هذه المسائل التي عرضها ابن القيم رهوسا الموضوعات التي يتناولها صدد للنص القرآني تكشف عن مبدئه الفاتحة على التحليل اللغوي بجوانبه النحوية والصرفية والمعجمية تحليلا يهدف إلى الوصول إلى المعنى المقصود ويعين على تحديده .

لقد استغرق هذا التحليل صفات طويلا تدل على تمكن صاحبه في أنواع التحليل التي تناولها ، وتدل على سلوكه منهجا واضحا في دراسة المعنى ، ويكفيها هذه تجنبنا اللطالة أن نحيل إلى هذه الدراسة القيمة التي قدمها ابن القيم والتي أردنا أن نمثل بها التحليل اللغوي أساسا من أسس دراسة المعنى (١) .

يتضح لنا — مما قدمنا له أمثلة ومن غيره — أن ابن القيم قد تنبه في دراسة المعنى إلى كثير مما نادى به « فسيرت » وأصحابه من علماء المدرسة الاجتماعية الإنجليز .

لقد فطن ابن القيم إلى ضرورة تحليل النص على المستويات اللغوية المختلفة وقدم في كتابه أمثلة كثيرة لهذا النوع من التحليل كالمثال الذي سقناه آنفا ، كما فيه في أكثر من موطن إلى أهمية سياق الحال بما يشمله من دراسة المتكلم والسامع وتناول جميع الظروف المحيطة بالكلام ، بل إنه هاجم الذين لا يراعون سياق الحال في استنتاج المعنى وبين أن نتائج دراستهم للمعنى تكون فاسدة بل داعية إلى السخرية في بعض الأحيان .

ولقد عني في دراسته للنص ببيان أنواع الوظيفة الكلامية من ثمن أو لغراء

(١) انظر ما تقدمه ابن القيم في شرح هذه المسائل التي أثارها بدائع الفوائد

أو نفى أو غير ذلك لئلا من أثر في تحديد المعنى .

كل ما هنالك من فوق بين ابن القيم وبين منهج فيرث ومدرسته يتمثل في أن معظم النصوص التي تناولها ابن القيم نصوص مكتوبة خير حية وهي نصوص من نوع خاص فهي وحى منزل من قبل الله تعالى ، ولم يفت ابن القيم في هذه الحالة أن يبين أهمية دراسة المتكلم ، وهو في هذا المقام الله سبحانه وتعالى أو نبيه صلى الله عليه وسلم ، فينبغي - هذه - على دارس النص القرآني أن يعرف صفاته الحسنات فقد « كان الصحابة يستدلون على إذن الرب تعالى وإباحته بإقراره وعدم إنكاره عليهم في زمن الوحي ، وهذا استدلال على المراد بغير لفظ ، بل بما عرف من موجب أسمائه وصفاته ، وأنه لا يقر على ما طل حتى يبينه ، وكذلك استدلال الصديقة الكبرى أم المؤمنين خديجة بما عرفت من حكمة الرب تعالى : كمال أسمائه وصفاته ورحمته أنه لا يخفى بحمد الله صلى الله عليه وسلم ... وقد كانت الصحابة أفهم الأمة لما أراد نبيها وأتبع له ، وإنما كانوا يفتنون حول معرفة مراده ومقصوده ، ولم يكن أحد منهم يظهر له مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يعهد عنه إلى غيره البتة ، (١)

فالمتكلم في هذا المقام وهو الله تعالى ، أو نبيه صلى الله عليه وسلم ينبغي معرفة كل منها ومعرفة صفاته ليكون ذلك معيناً على تبين مراده ومقصوده ، ومن ثم على الوصول إلى المعنى الصحيح .

وسياق النص أو تحليله ليس كافياً لإدراك المعنى بل لابد من إشراف العناصر التي يتألفها وقد نبه إلى ذلك ابن القيم - أيضاً - صدد حديثه عن النص القرآني إذ شرط أن يكون دراسته عارفاً بطرائق وعرفه ذلك أنه لا يجوز أن يحمل

كلام الله عز وجل ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الاعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام ، ويكون الكلام له معنى ما ، (١) ، وذلك أنه ، للقرآن عرف خاص ، ومهان معهوده لا يناسبه تفسيره بغيرها ، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه (٢) .

تلك أهم المعالم المميزة لفتح ابن القيم في دراسة المعنى رأينا كيف أنه قد سبق بها كثيرا مما تناوله اللغويون المحدثون في الغرب ، ولا يتوصل إلى ذلك إلا من يعنى بحقائق الأمور وجوهرها ، ولا يتمدح بالظواهر الزائفة لبعض المصطلحات والنقسيات والاسماء .

(١) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٧ .
(٢) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٧ .

بيان بأسماء المراجع

أولاً : مصنفات ابن القيم

أورد فيما يلي قائمة بمصنفات ابن القيم ، راجعت منها إلى ما أثبت طبعته ،
وبقية المصنفات استخلصتها من كتب التراجم والفهارس ولم يتح لى الوقوف
عليها .

- ١ - اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو الفرقة الجهمية (طبع بالهند)
- ٢ - أخبار النساء (طبع بالقاهرة عام ١٣٠٧ هـ ، ١٣١٩ هـ)
- ٣ - إعلام الموقعين عن رب العالمين (طبع أكثر عن طبعة وقد رجعت إلى
الطبعة التي حققها الشيخ محمد يحيى الدين عبد الحميد - القاهرة - ١٣٧٤ هـ -
١٩٥٥ م)
- ٤ - إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان (طبع بالقاهرة عام ١٣١١ هـ)
- ٥ - إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان (المطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣٣٠ هـ)
- ٦ - أقسام القرآن (طبع بمكة عام ١٣٢١ هـ) ، وقد طبع بالقاهرة
باسم : التبيان في أقسام القرآن - مطبعة حجازي ١٣٥٢ هـ)
- ٧ - أمثال القرآن (ذكره ابن العماد ولم يذكره غيره)
- ٨ - بدائع الفوائد (أربعة أجزاء في مجلدين - طبع بالقاهرة بإدارة
الطبعة المنيرية طبعة بدون تاريخ)
- ٩ - عطلان الكيمياء من أرومين وجها (ذكر ابن العماد أنه مجلد ولم يذكره

غيره ، والكيمياء تعنى — عند القدماء — ذلك الذى يزعم أهله قدرتهم على تحويل بعض المعادن أو المواد إلى ذهب ، وقد أنكره كثير من الفقهاء لأنه يشبه السحر والطلاسم ويخضع به العوام .

١٠ — بيان الدليل على استغناء المسابقة عن التحليل (ذكر ابن العمار أنه فى مجلد)

١١ — التحرير فيما يحل ويحرم من لباس الحرير (ذكر ابن العماد أنه بمجلد)

١٢ — تحفة المودود فى أحكام المولود (ذكر ابن العماد أنه بمجلد لطيف)

١٣ — تفضيل مكة على المدينة (ذكر ابن العماد أنه بمجلد)

١٤ — تهذيب سنن أبى داود وإيضاح مشكلاته والكلام على ما فيه من الأحاديث المعلولة (ذكر ابن العماد أنه بمجلد)

١٥ — جلاء الأفهام فى الصلاة والسلام على خير الأنام (القاهرة - إدارة الطباعة المنيرية - ١٣٥٧ هـ)

١٦ — جدوابادى الصليان وأن ما هم عليه دين الشيطان (ذكره ابن العماد)

١٧ — الجواب الكافى لمن سأل عن الدواء الشافى (طبع بالقاهرة عام ١٣٢٢ وطبع غير هذه الطبعة)

١٨ — حادى الأرواح إلى بلاد الأفراح (القاهرة عام ١٣٢٦ هـ)

١٩ — حكم إغرام هلال رمضان (ذكر ابن العماد أنه بمجلد)

٢٠ — حكم نارك العملاء (القاهرة ١٣٢٢ هـ)

- ٢١ — الداء والدواء (ذكر ابن العماد أنه بجلد ، وذكره الشوكاني)
- ٢٢ — رفع اليدين في الصلاة (ذكر ابن العماد أنه بجلد ، وذكره ابن حجر والشوكاني)
- ٢٣ — الروح (مطبوع بمحيد رآباد عام ١٢١٨ هـ ، ١٢٢٤ هـ)
- ٢٤ — روضة المحبين وفضة المشتاقين (مطبعة العرقى - القاهرة ١٢٤٩ هـ)
- ٢٥ — زاد المسافرين إلى منازل السعداء في هدى خاتم الأنبياء (ذكره ابن العماد أنه بجلد)
- ٢٦ — زاد المعاد في هدى خير العباد (طبع أكثر من مرة ، والطبعة التي رجعنا إليها تقع في أربعة أجزاء — المطبعة المصرية ومكتبتها — القاهرة طبعة بدون تاريخ)
- ٢٧ — الشافية الكافية في الانتصار للفرقة الناجية (مكتبة المنار — القاهرة ١٢٢٢ هـ)
- ٢٨ — شرح أسماء الكتاب العزيز (ذكر ابن العماد أنه بجلد)
- ٢٩ — شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (طبع أكثر من طبعة — وقد رجعنا إلى طبعة مصورة لطبعة القاهرة عام ١٣٢٣ هـ ، قامت بها مكتبة الرياض الحديثة)
- ٣٠ — الصراط المستقيم في أحكام أهل الجحيم (ذكر ابن العماد أنه بجلدان)
- ٣١ — الصواعق المرسلات على الجهمية والمعتلة (ذكر ابن العماد أنه بجلدان ، وقد ذكره ابن حجر والشوكاني)

- ٢٢ — للمعاون (ذكر ابن العماد أنه مجلد لطيف)
٢٣ — الطب النبوى (المطبعة العلمية ١٩٢٧ م)
٣٤ — الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية (مطبعة المؤيد — القاهرة —
(١٣١٧ هـ)
٣٥ — طريق المجرتين وباب السعادتين (إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة
(١٣٥٧ هـ)
٣٦ — عقد محكم الاحتواء بين الكلم الطيب والعمل الصالح المرفوع إلى رب
السماء (ذكر ابن العماد أنه مجلد)
٣٧ — الفتح القدسى والنفحة المكية (ذكره ابن العماد)
٣٨ — الفرق بين الخلعة والمحبة ومناظرة الخليل لقوما (ذكر ابن العماد
أنه مجلد)
٣٩ — الفروسية الشرعية للنبوية (مطبعة الأنوار — القاهرة — ١٣٦٠ هـ
(١٩٤١ م)
٤٠ — فضل العلم (ذكر ابن العماد أنه مجلد)
٤١ — كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان (الطبعة الأولى
مطبعة السعادة — القاهرة ١٣٢٧ هـ)
٤٢ — مدارج السالكين فى منازل إياك نعبد وإياك نستعين (الطبعة الأولى
مطبعة المنار بالقاهرة ؛ وهو شرح منازل السائرين للمبروى)
٤٣ — مسائل ابن تيمية التى جمعها ابن القيم (مكتبة المنار القاهرة ١٣٢٢ هـ)
٤٤ — المسائل الطرابلسية (ذكر ابن العماد أنه مجلدان)

٤٥ — مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (نشر مكتبة المتنبي
مطبعة الإمام بالقاهرة طبعة حديثة عام ١٩٧٦)

٤٦ — نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول (ذكر ابن العماد
أنه بجلد)

٤٧ — نكاح المحرم (ذكر ابن العماد أنه بجلد)

٤٨ — نور المؤمن وحياته (ذكر ابن العماد أنه بجلد)

٤٩ — مدياة الحيارى من اليهود والنصارى (طبع بها مش كتاب الفهارق
بين المخلوق والخالق لعبد الرحمن زاده - القاهرة مطبعة الموسوعات عام ١٩٢٢م)

ثانيا : المراجع العربية والمترجمة

الآمدى (سيف الدين أبو الحسن على بن أبي على بن محمد الآمدى المتوفى
عام ٦٣١ هـ)

١ — الإحكام في أصول الأحكام (الناشر مكتبة ومطبعة محمد على صبيح -
القاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م)

إبراهيم مصطفى

٢ — إحياء الفحو (طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٥١ م)
أبن الأنبارى (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي
سعيد المتوفى عام ٥٧٧ هـ)

٣ — الإغراب في جدل الإعراب (تحقيق الأستاذ سعيد الأفغانى - مطبعة
الجامعة السورية - دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٧٧ م)

٤ — الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الناصريين والكوفيين (تحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد - الطبعة الأولى - مطبعة الاستقامة - القاهرة
(١٩١٤م - ١٩٤٥م)

٥ - لمع الأدلة في أصول النهر (تحقيق الاستاذ سعيد الافغانى - مطبعة
الجامعة السورية - دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م)
ابن إياس (محمد بن أحمد بن إياس الحنفى المصرى المتوفى عام ٩٣٠هـ)

٦ - بدائع الزهور في وقائع الدهور المعروف بتاريخ مصر (الطبعة الأولى
بالمطبعة الأميرية ببولاق . القاهرة ١٣١١ ، ١٣١٢هـ)
ابن جينى (أبو الفتح عثمان بن جينى المتوفى سنة ٣٩٢هـ)

٧ - الخصائص (تحقيق الاستاذ محمد على النجار طبع دار الكتب المصرية
صدر الجزء الأول في عام ١٣٧١م - ١٩٥٢م والجزء الثانى عام ١٣٧٤م -
١٩٥٥م والجزء الثالث عام ١٣٧٦م - ١٩٥٦م)
ابن حجر العسقلانى (شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلانى المتوفى عام ٨٥٢هـ)
٨ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (تحقيق محمد سيد جاد الحق طبع
دار الكتب الحديثة)

ابن حزم (أبو محمد علي بن حزم الأندلسى الظاهرى المتوفى عام ٤٥٦هـ)
٩ - الإحكام في أصول الأحكام (طبع على نفقة مكتبة الخانجي مطبعة السعادة
القاهرة الطبعة الأولى صدرت أجزاءه في الفترة ما بين ١٣٥٤م - ١٣٤٧م)

١٠ ملخص إبطال القياس والرأى والاستحسان والتقليد والتعليل (تحقيق الاستاذ
سعيد الافغانى - مطبعة جامعة دمشق - ١٣٧٩م - ١٩٦٠م)
ابن خلدون (عبد الرحمن بن خلدون المتوفى بالقاهرة عام ٨٠٨هـ)

- ١١ - المقدمة (طبعة دار الشعب بالقاهرة)
ابن دقاق (إبراهيم بن محمد بن أيمن العلاني المصري المتوفى عام ٨٠٩ هـ)
- ١٢ - الانتصار بواسطة عقد الامصار (الطبعة الاولى بالمطبعة الاميرية -
القاهرة - ١٢٠٩ هـ)
- ابن السيد البطليوسي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي الاندلسي
المتوفى عام ٥٢١ هـ)
- ١٣ - الإنصاف في التنبيه على الاممباب فلتى أوجبت الخلاف بين المسلمين
في آرائهم (طبع بمطبعة الموسوعات ببياب الخاق - القاهرة -
١٣١٩ هـ)
- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل المتوفى عام ٧٩٩ هـ)
- ١٤ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تحقيق الاستاذ محمد محيي الدين
عبد الحميد ، نشر المكتبة التجارية - الطبعة الثانية عشرة . صفر ١٣٨١ هـ - يولية
- ١٩٦١ م)
- ابن العماد (أبو الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلي المتوفى عام ١٠٨٩ هـ)
- ١٥ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب (المكتب التجارى للطباعة
والنشر ببيروت)
- ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس المتوفى عام ٣٩٥ هـ)
- ١٦ - الصحاح في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها (الناشر : المكتبة
السلفية - القاهرة - ١٣٢٨ هـ)

ابن كثير (أبو القدا عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى عام ٧٧٤ هـ)

١٧ - - لبداية والنهاية (الطبعة الأولى - مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٥١ هـ -

١٩٣٢ م)

ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك المتوفى بدمشق عام ٦٧٢ هـ)

١٨ - - تسجيل الفوائد وتكميل المقاصد (تحقيق محمد كامل بركات ، الناشر :

دار الكتاب العربي - القاهرة - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م)

ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد)

١٩ - - الرد على المنعاة (تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، الناشر : دار الفكر

العربي - القاهرة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م)

ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف المتوفى عام ٧٦٩ هـ)

٢٠ - - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (تحقيق محمد يحيى الدين

عبد الحميد - الناشر : المكتبة التجارية - الطبعة السادسة - القاهرة - ١٣٧٣ هـ -

١٩٥٣ م)

٢١ - - معنى اللبيب عن كتب الأعراب (طبع دار إحياء الكتب العربية

بالقاهرة وبها مشه شرح الأمير)

الإسنوي (جمال الدين الإسنوي)

٢٢ - - شرح الإسنوي المسمى نهاية السؤل لمنهاج الوصول في علم الأصول

(مطبعة صبيح بالقاهرة ١٩٦٩ م)

الإشوقي (أبو الحسين علي بن محمد المتوفى عام ٩٢٩ هـ)

٢٣ — شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (طبع ونشر دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة)

أمين الخولي

٢٤ — محاضرات عن مشكلات حياتنا اللغوية (مطابع دار الكتاب المصري - القاهرة ١٩٥٨ م)

٢٥ — مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب (دار المعرفة - الطبعة الأولى - سبتمبر ١٩٦١ م)
أولمان (استيفن)

٢٦ — دور الكلمة في اللغة (ترجمة الدكتور كمال بشر القاهرة ١٩٦٢ م)
تمام حسان (دكتور)

٢٧ — اللغة العربية معناها ودينها (الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٣ م)

التهانوي (محمد بن علي الفاروقى التهانوي المتوفى عام ١١٥٨ هـ)

٢٨ — كشاف اصطلاحات الفنون (المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٦٣ م)

٢٩ — دائرة المعارف الإسلامية (الترجمة العربية)

الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري المتوفى ببغداد عام ٣١٠ هـ)

٣٠ — إعراب القرآن (المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م)

الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق المتوفى بدمشق عام ٨٣٧٧)
٣١ - الإيضاح في علم النحو (الناشر : مكتبة دار العربية - مطبعة
المدني - ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م)

الزخشري (جار الله محمود بن عمر الزخشري المتوفى عام ٥٣٨ هـ)
٣٢ - المفصل في علم العربية (تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ،
الناشر محمود توفيق الكتبي - مطبعة حجازي - القاهرة)
سعيد عاشور (دكتور)

٣٣ - العصر المالئكي في مصر والشام (الطبعة الاولى - دار النهضة
العربية - القاهرة ١٩٦٥)

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)
٣٤ - الكتاب (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، نشر دار القلم ودار
الكتاب العربي والهيئة المصرية للكتاب - صدرت أجزاء في ما بين
١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م)

الصيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المتوفى عام ٩١١ هـ)
٣٥ - الاقتراح في علم أصول النحو (الطبعة الثانية - حيدر آباد -
عام ١٣٥٩)

٣٦ - الحارثي للفناوي (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - الطبعة الثالثة
بمطبعة السعادة - نشر المكتبة التجارية - القاهرة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م)

٣٧ - حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة (مطبعة لإدارة الوطن -
القاهرة ١٣٩٩ هـ)

٣٨ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها (تحقيق محمد أحمد جاد المرزوق وآخرين
- دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة)

الشوكاني (محمد بن علي الشوكاني المتوفى عام ١٢٥٠ هـ)

٣٩ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (الطبعة الأولى - مطبعة
المعاصرة بالقاهرة عام ١٣٤٨ هـ)

الصبان (محمد بن علي الصبان المتوفى عام ١٢٠٦ هـ)

٤٠ - حاشية الصبان، على شرح الأشرفي على ألفية ابن مالك (طبع ونشر
دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة)

عباس محمود العقاد

٤١ - أشعار مجتمعات في اللغة والأدب (نشر دار المعارف - القاهرة

١٩٦٣ م)

علي عبد الواحد وافي دكتور،

٤٢ - علم اللغة (الطبعة الثالثة - لجنة البيان العربي - القاهرة ١٣٦٩ هـ

- ١٩٥٠ م)

٤٣ - فقه اللغة (الطبعة السادسة - لجنة البيان العربي - القاهرة ١٣٨٨ هـ

- ١٩٦٨ م)

الفزالي (أبو حامد محمد بن محمد المتوفى عام ٥٠٥ هـ)

٤٤ - المستقصى من علم الأصول (الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية

بولاق - القاهرة ١٣٢٢ هـ ، ١٣٢٤ هـ)

الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد المتوفى عام ٢٠٧ هـ)

- ٤٥ — معاني القرآن (مطبعة دار الكتب بالقاهرة) .
فندريس (جوزيف) .
- ٤٦ — اللغة (ترجمة الاستاذين عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص —
الناشر : مكتبة الالهى المصرية - القاهرة - ١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م) .
القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصارى المتوفى عام ٦٧١هـ)
- ٤٧ — الجامع لاحكام القرآن (الطبعة الثانية - دار الكتب المصرية -
القاهرة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م ، والطبعة المصورة عنها نشر دار الكتاب العربى
١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) .
- القلقشندي (أبو العباس أحمد المتوفى عام ٨٢١هـ) .
- ٤٨ — صبح الاعشى فى صناعة الإنشا (المطبعة الأميرية بالقاهرة
١٣٣٢هـ - ١٩١٤م) .
كمال بشر (دكتور) .
- ٤٩ — دراسات فى علم اللغة (الطبعة الثانية — دار المعارف —
للقاهرة — ١٩٧١م) .
محمد بن فظام الدين الانصارى .
- ٥٠ — فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت (طبع مع كتاب المستصفي
للغزالي - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٣٢٢هـ ، ١٣٢٤هـ) .
محمود السمران (دكتور) .
- ٥١ — علم اللغة مقدمة للقارىء العربى .
(دار المعارف - فرع الإسكندرية - ١٩٦٢) .

٥٢ - اللغة والمجتمع رأى ومنهج (المطبعة الاهلية ببغداد -

عام ١٩٥٨) .

المقرئى (تقى الدين أحمد بن على المتوفى عام ٨٤٥ هـ) .

٥٣ - السلوك لمعرفة دول الملوك (الطبعة الثانية - القاهرة - ١٩٥٧) .

النعماني .

٥٤ - المدارس فى تاريخ المدارس (طبع مطبعة الترقى بدمشق

عام ١٩٤٨) .

ياقوت (أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى الرومى البغدادى المتوفى

عام ٦٢٦ هـ) .

٥٥ - معجم البلدان (طبعة ليبزج ١٨٦٧ م) .

ثالثا : المراجع الأجنبية

Bloomfield (Leonard)

1 — Language (London, 1962, printed in Great Britain)

Diamond

2 — The History and Origin of Language

Jespersen (Otto)

3 — The philosophy of Grammar (London,—1948)

4 — Language; Its Nature Development and Origin (London 1959)

الفهرس

صفحة	المقدمة
٨-١	الباب الاول : عصره وحياته وثقافته ومنهجه الفكري
٦٤-٩	الخصائص العلمية للعصر
١٣-١٢	معاهد المدرس
١٥-١٣	دمشق في عصر ابن القيم
١٩-١٥	نظام الدراسة
٢٢-١٩	مدارس دمشق (الظاهرية المعادلية - الصمدية - الجوزية)
٢٤-٢٢	الحياة السياسية
٣١-٢٤	حياة ابن القيم وثقافته
٣٢	شيوخه
٣٣-٢٢	ابن تيمية
٣٧-٢٣	المذهب الحنبلي
٤٠-٣٧	ثقافة ابن القيم
٤٢-٤٠	آثاره
٤٣-٤٢	مؤلفاته وأفعاله
٤٤-٤٣	آثاره
٤٤	آثاره
٥١-٤٤	خلقته وشخصيته
٥٧-٥١	منهجه العلمي ونصائحه
٦٣-٥٨	أسلوبه
٦٤-٦٣	وفاته

صفحة

١٦٠-٦٥	الباب الثاني : جهوده في الدرس اللغوي
٧٥-٦٧	تقديم
٧٩-٧٧	الفصل الأول : النحو
٨١-٨٠	أولاً : الفصائل النحوية
٩٥-٨١	١ - الجنس (المذكر والمؤنث)
١١٠-٩٦	٢ - العدد (المفرد والمثنى والجمع)
١١٩-١١٠	٣ - فصيلة الزمن
١٢٠-١١٦	٤ - فصيلة الشخص (المتكلم والمخاطب والغائب)
١٢٢-١٢١	ثانياً : الجملة
١٣١-١٢٢	١ - المبتدأ أو الخبر
١٤٦-١٣١	٢ - الشرط
١٦٠-١٤٧	ثالثاً : الإعراب
١٨٩-١٦١	الفصل الثاني : دراسة المعنى
١٦٤-١٦٣	تقديم
١٧٠-١٦٤	مناهج دراسة المعنى عند اللغويين المحدثين
١٧٣-١٧٠	المعنى بين الأصوليين واللغويين القدماء
١٧٦-١٧٣	العام والخاص
١٨٠-١٧٦	حدود الدلالة

صفحة

١٨٩-١٨١	مفہج ابن القیم فی دراسة المعنى
١٨٤-١٨٣	١ - الميقات
١٨٩-١٨٤	ب - التحليل اللغوى
٢٠٤-١٩١	بيان بأسماء المراجع
١٩٥-١٩١	أولاً : مصنفات ابن القیم
٢٠٣-١٩٥	ثانياً : المراجع العربية والمترجمة
٢٠٤	ثالثاً : المراجع الاجنبية
٢٠٧-٢٠٥	الفہم - رس



رقم الایداع ۱۹۷۶/۵۳۵۳